الفصل السادس

الحُكْم الاتِحَادِي والجَنوب

obeikandl.com

obeikandl.com

ارتبطت الفِدْراليَّة أو الحُكمُ الاتحادي اللامركزي بحُلمٍ عزيزٍ في وجدان[1] الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة، وتحديداً في التطلُّع المشترك لقيادتها لبناء المجتمع بما يُشبه نسق تنظيمها الخاص الداخلي، وإحلال نموذجها بفلسفته التنظيميَّة وهياكله الإداريَّة ليغدو نظاماً للمُجتمع المُسلم الذي تتطلَّع إليه. فالحركة الإسلاميَّة بوصفها حركة إحياءٍ وبعث تُوافي دورة في التاريخ هبَّةً عالمية قامت أوزاعاً في الأرض، مهما نَهَلَت من مَعينٍ واحد فقد تمايزت أقطاراً تحِدُّها الحُدود السياسيَّة، ويُضفي عليها ماثل واقعها المحيط وتباين وقعها في أصل منشئها ومسرح عملها الذي يليها في بلدها، يُضفي عليها كلُّ ذلك تبايُناً في الرُؤى والأفكار والمواقف ويُلهِمُ كلاً منها فلسفةً للتنظيم وهَدْياً في تراتُبِ هياكلها ومسارات عملها.

ولئن ثارَت ثائرة خلافٍ بين الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين بعد المُصالحة الوطنيَّة السودانيَّة ١٩٧٧م على نحو ما أشَرنا في فصلٍ سابق، فقد كانت أبلغ دوافع الحركة السودانيَّة في اختيار الموقف المُستقِل دون بَيْعَةٍ ولاءٍ وتَبَاعَةٍ للكيان الإخواني العربي الذي يحملُ اسم "الدولي"، كانت في وعي الحركة السودانيَّة بخصوصيَّة وضعها المحلِّي وظرفها الاجتماعي التاريخي في كنف وطن حديث النشأة نسبياً، يضم أقواماً يتعازلون قبائلَ ولهجات وعادات وأديان على رقعة واسعة هي أكثر من مليون ميل مربع.

لكن الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة مهما تمسَّكت باستقلالها، أو تفاعلت بإيجابٍ وحميميَّةٍ مع حركات الإسلام في العالم قاطبة عبر تاريخٍ طويل، فقد تحرَّرت من ميراث الحركة الوطنيَّة السودانيَّة المُستَمسِك بالمركزيَّة رغم وساعة المساحة وتعذُّر الإحاطة بها من مركزٍ واحد، فقد غلبت على ثقافة النخبة السودانيَّة في الحُكم تقاليد التجارب البريطانيَّة المركزيَّة المتأخِّرة عن خبرة العالم في الحكم الإقليمي والحكم الاتحادي، إلا من بَسْطٍ محدود للسلطة والثروة في أنماط الحكم المحلي.

تَيَسَّر للحركة في السُّودان طاقمٌ من القانونيين والإداريين، لا سيَّما أمين عام الحركة الأشهر، بعد ثورة الشعب في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م، والذي ربط قضية الجنوب إلى غياب الحكم الدستوري المؤسَّس على حريَّة التعبير وحريَّة التنظيم ثم وصلها بقضيَّة الحُكم الاتحادي، مُقترِحاً درجةً منه في مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٤م هي الحُكمُ الإقليمي

---

(١) كلمة "وجدان" في الإشارة إلى الجماعة قد لا تماثل معناها في الإشارة إلى الفرد أو كما تدرسها علوم النفس. ولكن يعترف علم الاجتماع بعقل جمعي ووجدان للجماعة أو الأمة أو [illegible] توجد فيه ملامح من أشواقها وطموحاتها وأهدافها المشتركة أو "مَوَاجِدِها".

الذاتي يُبسَطُ على الجنوب تدرُّجاً نحو الفِدْراليَّة الأتم. فقد أتاحت له دراسته العُليا في "فرنسا" بتجارُبها في الحكم اللامركزي وتخصُّصه في القانون الدستوري، أن يُبادِر إلى ما بدا عصياً على استيعاب النخبة السودانيَّة الوطنيَّة التقليديَّة يومئذ، وهو بَسْطُ سُلطة المركز للأطراف. فرغم المناخ الذي دارت فيه مداولات لجنة الإثني عشر، والذي جاء في أعقاب الإطاحة بالديكتاتوريَّة العسكريَّة في ثورة شاملة امتدَّت من المركز العاصمي في جامعة الخرطوم نحو أطراف السودان كافة، وعبَّرت في وجهٍ من وجوهها عن ترقي الوجدان الوطني السوداني درجةً نحو استشعار حالة الشعب الواحد في القُطر الواحد، رغم ذلك المناخ ورغم أن شرارة الثورة انطلقت بأسبابٍ من تأزُّم الوضع في الجنوب وتداعيات الحرب التي استَعَرَت منذ إرهاصات الاستقلال، ثم تفاقمت بمواقف الحكومة العسكريَّة ونزوعها الغريزي نحو إحكام القبضة المركزيَّة في الحكم، وبَسْط سياسةٍ في المجتمع تعتمدُ منهجاً واحداً يتبنى ثقافة السودان العربيَّة الإسلاميَّة في التعليم والإعلام ولغة الدواوين، ويُضَيِّق على بعثات التبشير الكَنِيسِي والمسيحي ويُغلِقُ مدارسها ويطرُدُ قساوستها الأجنبيين. رغم كل ذلك، لم تستبن النخبة الوطنيَّة السودانيَّة أن أزمة الجنوب هي وجهٌ من وجوه أزمة الحكم المركزي الذي يقبضُ كل السلطة لمركزٍ واحد، يُخفِقُ في قسمةٍ عادلةٍ لموارد البلاد الوطنيَّة وتنمية متوازنةٍ لأقاليمه كافة، ثم الاعتراف بتعدُّد موارده الثقافيَّة وتبايُن صور التعبير عنها.

واقع الأمر، أن الحركة الإسلاميَّة السودانيَّة بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م، حَمَلَت أنفاساً جديدة للسياسة السودانيَّة في الدعوة إلى تطبيق الحكم الإقليمي، مؤهَّلة بما حملت من علمٍ مهيَّأة بروح الشباب إلى ارتياد الآفاق الجديدة؛ لكن الساحة الوطنيَّة بما حملت من مخاوف وأثقال لم تبادر إلى تبني الأطروحة الجديدة، بل تأخرت عنها لتشتد الحرب ثانية مع الحُكم الحزبي التعدُّدي، ولتصدُر عن قادة الأحزاب الوطنيَّة الحاكمة مواقف وتصريحات تحاكي مواقف وتصريحات العَسكَر، ولتكون حرب الجنوب سبباً من جديد لصُعُود الشمولية إلى الحُكم وموعداً جديداً للسودان مع الديكتاتوريَّة في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٩م[٢].

لكن وعي الحركة الإسلاميَّة بضرورة الحُكم الاتحادي وجدواه لم تُتَّخَذ عن محض

---

(٢) يمكن تمييز مواقف اليسار بقيادة الحزب الشيوعي في مداولات مؤتمر المائدة المستديرة إذ بدا أكثر قبولاً لبسط مزيد من السلطة للجنوب نحو إقرار حكم ذاتي إقليمي. والغريب أن مقترحات الحركة الإسلامية في ذات مؤتمر لم تجد طريقها للتطبيق إلا مع اتفاقية أديس أبابا التي وقعها النظام المايوي مع حركة أنيا الأولى، حيث أتيح للجنوب التمتع بالحكم الإقليمي الذاتي لأول مرة.

علمها الدستوري أو من تطوُّرات أزمة الجنوب فحسب، فقد برزت ظاهرة توتُّرات الأطراف مع زوال الحُكم العسكري وتحرَّرت مع الثورة المشاعر والأفكار المكبوتة بوطأة الطغيان المركزي، وقام في الغرب الأدنى إلى المركز تنظيمٌ لجبال النوبة "اتحاد أبناء جبال النوبة". كما استغلظ عود "مؤتمر البجا" الذي بدأ استواؤه منذ الخمسينات وتهيأ مع الانتفاضة في أكتوبر ليحصد بضع دوائر في الانتخابات التالية في المناطق التي ظلَّت محتكرة لنفوذ الطائفيَّة، لكنّ مدّ الحركة الإسلاميَّة الأكبر كان في الغرب الأقصى "دارفور"، إذ تهيَّأت في سنوات العقد الستين من القرن الماضي لقبول الدعوة كيفما قدَّمتها برامج الحركة ومناشطها، وانخرط الجميع في المدارس الوسطى والثانوية سواداً غالباً في العضوية الملتزمة للحركة الإسلامية، إلا أنه مهما تكُن جُذُورُ الإسلام التاريخي في دارفور وحياة الشعائر والقُرءان والذكر المزدهرة قد نفعت الحركة الإسلاميَّة في أوساط النخبة لدارفوريَّة، فقد وجدت مشاعر الوعي بمُظالمة السلطة والثروة أذُناً صاغية وتجاوباً في ذات الوسط المُنتسِب للحركة الإسلاميَّة، ولكن المستشعر لمعاناة الأهل في الإقليم المتخلِّف والمُدرك لشعور الصفوة المتعلِّمة بتأخُّرها عن الصفوة النيليَّة في وظائف الدولة ودواوينها، وفي عامة اقتصاد المجتمع وقطاعه الخاص، بل لعلَّ كُسُوبَ الحركة الإسلاميَّة المتنامية في دارفور يومئذ وجَدَت كذلك في نفور الشبيبة عن الولاء التقليدي، الذي ربط أهلهم بصور الإسلام التاريخي الموروث من جهاد المهديَّة أو طرائق المتصوِّفة، دفعاً نحوها يستشعر كذلك صوراً من الاستغلال والإهمال تَسِمُ تلك العلاقة، فلا تجد تعبيراً عن امتنان السادة المرفوع لهُم أشد الولاء لتلك المناطق بدفوعات الخدمات والتنمية أو بدفاعٍ يرُدُّ عنهم الظُلمَ الوطني بعد ظُلمِ المُستعمِر[٣].

كان التعبيرُ الأوَّل لدارفور مع القَوْمَة الإقليمية التي أعقبت انتفاضة أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م، هبَّة نحو حمل السلاح واشتراع الحرب سبيلاً لمجابهة المركز المُهَيمِن المُتسلِّط أو الغافل المشغول عن هموم الأطراف، ولكن عبرة تجربة الجنوب منذ الاستقلال مع التمرُّد العسكري دفعت نخبة دارفور المتعلِّمة لمُسارعةٍ إلى احتواء تمرُّد حركة "سُوني" نحو البديل العبقري "جبهة نهضة دارفور"، فيقوم الإقليم من ذات نفسه لتنمية موارده ويناضلُ لأخذ كِفْله من المركز مهما يكُن ضئيلاً مظلوماً لا يَركنُ إليه ولا يَستَيئِس من

(٣) نالت دارفور النصيب الأقل من تنمية وخدمات وبنية تحتية في عهد الاستعمار الإنجليزي الذي كان شديد الموجدة عليها، إذ انحاز سلطانها لمحور الولاء الإسلامي الذي كان يمثله السلطان العثماني في الحرب الغربية (العالمية) الأولى، وذ وقفت الخلافة العثمانية مع المحور الألماني جرَّت على دارفور غضبة الإمبراطورية البريطانية التي كانت تتصدّر الحلفاء.

مضاعفته، حتى يستوي معادلةً بسبل المُضاعطة السياسيَّة ووسائلها؛ فالنهضة هي السبيل بديلاً للاحتراب الذي قاربه الجنوب وأوشك أن يُبيد وجوده وهويَّته التي يناضل من أجلها، والعِمَادُ على النفس دون اعتزالٍ أو مفاصلة للمركز ولو مُطالبة بتقرير المصير، ولا ريب أن الحركة الإسلاميّة كانت في قلب ذلك التوجه لوضع السلاح في دارفور نحو السلام والنهضة[٤].

كانت جبهة الميثاق الإسلامي أول تجربة للعمل الجبهوي في نطاق حركات الإحياء الإسلامي العربيَّة المنتسبة في غالبها إلى تراث حركة الإخوان المسلمين، لكنها كانت كذلك أول مباشرة للنخبة الإسلاميَّة السودانيَّة للعمل مع جذور المجتمع السوداني وعلى امتداد ساحة القطر شمالاً وشرقاً وغرباً دون الجنوب الذي لم تضع الحرب أوزارها عنه عندئذٍ. ورغم الشحنة السخيَّة من الوعي والمعرفة التي تركتها تلك التجربة الخضراء لدى قيادة جبهة الميثاق إذ طوَّفت البلاد قاطبة، وارتادت ساحاتها الشعبيَّة في القرى والأرياف وغشيت قياداتها القبائليَّة وعشائرها وبطونها، كما توقَّفت لدى خلوات القُرءان ومراكز الشيوخ المتصوِّفة وتعرَّفت على عيون النُّظَّار رأعيان القبائل وطرقت أبواب أندية القطاع الحديث، فقد كانت حملة سياسيَّة في الأساس، تريد أن تبلغ بدعوتها الحاضَّة على أوبَة السياسة إلى الدين كل آذان، وأن تُلقي البذرة وتضع اللَّبِنَة وتُسْمِع الصوت ريثما تعود لري الشجر وقطف الثمار في حملاتٍ أخرى مُقبِلَة.

لكن التطوُّر الجوهري لبناء ذات تنظيم الحركة الإسلاميَّة على اللامركزيّة جاء من بعد الحملة السياسيَّة العامة ليكون من نصيب المرحلة التالية في تطوُّر البناء التنظيمي الموسوم بالتخطيط الإستراتيجي، فقد انتظمت مع أول نسمة للحريَّة بعد عقد المُصالحة الوطنيَّة في ١٩٧٧م، انتظمت بِنَى التنظيم وهياكله لامركزية في سائر أنحاء السودان تُوافق التقسيم الإقليمي الذي أمضاه النظام المايوي (خمسة أقاليم لكل السودان: الجنوب والأوسط والشرقي والغربي والعاصمة). قام في كل إقليم مسؤولٌ ومجلس شُورى للحركة، ثم مسؤولٌ لكل محليَّة ومكتب تنفيذي، ثم تنبسط الشُّعَبُ تحت المحليّات مناطق يقوم عليها مسؤولون ومكاتب تنفيذ، تجتمع كلها دورياً فيما يليها وترفعُ تقاريرها مُتراتِبَة

---

(٤) تولى على الحاج محمد الطالب في السنة الخامسة بكلية الطب منصب نائب رئيس جبهة نهضة دارفور وكانت الرئاسة للأستاذ أحمد إبراهيم دريج وأفلحت الجبهة في عقد مؤتمرها الأول بمدينة الفاشر في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٦٥م، ووقع ٢٤ نائباً يمثلون دارفور في الجمعية التأسيسية من مختلف الأحزاب ميثاقاً يتعهّدون فيه بدفع قضية الحكم اللامركزي إلى جدول المداولة لإعداد الدستور الدائم للبلاد. وما يزال الدكتور على الحاج يحتفظ في منفاه بمدينة (بون) الألمانية بمسودّة للتخطيط الذي وضعه له أمين عام جبهة الميثاق الدكتور حسن الترابي على صفحة ورقة (كشافة) لمستويات الحكم المركزي والحكم الإقليمي والحكم المحلي وهو في طريقه لمؤتمر الفاشر ١٩٦٥م.

من أدنى إلى أعلى وتبسط موازنتها الماليَّة وترفع حسابها بذات النسق اللامركزي، إلا ما يبلغها من عون المركز الذي يُضاف نافلة إلى أصل مواردها المحلية من شركة أعضائها وتبرُّعاتهم، أو خاصة استثماراتهم الخالصة للحركة أو المشتركة بين الأعضاء وبين الحركة.

وإذ الولاية للمسؤولين في تنظيم الحركة، وهياكله الشورِيّة والتنفيذيَّة كلها شوريَّة بالانتخاب، فإنها تُصعِّد من أعضائها من أدنى مستوى من يمثلهم في الأجهزة الجامعة للمستوى الأعلى، إلى المؤتمر العام أعلى سلطة للقرار والذي تُمثَّل فيه العضوية من المناطق والمحليات والمحافظات والإقليم. ومهما تكُن ضرورات الأمن ومقتضى السريَّة لا سيَّما إبان عهد المصالحة الوطنيَّة مع نظام النميري، الذي يمنعُ التنظيمات السياسيَّة ولا يُقرُّ دستوراً إلاَّ بحزبٍ واحدٍ حاكم "الاتحاد الاشتراكي"، فقد حافظت الحركة الإسلاميَّة على أصول منهجها الإداري المؤسَّس على الشورى والانتخاب والتمثيل الأوسع لمناطق السودان المختلفة.

يستقبلُ المؤتمرُ العام وفودَ الأقاليم مهما يكُن عدُّها وفقاً لسَعَة الإقليم وتعدُّد شُعَبه ومناطقه كل أربع سنواتٍ لانتخاب الأمين العام واختيار مجلس الشورى المركزي، الذي تؤولُ إليه كثيرٌ من سُلُطات المؤتمر العام بعد انفضاضه. وإذ لم يتيسَّر التوسُّع في عضويّة المؤتمر مراعاة لظرف التحالُف السياسي و الجبر القانوني إبان مايو، ظلَّت أصواتٌ في الأقاليم تطالبُ بمزيدٍ من التمثيل وأن يتاح للمُؤتمر العام الوقت الأطول للتداوُل في مختلف المواضيع حتى يُصدِرَ قراره عن شُورى أتم، فمُنذُ أوَّل تأسيس شُعَب الحركة في الأحياء والمناطق أو في المدارس والجامعات والفئات المهنيَّة، ظلَّت الأجهزة التنظيميَّة تقوم على الانتخاب للرأس الأمين العام أو أمير الشعبة -في بعض ما دَرَجَ عليه المُصطلح- وهو يعرض مكتبه التنفيذي على الشورى التي قد تشملُ كل العُضويَّة في بعض الشعَب أو مجلس منتخب كذلك في أخرى. وإذ ظلَّت ذات الضرورات تُقصِرُ عضويَّة مجلس الشورى المركزي على المُقيمين في العاصمة من سُكَّان الخُرطوم وكذلك عضويَّة المكتب التنفيذي للأمين العام، ظلَّت الشعَبُ والأقاليم موصولة بالمركز لا سيَّما مع تكاثُف النشاط والحاجة للرأي والمال، مهما تكُن الشعبة نائية في إقليمٍ بعيد شأن دارفور.

إلا أن النمط الإداري للحركة الإسلاميَّة مهما اتَّسع في بسط اللامركزيَّة فإن مجتمع الحركة الإسلاميَّة اتسم كذلك بوحدة متينة العُرى، يتعارفون جميعا إخوان في الحركة ولا يتمايزون مناطقَ وجهاتٍ أو عناصرَ وقبائلَ، ويكادون يتساوون جميعاً في الحق والواجب.

ومهما قَدَّرَت بيئة نشأة الحركة الإسلامية وأحوال مجتمع السودان في تقدُّم التعليم في بعض المناطق دون بعض، أن تغلب في الصف القيادي الأوَّل خاصَّة عناصر النيل والوسط، إلا أن السوادَ الأعظم لنسيج الحركة الوسيط والناعدي حَمَلَ ملامح من تعدُّد بيئة السودان، وحافظ في ذات الوقت على انسجام بالغ امتانة. وقد تغلب كذلك في بعض الشعَب الخاصة، مثل المدارس والجامعات والنقابات عناصر الإقليم الأبعد وتقل عناصر النيل والوسط في القيادة[٥]، ولكنّ السِّمَةَ العامة للحركة الإسلاميَّة في صورة التنظيم المديني المُعاصر الذي يتعارفُ مجتمعه بأسباب العمل المشترك ويؤدي واجبه دون أدنى اعتبار للعُنصُر أو الجهة أو قُربى الدَّم والنَّسَب أو الوجاهة الاجتماعيَّة الطبقيَّة أو القبيليَّة[٦]، بل إن غالبهم ظلوا يتعارفون لعقودٍ من السنين دون معرفة انتماء القبائل والأنساب بالغة الأهميَّة لدى عامة أهل السودان في علاقاتهم كافة. وبأسبابٍ من تلك الوحدة والانسجام لم تكن تُثار في برامج الحركة وتخطيطها الثقافي مشكلات الهُويَّة السودانيَّة العربيَّة أو الأفريقيَّة، أو تُدرَج موضوعات الانتماء كثيراً في محاضرات الحركة ومنتدياتها الفكريَّة على نحو ما ظلَّت تشهده أروقة الأحزاب والتيَّارات والمدارس الفكريَّة الأخرى، لا سيَّما المناوئة اليساريَّة أو الاشتراكيَّة. ولئن بدأت برامج الحركة الثقافيَّة والفكرية بسيطة تُعَوِّل على الأدب الإخواني الوارد من مصر وسوريَّة، فقد شهدت المرحلة التالية لخروج الحركة من السُّجون المايويَّة بعد المُصالحة الوطنيَّة ١٩٧٧م صُدور أول أطروحة حول "التخطيط الثقافي"، أصدرها اتحاد طلاَّب جامعة الخرطوم، مساهمة في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي السوداني حول موضوعات الثقافة السودانيَّة، وإذ اعتُبِرَت ورقة الاتحاد تعبيراً عن رؤية الحركة الإسلاميَّة التي خَلُصَ لها ذلك المنبر بلتمام، ساهَمَ كذلك أمينُ عام الحركة (عضو

---

(٥) ضمّ المكتب القيادي بعد المصالحة ١٩٧٧م د.تجاني أبو جديري و الشيخ إبراهيم السنوسي من كردفان ود.على الحاج محمد من دارفور والبقية من الوسط والنيل، مثل: يس عمر الإمام، عثمان عبدالوهاب، إبراهيم أحمد عمر، توفيق طه، محمد صادق الكاروري، سعد الفاتح البدوي، وعبدالله حسن أحمد، بينما تعارف على قيادات الجامعات فيما تلا المصالحة وانتفاضة شعبان أبناء غرب السودان تاؤود يحيى بولاد، بشير آدم رحمة، تجاني عبدالقادر، فاروق أحمد آدم، إدريس يحي، أبوبكر دينق من جامعة القاهرة الخرطوم.

(٦) أشار د. تيجاني عبدالقادر في مقالاته حول "نزاع الإسلاميين في السودان" بجريدة الصحافة إلى لقائه الأول المباشر مع الأمين العام للحركة الإسلامية بمنزله منتصف العقد السبعين من القرن الماضي، حيث عبر اللقاء عن طبيعة التنظيم المديني إذ لم يسأله الأمين العام عن اسمه أو قبيلته أو جهته من السودان، أو عن دراسته الجامعية ومرحلته فيها، بل اقتصر اللقاء على الموضوع المحدد الذي ضرب الموعد لأجله. كما أشار في ذات المقال إلى التطور الذي جرى على الحركة الإسلامية عندما تطورت جبهة عريضة قومية لامست جذور المجتمع (The Grass Roots). والحق أن طبيعة التنظيم المديني قد لا تستقرأ من لقاء و حد ولو كان أحد أطرافه الأمين العام ولكن من إشارة د. تجاني إلى أنه تبنى ذات السلوك عندما أصبح مسؤولاً عن أمانة الطلاب المركزية عن الجامعات وظل يدير عمله دون التعرف على الهوية القبيلة أو المنطقية لزواره الطلاب وظل والده يستنكر عليه جهله ذلك وفقاً للأعراف الثقافية والاجتماعية لأهل السودان.

المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي) بكلمةٍ حول ذات الهُموم المتَّصلة بالثقافة والهويَّة في افتتاح أعمال المؤتمر، حملت للرأي العام لأوَّل مرَّة عميق معرفته وصلته الوثيقة برؤى "السودانويَّة الثقافيَّة"، لا سيَّما أصولها الإسلاميَّة الشعبية.

حملت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة كذلك تطوراً جديداً في علاقة الحركة الإسلاميَّة برؤى اللامركزيَّة في البناء الظاهر لتنظيم الجبهة وفي الهيكل الباطن للحركة الإسلاميَّة الذي استتر ببعض أجهزته الخاصة، فقد ساهمت سنوات المصالحة الوطنيَّة في بسط عضويَّة الحركة الإسلاميَّة ولكنها كذلك وصلتها بقطاعاتٍ أوسع في مجتمع أهل السودان وأضافت إلى كَسْبِهِم الشعبي السابق في جبهة الميثاق الإسلامي، وتجلَّى كل ذلك منذ جلسة الافتتاح للمؤتمر التأسيسي للجبهة الإسلاميَّة القوميَّة إذ أكَّدت إسلاميَّتها بأطروحتها ورموزها الظاهرة في قيادتها، ولكنها كذلك أفصحت عن تطلعها القومي ببروز أنماط أهل السودان من جذور المجتمع بقبائله وطُرُقِه الصوفيَّة ظاهرين كذلك في صفحة المؤتمر، كأنهم يُقاسِمُون عُضويَّتها النخبوية أزياءَهم التقليدية وتعبيراتِهم الثقافيَّة؛ فقد انبسط التقسيم الإداري للجبهة الإسلاميَّة وفقاً لمستوى اللامركزيَّة الذي مضت عليه التجربة المايويَّة السالفة واعتمدته حكومة الانتفاضة الانتقاليَّة، وقد بادرت بعض أقاليم إلى العمل في نطاق الجبهة الإسلاميَّة قبل أن يُكمِل المركز مؤتمره التأسيسي وينتخب قيادته كما فعلت دارفور، كما تأخَّر نشاط الجبهة الإسلاميَّة وتأسيس هياكلها التنظيمية شيئاً ما في بعض أقاليم شأن الشرق الأقصى والشمال الأقصى.

كذلك أكملت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة السِّمَات اللازمة لتطوُّر الحركة الإسلاميَّة من التنظيم المديني الصفوي إلى حزب شعبي مُمتدٍّ من جذور المجتمع إلى قطاعه الحديث، فقد تقدَّم العُمرُ بالقيادة التقليديَّة للحركة الإسلاميَّة وأمسوا في غالب الحال أسَنَّ من زعماء الأحزاب وشيوخ التصوُّف ونُظَّار القبائل أو في أعمارهم، وقد أفلحت سنوات المصالحة الوطنيَّة مع مايو إلى ذيوع صيتهم، وتأكدت قيادتهم لقطاع مهم في البلاد، بل إن سنوات ما بعد الانتفاضة إلى المرحلة الحزبيَّة الثالثة رسَّخت الاعتراف بزعيم الحركة الإسلاميَّة القوميَّة وأمينها العام ثالث ثلاثة في قادة السودان، وليكسر ثُنائية "السيِّدين" التي قسَّمت السودان بين زعيم طائفة "الختميَّة" وزعيم طائفة "الأنصار"، بعد أن أفلحت الحركة الإسلاميَّة في شقِّ الطريق لتيَّار ثالث جديد، لا يتيسَّر تجاوزه.

*****

كانت أولى خطوات ثورة الإنقاذ الوطني نحو حُكمٍ رشيد مُؤسَّس على شُورى

ولامركزيَّة، وضمن نهج مؤتمرات الحوار حول أمَّهات القضايا والموضوعات، هو (مؤتمر النظام الأهلي). وعلى نقيض مؤتمرات الحوار الأخرى (الحوار حول قضايا السلام ثم الدِّبْلوماسيَّة والنظام السياسي والاقتصاد والمرأة... إلخ) التي غلبت عليها عناصر النخبة المتعلِّمة ضمن محاولات الإنقاذ الأولى لكسر عُزلتها والانفتاح القومي نحو قطاعات السودان كافَّة، جاء "مؤتمرُ النظام الأهلي" بوجوه القبائل ونُظَّارها وزُعماء العشائر وحُكماء الإدارة الأهليَّة، وبدأت اللوحة متكاملة شديدة التنوُّع والثراء من "صديريات" البِجَا والبُشاريين والهَدَنْدَوَة والبَني عامر والحَبَاب من أقصى الشمال تدرُّجاً نحو سُهُول الشرق، ثم الجنوب إذ حَضَرَ "رَتُّ الشُلُك" بثوبه المُسدَل وسلاطينُ الدينكا مهما تكُن أزياؤهم التقليديَّة، كما شهد المؤتمرَ زعماءُ قبائل الشمال الأدنى والبُطانة والجزيرة، ولم تَغِب كُردُفان شمالها وجنوبها، وملأت الساحة آثار سلطنات الفور والزغاوة، ثم عربُ الرزيقات والمَعَاليا وغير ذلك، لتشمل ساحة السودان كافة، فلَئِن أفلحت المُصالحة الوطنيَّة والجبهة الإسلاميَّة القوميَّة في وَصْلِ الحركة الإسلاميَّة بجذور مجتمع أهل السودان، فقد جاء أهل السودان بأنفسهم للحركة الإسلاميَّة وقد تولَّت تمام السلطان رافعة شعار "إنقاذ السودان".

أما قيادة الحركة الإسلاميَّة لا سيَّما أمينها العام، الذي شهد بعض جلسات ذلك المؤتمر في أول مشاركة جَهْرِيَّة لا سابق لها منذ ميلاد ثورة الإنقاذ، فقد وجَدَت نفسها في تعارُفٍ وانسجام مع قيادة المجتمع الأهلي، ترتدي ذات الزي الشعبي ولا تستشعر بُعداً أو غرابة في لغة التواصل أو في مفهوماته، فقد قاربت سنين المصالحة الوطنية والجبهة الإسلاميَّة القوميَّة وسنوات العُمر منذ جبهة الميثاق، باللقاءات العديدة والتواصل الذي يجوب السودان والمناسبات القوميَّة التي تتكثَّف وتفتر على مرِّ العهود، قارَبَت بين القيادات الأهليَّة وقادة الحركة الإسلاميَّة. وإذ لم تعهد الحركة الإسلاميَّة في تاريخها مبادرة عداءٍ تجاه الإدارة الأهليَّة وكُسُوبِها في السلطة منذ الاستعمار، كما ظلَّت شعاراتُ اليسار السوداني تُناصِبُها الخُصومة وتجعلها في عوائق الجُمود والتخلُّف أمام تحديث المجتمع وعمدت إلى حلها وتفكيكها، استثمرت الحركة الإسلاميَّة علاقاتها التالدة والطريفة لصالح مشروعها الجديد الذي يتطلَّع لبناء مجتمع إسلامي رشيد، مسؤولٌ ومُبادر.

لكن مداولات مؤتمر النظام الأهلي تعاطت مع القبيلة بوصفها مؤسَّسة طبيعيَّة ينبغي ألا تُحارَبَ في سياق أيدلوجي بل تُحفَظ عن جنوحات العصبيَّة والعُدوان على الآخرين، ثم تُدفَع للتفاعل إيجاباً -مع تقدُّم العصر والانسجام- مع نُظُم الدولة الحديثة

والخضوع لقانونها، بل وتحديث خاصَّة نُظُمِها في الخلافة والإدارة وفصل الخلافات؛ فقد مضى الوقت كذلك على الصورة التقليديَّة لزُعماء القبائل ودَفَعَ بعضُها بالمتعلِّمين من أبناءها للقيادة، بل أصبح غِالبُ أولئك الزعماء من الشيوخ والنُظَّار والعُمَد من المُتعلِّمين، فدفعت الحركة بمبدأ آخر من مبادئ تنظيمها الداخلي، هو الشوري والاختيار الحر لجمهور القبيلة وانتخاب قيادتها. بل إن فكرة القيادة لمجلسٍ يُمثِّل القبيلة كذلك من تأثيرات الحركة الإسلاميَّة نحو كسر تقاليد القائد الفَرْد الذي يلي الأمر وراثة ويُصدِرُ قراره عن خاصَّة رأيه ويُطاعُ دون شُورى آو مراجعة، فأصبحت لأغلب القبائل قيادات منتخبة أكثر تأهيلاً، ومجلساً للقبيلة يقوم فوراً بما تيسَّر ويتطوّر متجاوباً مع "دمقرطة القبيلة"، أو اعتماد مبادئ الشورى والإجماع وفقاً للمصطلح العربي الإسلامي الأصيل. كما لحق التبديل بذات المصطلح القبيلي التقليدي الدارج، فأصبح الناظر هو الأمير، نزولاً إلى الشيوخ والعُمَد والشَرَاتي، وسُرعان ما قُبِلَ المُصطلح الجديد وفشا مُتداوَلاً بغير عُسْر الأسماء والمصطلحات الغربيَّة المترجمة.

شهدت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة في عُمرِها القصير (١٩٨٥ - ١٩٨٩م) تمدُّداً سخياً في البناء النظري لفكر الحركة الإسلاميَّة حول قضايا الحُكم اللامركزي، إلا أنه طُرِحَ غالباً في سياقات أزمة الجنوب والتطلع الوطني المُلِح لوقف الحرب وبَسْط السلام في تلك الرُّبُوع، ثم استيعاب الوطن في معادلةٍ تحفظُ وحدته من الانشطار إلى جزأين أو التشظِّي أشتاتاً. ولئن عَبَرَت ورقة "مسألة الجنوب" التي قُدِّمَت في المؤتمر التأسيسي للجبهة، عَبَرَت حواجز التردُّد والخوف من طرح كلمة "الحُكم الفِدرَالي" الذي ظلَّ يطلبه الجنوب وتُطالبُ به حركاته المسلَّحة، وظلَّت تخشاهُ وتأباهُ نُخبة الأحزاب الوطنيَّة التي ورثت الحكم من الاستعمار البريطاني وورثَت معه ثقافة المركزيَّة القابضة، فقد خطا "ميثاقُ السودان" في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٧م خُطواتٍ حاسمة لاجتهادٍ إسلامي جديد، يُقيمُ معادلةً للتراضي الوطني في سياق بلدٍ مُعَقَّد مُرَكَّب يتَّسع مساحةً ويتعدَّد ألواناً من الثقافات والأديان والألسُن.

لكن نحو العامين الأخيرين من الحكم التعدُّدي الحزبي، قارَبَت الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة تجربةً جديدةً في السياق العملي من واقع مُشاركتها في حكومة الوفاق الوطني وتولِّيها وزارة التجارة بوزيرٍ من صفِّها القيادي الأوَّل[٧]. وإذ اقتضى الاجتهاد النظري استفراغَ الوُسْع في تَلَمُّس الأصْوَب من أصول الإسلام مع قلَّة الكُسُوب النظريَّة

(٧) د. علي الحاج محمد.

والعمليَّة في اجتهادات الفقه السياسي، فإن مشكلات الحكم المباشر المُتَنَزِّل لواقع معاش الناس اقتضت كذلك بذلَ الطاقة واستصحاب كامل تجربة الحركة الإسلاميَّة وخبرتها في إدارة الناس وحل مشكلاتهم، فعمد الوزيرُ إلى ابتداع صيغة اللجان الشعبيَّة في ١٩٨٨م في كل أحياء السكن بالعاصمة الخُرطوم والولايات، ولتُشرِفَ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة في جولة مُبَكِّرة على طبيعة المشكلات المتَّصلة بخاصة معاش الناس لا سيَّما خُبزُهم اليومي، فقد مُحِّضَت تلك اللجان لرقابة المخابز، ودعا الوزير إلى اعتماد صيغة الاعتماد على الذات لمقابلة نقص الدقيق وخلطه بالذرة المحلي، وإذ نجحت التجربة استدعت اهتماماً دبلوماسياً رفيعاً من القُوى العظمى العالميَّة التي لفتها محاولة بلد في العالم الثالث لحل مشكلات غذائه، ولا ريب أن الشعار الذي رفعته ثورة الإنقاذ مبكراً "نأكُلُ مِمَّا نَزرَعُ" قد وَجَدَ إلهامه الأوَّل من تلك التجربة[٨].

لقد أحيَت الإنقاذ قوَّة اللجان الشعبيَّة أو بالأحرى امتدَّت بها نحو آفاق جديدة أرحب وأصعب، فهي تقومُ اليوم في ظِلِّ سُلطةٍ تولَّت الأمر بالانقلاب وسَرَّحَت الأجهزة الشعبيَّة السابقة كافة. ولكن (اللجان الشعبيَّة) كذلك موصولة بنظام المؤتمرات الشوريَّة الشعبيَّة الذي أوصى به مؤتمر الحوار السياسي واعتمده مجلس قيادة الثورة قراراً نافذاً ملأ به الفراغ السياسي ونصَّبه حزباً أوحداً حاكماً. وإذ أتاحت اللجان الشعبيَّة في ظل نظام المؤتمرات للحركة الإسلاميَّة أن تتنزَّل خطواتها الأولى نحو تمام الشورى التي لا تدعُ مواطناً لا تشبكه إلى نظامها، فما هُو بنظامٍ سياسي للحُكم ولكن نظام حياة ترعى فيه اللجنة الشعبيَّة الخِدْمات في الصحة والتعليم وتراعي علاقاتها مع مجلس المحليَّة وترتبط بالإشراف المباشر مع المحافظ، ولكن لجانها تنقسم من الخدمات إلى عمل المرأة ومناشط الأطفال والشباب، كما تصل قطاعات الثقافة والرياضة، وتجتهد في الرقابة الشعبيَّة والمناصحة والأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر ومحاربة صُوَر الانحراف العام، لكنها بالأساس تلتزمُ ميثاق العمل السياسي كما أقرَّه مؤتمر النظام السياسي وتنبثق كذلك انتخاباً، أو مُعَيَّنة من مؤتمرات النظام السياسي أو بواسطة المحافظ المسؤول السياسي الأول، وعليها تعبئة طاقات الشعب وتطويرها من أجل معالجة هموم الوطن وسيادة الأمن والطمأنينة ودفع التنمية. إذن، حاولت الإنقاذ أن تُخرِج برنامج الحركة الإسلاميَّة الذي هو بالأساس برنامج حياة، حاولت أن تُخرِجه وتطبِّقه عبر نظام المؤتمرات الشوريَّة

---

(٨) زار السفير الأمريكي بالخرطوم مخابز حي منطقة شمبات ليتعرَّف على الخلطة التي دعا لها الوزير، ويمكن القول أن ورقة ميثاق السودان ثم محاولات تحرير الغذاء قد جعلت لعالم يستشعر خطر اقتراب الإسلاميين في السودان من الحكم بقيادة الجبهة الإسلامية القومية.

الشعبيَّة، وتحديداً عبر ذراعها الشعبي "اللجان الشعبيَّة".

تعثَّرت خُطُوات الانتقال الأولى من التنظيم الخاص إلى المُجتمع وتراجع شيئاً ما الحُلُمُ الإستراتيجي القديم، إحلال تنظيم الحركة الإسلاميَّة في المجتمع وإحالة المجتمع لما يُشبه تنظيم الحركة، فقد جذبت اللجان الشعبية بوصفها آلة سياسيَّة أو جهازاً سياسياً، جذبت العناصر التي تنشط في أيَّما آلةٍ أو لجنة أو جهاز سياسي محلي، لا سيَّما إذا ارتبطت بالخدمات والمعاش هوايةً في عمل الخير العام أو احترافاً وانتهازيَّة، فلم تَسْتَبِن بالطبع ما وراء الشكل المطروح من فلسفة أو برنامج مُستَتِر دون التصريح بمراميه الإستراتيجيَّة سِوَى ما استبان في "الميثاق السياسي" وفي الأمر المؤقَّت الذي أصدره مجلس الثورة، وحمل بعض معانٍ وسمات واضحة من فلسفة وبرامج الحركة الإسلاميَّة، قد تتوهَّم كذلك أنه محض شعارات راتبة تُكتَبُ في أيِّما قرار دستوري أو لائحة مزاودةً لا تكاد تَتَقصَّد ما تقول.

أما الشقِّ الآخر في استواء المعادلة، العُضويَّة الخالصة للحركة الإسلاميَّة بما انجذب إليها من أعدادٍ إبان فترة الجبهة الإسلاميَّة السابقة ومن انحاز نحوها مباشرة بعد الانقلاب، فلم تُوافِ كلها موعد الثورة بالتلاشي في أنظومتها الجديدة، ورأت في حل الأجهزة التي كانت قائمة قبل الانقلاب خطوة إجرائيَّة ريثما تنعقد لها من جديد ما عَهَدَت لها من هياكل وبرامج وأجواء، كما تعثرت الخطوة الجديدة الكبيرة بين المعهودين من أنماط العمل، السري الخاص الذي كان يتنزَّل هياكل وبرامج وبلاغات عَبرَ تنظيم الحركة الإسلاميَّة المُستَتِر، ثم ما حمل عهد الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة من السعي السياسي الجهير المُتوسِّل بالإعلام الجماهيري والمواقف المعلنة ونداءات المواجهة والحشد والتعبئة.

لقد أضرَّ قرار التمويه الضروري لحماية مولود الثورة من أن تعتو عليه بالرفض الفوري قوة المعارضة، أضرَّ بحاجة هذه النقلة إلى تمام الشرح والوضوح للقاعدة التي باغتتها الأحداث والتَبَسَت عليها لبعض الوقت هويَّة النظام الجديد، فلم تَجزِم بخلوصه لها بل رأته مُحالفَةً، بينها وبين العسكريين، هيَّأها توافق البرامج والمواقف خاصة خارج المركز ،لاتحادي العاصمي. فإذ استوعبت الخرطوم الكثير من العضويَّة في أجهزة تأمين الثورة وإجراءاتها فما ألبست الحيرة على الذين انخرطوا في خطَّة التحضير للانقلاب قبل وقوعه ولا الذين دُعوا فور وقوعه لحمايته من مواقع مختلفة، فاستغرَقَهُم العمل السريع المثير ولم يلتفتوا إلى ميادين العمل المُوجِب لبناء السودان وفقاً لمشروع الحركة الإسلاميَّة الذي قامت من أجله الثورة، وتأخَّرت طاقات مهمَّة كان لها أن تنفع المشروع الإنقاذي

الإسلامي من أول يوم. لكن اللجان الشعبية استطاعت كذلك أن تحشد للثورة الوليدة يومئذٍ طاقات شعبيَّة أخرى مهمَّة، شَهِدَتهُم دُورُ الرياضة الكبيرة في الخرطوم والأقاليم في المناسبات والأعياد ونداءات التعبئة التي احتاجت لها الثورة مبكراً لمقابلة طوارئ في الداخل والخارج، وعبروا بدرجاتٍ مختلفة ودوافع مختلفة عن إقبالهم على الثورة. وإذ ظلَّت إستراتيجية الحركة الإسلاميَّة داعية في أهدافها إلى فتح الصف المؤمن ليستوعب بأفكاره وبرامجه المسلمين عامة ولا ينغلق طائفية دونهم أو نخبوية للمُثقَّفة والمتعلمين، فإنّ أوعية التزكية المتزامنة أو الاستيعاب السريع لدى منظومات الحركة الإسلاميَّة لم تكُن في قامة التحدِّي المفاجئ الكبير، كما أن بيئة السودان التي ورثتها الثورة كنت فقيرة في الموارد والدوافع، وبين هَمِّ تأمين الثورة في الداخل وجلب الاعتراف من الخارج ومعالجة مشكلات الحرب وأزمات الاقتصاد، لم ينل هَمُّ المجتمع المتوالي المتجاوب مع الثورة ما يستحقه من أجل اجتهادٍ واهتمام، رغم تجاوُب تلك القطاعات عفواً مع أول بغتة الثورة.

إلا أنها مهما لحقت التعديلات بقانون اللجان الشعبيَّة (صَدَرَ القانون الأول في ١٩٨٩م بالمرسوم الدستوري الثالث، وعُدِّل في فبراير ١٩٩٢م) لتُوافي مقاصد الحركة والثورة، فقد حمل المرسوم الدستوري الرابع في ٤ فبراير ١٩٩١م قانون تأسيس الحكم الاتحادي الذي مثَّل بداية الانتقال لتأسيس الفدراليَّة كما حدَّدتها خطة الانتقال. وإذ كانت الخطة الأصل ألا تُكبت الحريَّة في التعبير والتنظيم لأكثر من ثلاثة أعوام وأن ألا تتولى الحركة الإسلامية الأمر السياسي في البلاد إلا عن شورى وانتخاب، وأن تُقدِّم للعالم المثال الذي يؤسِّس للشريعة والفدراليَّة على الحريَّة أو الديمقراطيَّة. ولكن انظريَّة المؤسِّسة للخطة بدأت رماديَّة في ظلال التجربة الخضراء التي اطمأنت لحكم العسكر متماهيةً معه قيادةً وقاعدةً، خاصة لدى الشريحة الأهم في المكتب القائد الموصولة على نحوٍ يومي بالأطُر العسكريَّة في مجلس الثورة، وقد بدت مرتابة إزاء المسيرة القاصدة لإنفاذ الحكم الاتحادي، وبسط سُلطة المركز وموارده، قسمةً بين الولايات، ولو قبل تمام الحريَّة وإجراء الانتخابات.

حمل المرسوم الدستوري الرابع كذلك مفهوماً ودوراً جديداً لنظام المحليات الذي عَرَفه السودان منذ الاستعمار، ومهَّد لقانون الحكم المحلي الذي أصدره رئيس الجمهوريَّة في العام ١٩٩٥م بعد حل مجلس قيادة الثورة، فقد أشفع المرسوم بمذكرة تفسيريَّة اعترفت ديباجتها بالجهد السابق في تطوير أجهزة الحكم المحلِّي، وأن الخطوات والقرارات التي تتوالى في شأنه إنما تُبنى على إيجابيَّات السلف الصالح وتَعتَبِر بأخطائهم، ولكن النظام الاتحادي الذي يُهَيَّأ له اليوم إنما يُشكِّل الإطار القانوني للحكم المحلي أحد أهم آلياته

لتأكيد المشاركة الشعبيَّة الفاعلة في السلطة وممارسة الشورى، كما أشار المرسوم إلى ثلاثة مستويات للحكم أدناها المحلية بعد مستوى الولاية، ولكنها الأكبر تأثيراً في تمام تنفيذ أهداف ومقاصد النظام الاتحادي و تُنزل ثمراته وشمولها للعَدِّ الأوسع من الأمَّة.

استقبلت قواعد الحركة الإسلاميَّة وقواعد الإنقاذ الجديد المُكتَسَبَة لتوِّها قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩١م بحماسٍ، وبلغ التفاعل مع حكم الثورة جذور الهَمِّ اليومي لقضايا المعاش، وقد عوَّض ذلك التجاوب الكبير لأول الأمر عن مبدأ الحريَّة اللازم لأيِّما موازنةٍ في الحكم الاتحادي تبسط السلطة والثروة، بعد أن خَفَتَ الصوت الداعي لرفع الضبط عن حريَّات التعبير فضلاً عن حريَّات التنظيم أو الدعوة لعودة الحكم التعدُّدي الحزبي، فقد أقنع ذلك التجاوب قادة ثورة الإنقاذ وقيادة الحركة الإسلاميَّة برضى الشعب عن أطروحة المُشاركة التي شَرَعَت الإنقاذ في تقديمها، بل إن بروز المحليات واللجان الشعبيَّة الموصول بالشعب وقضايا المعاش والصحة والتعليم أضعف الدور السياسي المُرتجى لنظام المؤتمرات الشعبيَّة، وبَدَت المحليَّات تحمل ملامح البديل الموضوعي للأحزاب السياسيَّة وأطروحتها المنفصلة عن الجماهير وصراعاتها المزهدة في الديمقراطيَّة السياسيَّة أو هي حزب الإنقاذ المقبل الذي ستملأ به الفراغ السياسي للأحزاب.

وإذ ألهمت تجربة قانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩١م تطوُّر تجربة الحكم الاتحادي نحو تعديل عام ١٩٩٥م لذات القانون، ونحو تمام بسط الولايات إلى ٢٦ ولاية، وابتكار منصب المحافظ وتجديد مفهومه وقسمة الموازنة، فتحت كذلك التجربة سُبُلاً للصراع الداخلي في خاصَّة أجهزة الحركة الإسلاميَّة ومؤسَّسات الإنقاذ الجديدة في المركز الاتحادي ولكنها أشد في الولايات والمحليات، بما لم يُعهَد من قبل في صراعات التنظيم المتجرِّد من السلطة، فالسلطة بكل ما لها وفيها تعطي التشاكُس مادَّة تدفعه بلا حدود لا سيَّما إذا لم تسعفه روح الإيمان والتقوى الضابطة.

على المستوى الاتحادي كذلك، توافق التوجُّه نحو تعزيز الحُكم الاتحادي مع قرار المكتب القائد حلَّ مجلس قيادة الثورة وانتقال السلطة التشريعيَّة إلى المجلس الوطني الانتقالي المُعيَّن، وإذ مثَّل رد الفعل على قرار الحل أوَّل إشارة لمدى تفاوُت المفهوم والوعي بخُطة الحركة الإسلاميَّة نحو الانتقال بالحُكم لبَسط السلطة والحريَّة بين ذات أعضاء المستوى القيادي للحركة والثورة ، فإن تطوراً آخر ذا صلة بالحكم الاتحادي لحَقَ بملف الجنوب الذي طرحت موضوعات التفاوض حوله جوانب بالغة الأهميَّة وثيقة الصلة مع قضيَّة الحُكم الاتحادي وبَسط أطُرها، لا سيَّما بعد تدخُّلات الوساطة النيجيريَّة وتقديم

مُقترَحِها المُتكامِل لحلِّ المشكلة على نسق تجربتها في الحكم الفِدْرالي، فإن مشكلة الجنوب في جوهرها هي وجهٌ من وجوه مشكلة الحُكم الاتحادي في السودان وعلاقتها بِبَسطِ السلطة والثروة، فإذ استدعي الخلاف حول قضية الجنوب بين الصف القيادي تفريغ عضو قيادي من صف الحركة الإسلاميَّة الأوَّل كان مُستغرِقاً بالمفاوضات وتشعُّباتها الكثيفة ليُمسِكَ بملف الحكم الاتحادي، وإذ ظلَّ ذاتُ القيادي يحفظُ من ذاكرة العقد الستين آثار المُشكلة الإقليميَّة في دارفور وخُنُوحِها للنهضة والسَّلم بدلاً عن المُقاومة والسلاح، فإن مفاوضات أوَّل العقد التسعين لا سيَّما بوسيطٍ من نيجيريا، قد هيَّأته للإقبال على تمام الفدراليَّة وبسط السلطة والثروة في السودان[٩].

ففي العام ١٩٩٣ انهارَت مُباحثات السلام مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان فيما عُرِفَ بجولة أبوجا الثانية، وفي ذات العام (يناير ١٩٩٣) تأسَّس ديوانُ الحُكم الاتحادي مُعبِّراً عن التطوُّر الكبير في الهَمِّ بالحكم الاتحادي من مكتب تنسيقٍ محدود للولايات إلى وزارة اتحاديَّة ذات أهميَّة قُصوى وبُعدٍ خاص، فهي موصولة بالهَمِّ القيادي التليد للحركة الإسلاميَّة في تبديل المجتمع كله ليغدو بَنَّاءً إيجابياً مُشاركاً حاكماً في شُورى وحريَّة، وهي كذلك تقع في صُلب اهتمامات الأمين العام للحركة منذ أوَّل رحلته في دراسة الفقه الدستوري وتدريسه إلى أوَّل ظهوره في مسارح السياسة وإلى اليوم الذي بدا مُمكناً ومُتاحاً إنفاذ جملة برامجه وأهدافه، وقد آلت إليه -أو بالأحرى إلى الحركة- تمةَّ مقاليد السلطان والأمر؛ وهي كذلك موصولةٌ بأطراف السودان كافَّة ومستهدفة بسط السلطة والثروة، مما يرفع كذلك إشارات الخطر لبعض مراكز المركز الذي ستؤخذ منه قطعاً تلك السلطة والثروة المبسوطة، وهي وزارةٌ كذلك تصل من يتولاَّها بالحكومات التي تملك السلطة الولائيَّة، بل تصله بالشعب والحركة في أنحاء السودان كافَّة، فهي مركز سُلطةٍ وتأثير، تُثيرُ -وأثارت بالفعل- المَوجةَ الثالثة من نزاع القيادة بعد حلِّ مجلس قيادة الثورة وأزمة الإمساك بملف الجنوب، ثم القضايا التي أفرزها تأسيس ديوان الحكم الاتحادي.

استشعَرَت القيادة لأوَّل الأمر، خاصَّة الأمينُ العام ووزيرُ الحُكم الاتحادي[١٠]،

---

(٩) تولى السيد جيمس روبرتسون منصب حاكم نيجيريا بعد أن أكمل ولايته في السودان ليكون السكرتير الإداري البريطاني الأخير ١٩٢١-١٩٥٣م. وقد نصح النيجيريون لوفد الحكومي لمفاوضات الجنوب مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالمُضي فوراً لبسط الحكم وتقسيم السودان إلى ولايات أكثر عدداً اعتباراً بتجربتهم في تقسيم نيجيريا إلى ٣٦ ولاية وهي أصغر مساحة من السودان.

(١٠) تولى د. علي الحاج محمد منصب وزير ديوان الحكم الاتحادي في أغسطس (آب) ١٩٩٣، بعد تخليه عن إدارة ملف مفاوضات الجنوب، وكان اتجاه الرأي الذي ساد في المكتب القائد أنه سيتولى منصب وزير الخارجية لصلته بملف الحرب والسلام ولكن المنصب آل إلى الأستاذ علي عثمان محمد طه.

ضعف الوعي النظري لدى الصف القيادي في المركز والولايات بقضية الحكم الاتحادي، وإذ كانت غالب مبادرات الانتقال نحو الحكم الاتحادي صادرةً عن الأمين العام، تولَّى بنفسه الطواف على ولايات السودان في أوَّل جولاته التي اتَّصلت بعد ذلك لا سيَّما بعد توفُّره على ألقاب رسميَّة وشعبيَّة، لبيان وشرح أصول وفروع قسمة السلطة والثروة الولائيَّة والاتحاديَّة، فقد تأكد لدى أوَّل بسط السلطة أن الفكر السائد في المركز القيادي هو فكرٌ مركزي، تركَّز أكثر بعد أن آل سُلطان الأمر التنفيذي إلى الحركة الإسلاميَّة، وإن غالب القانونيِّين والإداريِّين في صف الحركة الإسلاميَّة الأوَّل والثاني مركزيُّون متأثِّرون بالنظام البريطاني الذي لا يعرف إلا نظام الحكومات المحليَّة (Local Government)، بل إن صدمة وزير الحكم الاتحادي كانت أشدَّ من شكوى الأمين العام من أن عضويَّة الحركة الإسلاميَّة لا تكاد تفهم الحُكم الاتحادي، فقد كان ظنُّ الوزير الطبيب والسياسي أن القانونيين المنبثين بنسب جيدة في صفوف الحركة خاصَّة على إلمام أفضل بالحُكم الفدرالي وفلسفته وسلطاته ونظمه، إلا أنه سُرعان ما اكتشف أن الإدارة الفدراليَّة لا تُدَرَّسُ في كليَّات القانون ولكن في كليَّات الاقتصاد محصورةً في شُعبة الدر سات الاجتماعيَّة.

وفقاً لتطورات مسألة الجنوب وتوالي النصائح النيجيريَّة اختار الأمينُ العام ووزير الحكم الاتحادي أن يكتمل المشروع بالمُضي نحو تجاوز وضع الولايات التسع المُتصل منذ استقلال السودان إلى (٢٦) ولاية، علاجاً حاسماً مهما يكن صادماً فورياً لا يتدرج . أجاز المجلس الوطني الانتقالي في جلسته رقم (٨١) بتاريخ ٩ أغسطس (آب) ١٩٩٥م المرسوم الدستوري الثاني عشر في ''علاقات الحُكم الاتحادي وتعديل نُظُم الولايات''، وقد نصَّ صراحةً في بنده الأوَّل المادة الثالثة: «**تُحكمُ جمهوريَّة السودان على أساس الحُكم الاتحادي**»، كما حدَّد المرسوم أسماء الولايات وعواصمها وأُلحِقَ المرسوم بخريطة توضِّح الحُدود لأيَّة ولاية، ونصَّ في مادته (٥/ ٣) على تقسيم الولايات إلى محافظات يُحدِّد قانون اتحادي كذلك عددها وعواصمها، مُمَهِّداً الطريق لانفجارٍ قريبٍ في عدد المُحافظات ينتقلُ بالعدد المحدود السابق الذي عرفه السودان منذ أوَّل العهد بالإدارة الرسميَّة الحاكمة إلى عددٍ مضاعفٍ جديد يحملُ مفاهيم جديدةً لمعنى المحُافظة ودور المحُافظ لا يمثِّل العدد أهم مغازيها، ولكنه يكمُنُ في جوهر فلسفة الحركة الإسلاميَّة المُتطلِّعة إلى التغيير الاجتماعي الأشمل. وأخيراً، حدَّد المرسوم السُّلُطات الاتحاديَّة والولائيَّة والسلطات المشتركة بجلاء، ثم لامَسَ المسألة الأخرى الأساسية اللازمة لمعنى قسمة السلطة وهي

قسمة الثروة أو الموارد، ومَنْحَ الولايات ولايةً على ضرائب أرباح الأعمال ورُسُوم الإنتاج وضريبة مبيعات الأراضي وإيرادات الخدمات الولائيَّة، كما مَنَحَ المجلس المحليَّة ضرائب العقار والمبيعات وبعض ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني ووسائل النقل ورُسُوم الإنتاج الصناعي، كما نصَّ المرسوم أن يُنشَأ بقانونٍ اتحادي صُندوقٌ قومي لدعم الولايات يستهدفُ بالعون الولايات الأفقر لضمان التوزيع العادل للموارد.

أثار المرسوم الدستوري الثاني عشر، بما حَمَل من نقلةٍ جوهريَّةٍ في نظام الإدارة والحكم المُتوارث بَعضُهُ منذ الاستعمار والراسخ بحكم مداه المُتطاول في القلوب والعُقول، اهتماماً واسعاً في داخل أطُر الصف الإنقاذي وخارجها وفجَّر جدلاً بدا كأنه لا ينتهي بين السياسيين والقانونيين والإداريين، إذ تمحوَرَ الخلاف مجدداً بين دُعاة اللامركزيَّة والمُمسكين بالمركزيَّة القديمة، مما استدعى حملةً أخرى للشرح والبيان والاهتمام بالجانب النظري، إلى جانب الحشد والتعبئة اللازمة ليستقبل السودان التغيير ويتهيَّأ لتنفيذه عن إيمان وحماسة.

إلا أن المجادلة النظريَّة التي شهدتها بعض اجتماعات الحركة الخاصَّة، والتي انعقدت تحديداً لمناقشة تطوُّرات إنفاذ قرار تعديل نظم الولايات وإعادة تقسيمها إلى (٢٦) ولاية فوراً ضربة لازب، تلك المجادلة غذَّت جدلاً آخر على المستوى القيادي الأرفع بعد أن اتسعت اجتماعات المكتب القائد نحو العام ١٩٩٥[١١]، حول مدى استقلاليَّة ديوان الحُكم الاتحادي، وحول طبيعة العلاقة بين الوُزراء الاتحاديين والولائيين، وإذ أوضح القانون الذي عبَّرت عنه المراسيم الدستوريَّة المتطوِّرة منذ المرسوم الدستوري الرابع إلى حين إجازة المرسوم الدستوري الثاني عشر طبيعة العلاقة الأفقيَّة وليست الرأسيَّة بين وزراء الولايات والوزراء الاتحاديين، فقد أوضح مرسوم إنشاء وزارة الديوان استقلاليَّة الديوان الموصولة مباشرة باستقلاليَّة الحُكم الاتحادي بسُلُطات أصيلة عن المركز. وإذ صَدَرَت معظم مبادرات الحكم الاتحادي ومراسيمه الدستوريَّة من الأمين العام شخصياً، ظلَّ الأمينُ العام ملتزماً متحمِّساً لتلك الاستقلاليَّة التي يَعرِفُ من عِلمِه وتجاربه أنها لازمةٌ لنجاح الحكم الاتحادي وبلوغ مقاصده وتحقيق مغازيه.

بدا الرئيسُ كذلك إيجابياً متجاوباً مع تسلسُل خطوات إنفاذ النظام الاتحادي وتوالي

---

(١١) اتسعت عضوية المكتب القائد وأصبحت تضم على نحو راتب: الأمين العام، رئيس الجمهورية، نائب رئيس الجمهورية، نائب الأمين العام، علي الحاج وزير الديوان غازي صلاح الدين المستشار السياسي برئاسة الجمهورية، إبراهيم السنوسي مسؤول العلاقات الخارجية الشعبية في الحركة، عبدالرحيم محمد حسين وزير رئاسة الجمهورية، عوض الجاز وزير الطاقة والمسؤول الخاص.

مراسيمه الدستوريَّة التي حَمَلت توقيعه جميعاً، كما أن نائبه الأوَّل[١٢] قد انغمس بشكلٍ مباشر في زيارات الولايات وحرَّك نحوها الأمينَ العام والرئيس لا سيَّما بعد تعرُّفه على تفاصيل مشاكلها ومتابعتها بدقَّة وحِرص. أما وزيرُ الديوان فقد أدرك مدى التحدِّيات التي تثيرها السلطة بين أبناء التنظيم الواحد وبينهم وبين عامة الشعب والجمهور، وظلَّ يُعبِّر عن خيبة الأمل في عجز بعض روَّاد الحركة الإسلاميَّة وشيوخها عن تفهم المُشكلات والمُساهمة الناجعة في حلِّها، لا سيَّما المُشكلات التي أثارتها قسمة الولايات وتعيين عواصمها بقانون كما حدث في ولاية سنار وأدي إلى إقالة حكومة الولاية بكاملها، ثم الآثار السلبيَّة لتجربة المحافظات والمحافظ، ودور المحليات كما حدَّدها المرسوم الدستوري الخامس (١٩٩٥).

أضاءت إذن وزارة ديوان الحكم الاتحادي جملة من الإشارات الحمراء فيما عبَّر عنه ذات وزير الحكم الاتحادي مستنكراً: «**نحن مركزيُّون نريد تطبيق اللامركزية**»، فقد تولى وزير رئاسة الجمهوريَّة[١٣] الجزء الظاهر من المعركة في المكتب القائد، مُعَبِّراً تحديداً عن رؤية نائب الأمين العام ورأيه، وهو: «**ألاَّ تُناقشُ شؤون الحكم الاتحادي وتُحسَمُ خارج مجلس الوزراء**»، فقد اتضح أن المكتب القائد الخاص بشكله الراهن سيُوالي دَفعَهُ لترسيخ الحُكم الاتحادي واستقلال سُلُطاته، فالأمينُ العام صاحب المُبادرة والرئيس إيجابي ونائب الرئيس يُوالي بنفسه الاتصال بالولايات، ثم وزير الحكم الاتحادي الذي أعدَّ ورقة الانتقال الأولى ثم ورقة الانتقال الثانية التي أكمَلَت الأشواط نحو النظام الجديد. فرغم أن المكتب القائد يُديرُ عن حقٍّ غالب الشأن الإستراتيجي وتَصدُر عنه القرارات المِفصَلِيَّة الكُبرى، فإن مناهج المُداولة والنقاش داخله حَمَلَت ذات عيوب الانسجام والمُسايرة التي بدأت منذ مرحلة المُصالحة الوطنيَّة (١٩٧٧ - ١٩٨٥م)، وزاد عليها الطبع الذي يتجنَّب المواجهة والمصارحة الراسخ لدى نائب الأمين العام. وإذ مثَّلت أطروحة الحكم الاتحادي حالةً مثاليَّة للقرار الإستراتيجي الذي يوفِّر للحركة الإسلاميَّة بلوغ الاختراق الذي ترجوه لبِنيَةِ الحُكم وهياكله الجامدة منذ الاستعمار، في كنف ظرفٍ مثالي يُتيحُ لها القرار مُفرَدَهُ كما يُتيحُ لها تمام تنفيذه، فإنه يمثل كذلك حالة مثاليَّة للقرار الذي يقتضي صريحَ المُداولة وعميقَ النقاش، بل وكثيراً من الواجب المنزلي داخل تجارب بيت الحركة

---

(١٢) الفريق الزبير محمد صالح.

(١٣) ظل اللواء عبدالرحيم محمد حسين وزير رئاسة الجمهورية يعبِّر عن مخاوف نائب الأمين العام علي عثمان محمد طه وربما آخرين من وجود شخصية قوية ونافذة شأن الدكتور علي الحاج في منصب وزير الحكم الاتحادي وشبهة قيام سلطات مستقلة خارج سلطاتهم، وقد تأكد ذلك فعلاً بعد مفاصلة الحركة الإسلامية في اختيار الوزراء الذين تعاقبوا علي ديوان الحكم الاتحادي.

الإسلاميَّة وتجارب الحكم في السودان عامة؛ لكن المُبادرات والتخطيط كأنه تُركَ كله للأمين العام وفقاً لقناعته الفكريَّة وخبرته الدستوريَّة[١٤].

******

اقترن كذلك صُدورُ المرسوم الدستوري الثاني عشر بحملة جديدة من التعبئة لصالح الحُكم الاتحادي، بل إن قرار تقسيم أصول وممتلكات الولايات أُختير له أن يُحاط بهالةٍ شعبيَّة كبيرة، وتَحرَّك موكبٌ في اليوم الرابع من رمضان ١٤١٤هـ الموافق ١٤ فبراير (شباط) ١٩٩٤م إلى باحة القصر الجُمهوري احتفالاً بـ"تسليم السلطة إلى الجماهير"، ثم تَلَت ذلك جولات وزير الحكم الاتحادي إلى الولايات بصحبة رُموزٍ سياسيَّة ليست من صف الحركة الإسلاميَّة أو المشهورة بانتماءاتها الأخرى (أبو القاسم محمد إبراهيم، محمد داؤود الخليفة)، ثم في أعقاب توقيع "ميثاق الخرطوم للسلام" في أبريل (نيسان) ١٩٩٦م اصطحَبَ د. علي الحاج د. رياك مشار إلى أقصى الشمال منطقة المناصير، حيث أدلى مشار بتصريحه المشهور: «**لو كنتُ أعلم أن هناك شماليين مُهَمَّشين إلى هذه الدرجة لعَمَلتُ على ضمِّهم لتمرُّد الحركة الشعبيَّة في الجنوب، ولنجحت**».

لكن جولات الوزير سرعان ما استدعت كذلك مخاوف قياديَّة من مركز نائب الأمين العام وزير الخارجيَّة، وطُرِحت لأوَّل مرَّة مسألة تعيين رئيسٍ للديوان تُذُووِل أن يؤول المنصب للرئيس نفسه ثم انصرف النظر إلى نائبه الأول المنتمي إلى شمال السودان، ثم تبنَّى الأمينُ العام مُقترح أيلولة المنصب إلى النائب الثاني للرئيس المنتمي إلى جنوب السودان، الذي تصاعدت نحوه كذلك شكوى من ذات المحور تزعم تجمُّع العناصر الجنوبيَّة حوله وأنه يصرف كل طاقاته إلى أهله من الجنوب، وإذ أثارت الشكوى قضيَّة أن النائب الثاني بلا أعباء ينصرف إليها فتَجِدُّ من وطأة انصرافه إلى أهله، تلقى رئيس الجمهوريَّة مقترحَ الأمين العام بالقبول وتولَّى بنفسه إبلاغ وزير الحكم الاتحادي بالقرار[١٥].

لكن المستشار القانوني لرئاسة الجمهوريَّة إذ تباطأ عن صياغة القرار الجمهوري

---

(١٤) الطريف أن ديوان الحكم الاتحادي شهد جدلاً ليس بعيداً عن تلك الأجواء حول المقر الذي سيؤوي مكاتب الحكم الاتحادي، وإذ استصلح الوزير د.علي الحاج مبنى وزارة الأشغال السابق الملاصق للقصر الجمهوري على نحو جيد، بدت الوزارة الجديدة كأنها امتداد للسيادة التي تمثلها رئاسة الجمهورية، لا سيما أنها تضم مكتباً للنائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس الديوان، وقد وصف د. علي الحاج المعركة التي أدارها وزير رئاسة الجمهورية بأنها جدل حول "المبنى" وليس حول "المعنى" تعبيراً عن خيبته في ضعف إدراكهم ورفضهم لانتقال لبسط السلطة والثروة اتحادياً.

(١٥) النائب الثاني للرئيس جورج كفور.

بإنشاء منصب رئيس الديوان وتعيين النائب الثاني للرئيس عليه بإيعازٍ من ذات المحور، انطلق وزير الديوان بالمنهج المعهود عنه بالعمل بالقرار دون إرجاءٍ ينتظر الإجراء الرسمي الذي تبلَّغه كفاحاً من الرئيس نفسه، انطلق مُصطَحِباً الرئيس الجديد للديوان في جولاتٍ واسعة عبر السودان ضاعفت مخاوف المحور، إذ تبلورت ملامح سُلطةٍ مستقلَّة ذات قرارٍ ينشأ بعيداً عن حُكم الفرد الذي ينبغي أن تؤول إليه كل المُداولات وتصدُر كل القرارات بإشرافه المُباشر من منصبه نائباً للأمين العام. ورغم حرص وزير الديوان أن تشمل جولاته كل الولايات ما عدا دارفور وكردفان، لم يصرف ذلك من المخاوف التي طفقت تتأكد عند المحور الوسطي النيلي الشمالي، فقد جَمَعَ الوزير المُنتمي إلى دارفور رئيسٌ لديوان الحكم الاتحادي ينتمي إلى الجنوب في استهلالةٍ شديدة الخطر مع فاتحة النظام اللامركزي، وليبرُز لأوَّل مرَّة في تاريخ الحركة الإسلاميَّة ظاهراً صِراعُ العنصريَّة والجهة في قمة القيادة، وقد استكنَّ زماناً كأنه معدومٌ ثم لم تلبث نيران السلطة أن أخرجته من مخبئه متقداً[١٦].

أما في الولايات، فقد ثارت الصراعات التي أفرزها التعاطي القاصر مع أطروحة الحكم الاتحادي في بَسطِ السلطة والثروة في فترة مبكِّرة، فمنذ ابتداع منصب المحافظ وفقاً لقانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩١م والذي حوى جملة تطلُّعات الحركة الإسلاميَّة التي تنشُدُها في القائد المحلي الذي يحمل فكرها ويُشخِّص قُدوَتها وينفِّذ مشروعها الروحي والفكري والاجتماعي والسياسي، فهو وفقاً للمرسوم الدستوري يُعيِّنه رئيس الجمهوريَّة ويُختارُ بقرارٍ من القيادة ليُمَثِّل السلطة السياسيَّة في المحافظة، وفقاً لبرنامج الحكومة الاتحاديَّة وحكومة الولاية، وهو رئيس مجلس المحافظة الذي نصَّ عليه النظام الأساسي للمؤتمرات، وعليه أن يقود العمل الشعبي الدَّعَوِي والتَّعبَوِي ليدفع الإصلاح الاجتماعي ويعبِّئ طاقات الجماهير للتنمية والرقابة الشعبيَّة، والتكافُل والعون الذاتي والنفير لإقامة المنشآت والتصدِّي للكوارث والطوارئ، كما عليه أن ينتصب قدوةً داعياً للفضيلة وأن يعزِّز الولاء للوطن والثورة ويُسارع استجابةً لداعي الدين والمصلحة العامة. ثم عليه أن يَرعَى النظام الأهلي والإدارة الأهليَّة في مستوى العُمَد والشَرَاتي ومن يُعادِلهم في أيِّما ولاية، وكما تكثَّفت سُلُطاته المعنويَّة والشعبيَّة تكثَّفت كذلك واجباته الرسميَّة، فهو يُنسِّق

---

(١٦) تقاعس أحمد إبراهيم الطاهر المستشار القانوني برئاسة الجمهورية عن إصدار قرار رئاسة الديوان وتعيين اللواء جورج كنقور رئيساً عليه في تواطؤ ظاهر مع نائب الأمين المشهور بخضوعه التام له منذ تلازمهما في الدراسة الجامعية والطريف أنه إلى اليوم لا توجد وثيقة تحمل قراراً لهذا المنصب، رغم أيلولته بعد ذلك للنائب الأول الشمالي وقيامه بنشاط واسع تحت مظلته وصفه الرئيس نفسه بعد حادثة استشهاده بأنه كان الملف الأكبر في رئاسة الجمهورية.

نشاط المنظمات الجماهيريَّة والاجتماعيَّة المختلفة وينسِّق بين الأجهزة المحليَّة بالمحافظة كما ينسِّق حركة العاملين بالمحليَّة ويعتمد تقاريرهم.

فالمحافظ وفقاً للمهام المنوطة به كما جاء في التوصيف الذي حمله نص القانون الدستوري يجسِّدُ حُلُماً آخر مُهِمّاً في أشواق الحركة الإسلاميَّة، فهي حركةٌ بطبيعة برامجها وغاياتها تتخرَّج فيها القيادة، لأنها تختارُ من بين عامة المجتمع في الطلاَّب أو الفئات المختلفة من تتوسَّم فيه الإضافة والقيادة، وقد تشمل بالانضمام والعضويَّة أعداداً من متوسِّط مستويات المجتمع، ولكنها تمثل مَحْضَناً مُهِمّاً للموهوبين تُنَمِّي مَقدِرَاتِهم وتوجِّه عطاءهُم ليقودوا المجتمع ويُساهموا في صنع الحياة وفقاً لأهدافها، فالمحافظ هو رسول الحركة والقُدوة التي ترجو أن تكسب بها المستقبل في منافسات السياسة أو تجاذُبات المجتمع. وفي ذات السياق المتدرِّج المتطوِّر الذي اكتمِلَ بصُدور "قانون تعديل نُظُم الولايات" لحق بالمحليَّات تطوُّر جديد وفقاً لقانون الحكم المحلي المُعدَّل لسنة ١٩٩٥، إذ شجَّعت التجربة الأولى منذ ١٩٩١م والمُداولات التي أدارها الديوان ترسيخ دور المحليَّات بمدٍّ بعض السلطات إليها وتفويض بعض الرسوم والضرائب نحوها، مما أكَّد فعلاً النظرة التي ترجو لها أن تكون قاعدة المستقبل لنظام تهيَّأ لتجاوُز التعدُّديَّة الحزبيَّة وفلسفة الديمقراطيَّة الغربيَّة المؤسَّسة على ثنائيَّة الحُكم والمُعارضة.

إلاَّ أنه رغماً عن ديباجة المرسوم الذي أشار إلى أن التعديل الجديد يُزيل بعض اللَّبْس القديم لكلمة "المَحليَّة" و"المجلس المَحلِّي"، فقد احتدَّ الصِّراع في غالب ولايات السودان بين المُحافظ الممتلئ بكل تلك المعاني والمَهام، لكنه واقعٌ فعلاً بين الولاية والوالي، وبين المحليَّة ومجلسها، فهو كما ينُصُّ القانون يمثِّل السلطة السياسيَّة وعليه واجب تمثيلها، وهو المسؤولُ عن الأمن والمُنظمات الشعبيَّة والإدارة الأهليَّة، ولكنه لا يتوفَّر على البريق الذي يُرفرِف أمام الوالي مُجسِّداً سلُطته، كما أنه لا يملك القَلَم الذي يُوقِّع به مجلس المحلية القرار[١٧] والذي يَمَسُّ معاش الناس وحَيَواتِهم اليوميَّة. ولكن المُحافظ الموصُوف بذلك النحو عبَّر في الصراع الذي امتدَّ واتَّصل في غالب الولايات بينه وبين الوالي والمحليَّة وخاصَّة المحليَّة، عبَّر عن مشكلة أخرى أصابت بعض أعضاء الحركة من جرَّاء حيازة السلطة السياسيَّة، وهي استشعارهُم أن هُم سَهمٌ خاص في السلطة والقرار بحكم انتمائهم السابق للحركة على الذين وفَدوا مع انتصار ثورة الإنقاذ وأنهم أهلُ الحق التاريخي، وإذ تتيسَّر القيادة وتسْلُس في بيئة الحركة الإسلاميَّة لمن تُقَدِّمه شُوراها في أيٍّ من

(١٧) في غالب ولايات السودان كان المجتمع المحلي يعبِّر عما أشكل عليه من فهم دور المحافظ الجديد لوفود الديوان أن المحافظ (علم وقلم)، وأنهم لا يكادون يعرفون محافظاً غير ذلك معتمداً على قوة معنوية وفكرية.

أجهزتها، فإن العلاقة الأدنى مع المحليَّة وبيئتها ومشاكلها قد لا تتعاطى مع المُحافظ على ذلك النحو، وكذلك العلاقة الأعلى مع الوالي فقد لا يفهم من دور المحافظ إلا رئاسته المُطلقة عليه خاصة إذا كان الوالي عسكرياً، شأن كثير من الولايات التي دُفِعَ إليها بأولئك حكاماً.

واقع الأمر، أن وُفود الرئاسة من ديوان الحكم الاتحادي ظلَّت تَتْرَى نحو الولايات لإطفاء الحرائق ومحاصرة الأزمات لأوَّل التجربة، خاصة الأزمات بين الحكومة الولائيَّة وبين التنظيم الذي اتَّسع ليضُم بعض القادمين مع الإنقاذ وجَمَعَ غالبَ القدامى من عضوية الحركة الإسلاميَّة باسم المؤتمر الوطني، فصِراعُ المحافظ مع المحلية والوالي كما وصفنا قبل قليل، هو وجهٌ من أوجُه أزمة العلاقة بين السلطة والحركة، لكن في بعض الولايات استعَرَت المشكلة بين الوالي وحكومته من جانب وبين التنظيم (الحركة أو المُؤتمر الوطني) من الجانب الآخر، واستخلصت رئاسة الديوان مرة أخرى ذات العبرة التي سَبَقَ أن قرأتها في صراع المركز، وهي ضَعْفُ الوعي بأطروحة بسط السلطة ونظريَّة الحُكم الاتحادي، فالوُلاة كذلك مَركَزِيُّون في إطار ولاياتهم، وغالبهم لا يهتمُّ بالوثائق التي أصدرها الديوان في اجتهاده لبثِّ الوعي النظري بالحكم الاتحادي فضلا عن أن يقف عند حدودها ويبشر بأطروحاتها، وبعودة وزير الديوان إلى وثيقة المدينة التي أسَّس بها النبي الكريم ﷺ العلاقاتِ بين طوائف مجتمع المدينة (المُؤمنون، اليهود، الأوس، الخزرج... إلخ) ودراستها، ظلَّ يُبشِّر بأن جوهر الحكم الاتحادي المؤسَّس على أصول الإسلام هو المُشاركة الأتم في الرأي والسُلطة والثروة، وإذ لم تُستوعَبْ مقولات التأصيل كما ينبغي، لم تُقرَأْ الوثائق التي أصدرها الديوان في أكثر من كتابٍ حَوَى المراسيم الدستوريَّة والمذكرات التفسيريَّة وخطاباتِ رئيس الديوان وخطاباتِ وزير ديوان الحكم الاتحادي كما لم يُتقيَّد بالقانون كما حملته وشرحته تلك الوثائق، وأصبح التعامُل مع التحوُّل الجوهري إلى نظام اتحادي ذاتياً شخصياً يعتمدُ على فهم الوالي ومقاربته للمشاكل وأسلوبه في اتخاذ القرار، وليس موضوعياً مؤسَّساً على فلسفة الحكم وملتزماً بالقانون. وإذ قضى الحكم الاتحادي تماماً على اللجان الشعبيَّة التي كانت الأساس للعمل السياسي الخِدْمي، وَحَّدَت الحركة طاقاتها جميعاً في مواجهة الوالي وحكومته.

إذن بدا الانتقال صعباً، وانفجرت المشاكل في القضارف والنيل الأزرق والدمازين وشمال كردفان ولم تَكَد تَسْلَمُ ولايةٌ من مُفارقات الانتقال وحساسياته، فقدَّمت الولايات صورة مُصغَّرة لما شهده المركز الاتحادي بعد ذلك في المُفاصلة الكُبرى؛ فقد ظهرت

الحكومة الولائيَّة بسُلطانها وصَولجَانِها أقوى من تنظيم الحركة والمؤتمر الوطني، لا سيَّما وقد تزوَّدت الولايات كافة بوزراءٍ من صلب عضويَّة الحركة انحاز أغلبهم إلى الوالي رئيسهم التنفيذي المباشر وبدوا مُناصرين له على تنظيمهم، فقد كانت بعض وصايا المركز وممارساته تحاول أن توقِّر الحُكام الجُدد وتبذل لهم احتراماً زائداً حتى يطمئنوا ويثقوا بأنفسهم ويُضفوا على المنصب الاحترام اللازم أمام الآخرين، ولكن في ظِلِّ الجهل بالقانون أو عدم التقيُّد به قد يُزوِّد التوقير الحاكم المُطلق بجُنوح أكبر نحو الطُغيان، وهذا ما شهدته بعض الولايات ثمَّ شهده المركز لاحقاً. فقد بدا الوالي أقوى من أمين أمانة المؤتمر الوطني بعد أن استوعب المؤتمر الوطني عضويَّة الحركة الإسلاميَّة كافة، فأصبحت حكومة الولاية في غالب الأحوال مُهيمنة على التنظيم، وفي بعض الأحوال استعملت الحكومة القوَّة (قهرها ومالها) ضد التنظيم حيثُما اشتدَّ النزاع وتفاقم، أما الاستثناء، فقد كان غلبة الانسجام بين الوالي وحكومته وتنظيم المؤتمر الوطني والحركة في الولاية، شأن القضارف ثم الجزيرة اللتين تولاَّهما والٍ من عُمق عضويَّة الحركة الإسلاميَّة بينما يشتد النزاع حيثُما كان الوالي عسكرياً[١٨].

ثارت في الصراع كذلك لأوَّل مرَّة تُهَمُ التعدِّي على المال العام وترددت شُبُهاتُه في بعض الولايات خاصَّة مع بداية الجُنوح الفوضوي نحو إنشاء الشركات العامَّة الموصولة بأجهزة الحكومة وقيام بعضها في الولايات، وإذ أن غالب تجربة الاستثمار بغير المال الخاص وبدعوى النفع العام للحركة أو الدولة أو الولاية انتهت إلى الخُسران، شملت السنة الماضية الشركات الجديدة، فسُرعان ما تآكل رأسُ مالها بعد تَوَالى خُسرانها وطفحت إلى السطح تُهَمُ الفساد أو الإهمال الذي يبلُغ حَدَّ الفساد، وانفتحت أبوابٌ جديدة من أزمة الثقة بين عضويَّة الحركة الإسلاميَّة لم تَعْهدْها علاقاتهم الماضية التَّطَهُّرِيَّة التي لم تعرف تجارب المال والكسب الاقتصادي ولم تَعْهَدْ نُظُمه في المُراجعة والمُحاسبة الدوريَّة، وقد ينجو الجاني بغير عقوبة ولكن تبقى ثابتة الرَّيبُ والجِراح التي علِقَت بالوشائج التي تصله مع تنظيمه وإخوانه.

*****

اجتَهَدَ الديوان في متابعة مشكلات الولايات، والتوسُّط لحلِّها بين مستوياتها الأدنى

---

(١٨) تولَّى الدكتور إبراهيم عبيد الله منصب والي القضارف ثم والي الجزيرة وكان مثالاً للعلاقة المنسجمة المثمرة بين الحكومة والتنظيم، فكانت شخصية الوالي هي الأساس في ظل غياب الالتزام بمحدِّدات العلاقة كما حوتها القوانين والوثائق.

والأعلى، ورغم الدراما التي صاحبت إقالة حكومة ولاية سنّار[١٩]، فإن اختيار وزير الديوان من صف الحركة الإسلاميّة الأول قد ساهم كثيراً في سلامة الدور الذي أدّاه الديوان، ثم حياديّة رئيس الديوان الأول (النائب الثاني للرئيس، جورج كنقور) ورحابة أخلاق نائب الرئيس الأول ودقّة متابعته (الفريق الزبير محمد صالح)، ساهَمَت كذلك في حل كثير من المشاكل، إلا أنه على مستوى المكتب القائد نفسه فإن ذات الشخصيّات القيادية المُمسِكَة بملف الحكم الاتحادي والعناصر المركزية كانت مادةً لصراع جديد وحول تطبيق القرارات ومدى الصلاحيات والسلطات، فقد أُلحِقَ حرفُ (الباء) في ذات صفة الوزير فهو وزيرٌ بديوان الحكم الاتحادي وليس وزيرُ الحكم الاتحادي شأن بقية الوزراء موصولين بوزاراتهم بغير حرف وصل، وإذ استلهَمَت كلمة "الديوان" الأصالة العربيّة الإسلاميّة فإن الحرف المُلحق لا يكاد يستلهم سوى الخوف[٢٠]،كما جُعل للديوان رئيسٌ بغير قانون، ثم تبدَّل الرئيس من النائب الثاني الجنوبي إلى النائب الأوّل الشمالي، رغم الأحوال الإنقاذيّة المُستقرّة الجانحة للجُمُود بالوظائف منذ أوّل الإنقاذ[٢١].

كذلك وضع تقدُّم تجربة تطبيق الحكم الاتحادي ونَصْبُ هياكله تحدياً جديداً أمام الإنقاذ، إذ أن غالب أعضاء الصف القيادي وكثيرين من أعضاء المكتب القائد لم يُدرِكوا أن مراحل الانتقال التي تسيرُها خُطُوات التحوُّل إلى تمام الحكم الاتحادي ستنتهي حتماً بِبَسطِ الحريّة الأوسع لجملة الحركة السياسيّة تعبيراً وتنظيماً ومُداولة، وأن اختيار المئات لملء الوظائف والمهام من الوالي والمجلس التشريعي للولاية إلى المحافظ ومجلس المحليّة، لا يمكن أن يقع دون شُورى حقّة واسعة ستُمَثِّل النقلة التي لابد منها نحو ديمقراطيّة

---

(١٩) لأوّل صدور قانون إعادة تنظيم الولايات، نشبت خلافات حول عدد من العواصم التي أُختيرت للولايات، وإذ قوبل التقسيم نفسه بارتياح كبير فإن فوات المركز عن بعض المدن ذات السمعة التاريخية أفصح عن بعض ردود الفعل الغاضبة، والمثال الأوضح كان اختيار مدينة سنجة عاصمةً لولاية سنّار، إذ سُرعان ما تشكل وفد من أهل سنار (المدينة) لمقابلة رئيس الجمهورية، وقد تجاوبت معهم حكومة الولاية، وانتقلوا فعلياً إلى سنّار لمُزاولة أعمالهم، مستندين إلى وعد من الرئيس بتبديل القرار وإعادة العاصمة إلى سنّار. وإذ أن اسم الولاية وعاصمتها وحدودها محدَّدة بالقانون لا تعدّل إلا بتعديل المرسوم الدستوري، اعتذر الرئيس عن خطئه وصدر قرارٌ جمهوري بإقالة كل حكومة الولاية، ما عدا وزير واحد رفض الذهاب إلى سنّار.

(٢٠) كذلك تعبر كلمة الديوان وحرف الباء الموصول عن مزاج إنقاذي آخر موروث من حقبة الحكم المايوي ١٩٦٩–١٩٨٥م، وهو توسعة مواعين الوظائف لتستوعب أسماء جديدة ولو بغير حاجة ومهام طلباً للتوازن الذي قد يقتضيه الظرف السياسي المحلي أو الوطني، وقد فاضت الإنقاذ وتفوقت على المايوية إذ اتسعت بالوظائف أضعافاً مضاعفة لا سيما بعد المفاصلة وتدفق عائدات النفط.

(٢١) تولى نائب الأمين العام الأستاذ علي عثمان محمد طه إبلاغ وزير الحكم الاتحادي د. علي الحاج الرغبة في تغيير رئاسة الديوان من "كنقور" إلى "الزبير" بسبب تصاعُد رفض الشباب، وقد درج نائب الأمين العام إلى استعمال مثل هذه الإشارات لتعضيد رأيه وتعني كلمة الشباب العناصر العسكرية التي أصبحت تمثل نفوذ الثورة (عبدالرحيم محمد حسين، بكري حسن صالح، إبراهيم شمس الدين وأمثالهم).

الحُكم، فقد كانت الغالبيَّة العُظمى من الترشيحات للمناصب -لأوَّل الإنقاذ- تصدُرُ من مخبأ نائب الأمين العام، ولكن تطوُّرات انتقال الحُكم الاتحادي واكبها تطوُّر في ذات أجهزة التنظيم، من المكتب القائد إلى الشورى الواسعة الخاصَّة (٦٠٪ للقادمين و٤٠٪ للقدامى)، اقتضت ترويض القاعدة على الشورى وقبول آليتها ونتائجها، كما عكست كذلك مدى تفاوت المكتب القائد نفسه في فَهم التطوُّر والتفاعل معه خاصَّة المُجانبة البيِّنة بين الأمين العام ونائبه، فقد جاءت اللجنة الأولى لتعيينات الولاة والمحافظين بقرارٍ من الرئيس تولى تقديمه وإبلاغه نائب الأمين العام، وإذ أن المكتب القيادي المنتخب من الشورى قد أناط الأمين العام ونائبه والرئيس ونائبه وأمين المؤتمر الوطني[٢٢]، بوصفهم يُمثِّلون لجنة المُحاسبات والتعيينات العُليا بذلك العمل إلا أن سعة العمل الخاص لملء الوظائف الولائيَّة قد استدعى تكوين لجنة جديدة بموافقة المكتب القائد ولكن بتدبيرٍ ظاهر من نائب الأمين العام، إذ استدعى وزير الديوان على عجل ليقطع زيارته في بعض الولايات وينضم إلى لجنة اختيار الولاة والمحافظين برئاسة النائب الأول للرئيس وعضويَّة استحوذت عليها بالكامل العناصر لعسكريَّة و الأمنيَّة مع استبعادٍ مُتعمَّد لأمين عام المؤتمر الوطني[٢٣].

لم يلبث تطوُر الحكم الاتحادي كذلك أن نَصَبَ تحديات جديدة مناهج عمل القيادة، لا سيَّما محور المركزيَّة الذي يمثله نائبُ الأمين العام، فقد كان الاختيار كله مركزياً للولايات والمحافظات والتعيين والفصل على نحو ما وصفناه في فقرة سابقة، إذ شهدت أول تعيينات الحكام منهجاً يختار للولاية والياً من غير أبنائها، إشارة قرأها البعض في ممارسة الثورة الأولى أن القصد منها اعتماد ذات منهج الحركة الإسلاميَّة المُتطهِّر من العصبيات القبيلية والجهويَّة لصالح دمج السودان ووحدته، أو تحاشياً أن يحمل ابن المنطقة سوابق من علاقاته في بيئته في فاتحة تقديم الثورة لاسمها ووجهها. لكن المُمارسات خاصة بعد بدء تنفيذ المراسيم الدستوريَّة التي أسَّست الحكم الاتحادي، أظهرت انحياز

---

(٢٢) أمين المؤتمر الوطني د. عازي صلاح الدين.

(٢٣) ضمَّت اللجنة العميد بكري حسن صالح، العميد عبدالرحيم محمد حسين، العميد د. نافع علي نافع، ود. مجذوب الخليفة. وعند احتجاج وزير الديوان على تغييب أمين عام المؤتمر الوطني الدكتور عازي صلاح الدين، ذكر له أحد أعضاء اللجنة من كبار العسكريين بكلمات شديدة القسوة أنهم لا يريدونه. وقد كان أمين المؤتمر الوطني يسخر من طلب د. مجذوب الخليفة منه مقترحات لولاة ومحافظين رغم عضويته الأصيلة في لجنة التعيينات والمحاسبات العليا، وقد اشتد في هذه المرحلة نقد أمين المؤتمر الوطني للرئيس ونائبه الأول ولجملة العسكريين في القيادة كما تركز هجومه علي نائب الأمين العام ووزير الخارجية علي عثمان محمد طه وكانت تلك الأحبار تبلغ المعنيين بالهجوم كاملة.

المركز إلى ولايات بعينها خاصَّة ولايتي الشماليَّة ونهر النيل، إذ كانت تُقضَى كثيرٌ من أمورها مباشرة من القصر أو وزارة المالية حتى بعد نُشُوء وزارة الديوان الاتحادي.

لكن صُدور المرسوم الدستوري الثالث عشر أكمل أشواط الانتقال نحو أوضاع أكثر استقراراً، بدأت بها مرحلة جديدة من بسط السلطة واعتماد نظم الانتخابات وسيلةً لقرار الشورى، فقد أقرَّ المرسوم انتخابات رئيس الجمهوريّة مُباشرة من شعب السودان، ثم انتخاب مجلس وطني تأسيسي، محل المجلس الانتقالي، غالب عضويته بالانتخاب المباشر من الدوائر الجغرافية أو الدوائر الفئوية، ثم حدَّد المرسوم لرئيس الجمهورية ترشيح "ثلاثة" لكل ولاية لتولِّي منصب الوالي، ويَنتَخِبُ مجلس الولاية باقتراع سرِّي أحدُهُم ليكون في منصب الوالي، وإذا لم يحصُل أياً من الثلاثة على أكثر من نصف جملة الأصوات يجري اقتراعٌ ثانٍ لاختيار الفائز بين الاثنين الأعلى أصواتاً.

كان اتجاه الرأي لدى اللجنة بإيعازٍ من ذات المركز -في المركز- ألاَّ يُعتَمَد على رأي أهل الولاية وشُوراهم في اعتماد المرشَّحين الثلاثة الذين يتقدَّم بهم الرئيس لمجلس الولاية، واشترطوا خاصة لولايات الجنوب وولايات غرب السودان البالغ إجمالها العددي (١٦) ولاية أي أكثر من ٦٠٪ من إجمالي عدد الولايات، ألاَّ يُتاح لأهل هذه الولايات ترشيح والٍ ضمن الثلاثة من أبناء ولاياتهم، وإزاء احتجاج وزير الديوان تدخَّل الأمينُ العام لدى نائب الرئيس الأوَّل رئيس اللجنة أن يترك لكل ولاية اختيار مَن تشاء مِن المرشَّحين، فعَمَدَت اللجنة إلى حلٍّ وسط بعد لأيٍ شديد ومضت لوضع واحد من الولاية وآخر يمثل رؤية المركز لمن يكون والياً (وقع الاختيار في غالب الولايات لأحد العسكريين الذين اشتهروا في الإنقاذ وتَسَنَّموا مواقع فيها)، إلا أن مجالس الولايات اختارت جميعاً المرشَّح المنتمي بالأصل للولاية وحرمت مُرشَّحي المركز كافة من الفوز بمنصب والي الولاية، في أوَّل درسٍ يقدِّمه شعبُ الإنقاذ إلى قيادته على قُصُور فهمها لمغازي الحكم الاتحادي ومُجانَبَتِها لتطلُّعاته وأمانيه، أو بالأحرى ضَعفُ إيمانها بالحريَّة والشورى والديمقراطيَّة وبالشعب نفسه. وفي الحالة الوحيدة التي لم يحصُل فيها مرشَّحُ غرب كردفان من أبناء الولاية على نسبة أكثر من نصف المقترعين في الجولة الأولى، عاد مجلس الولاية بعد أن رأى وتيرة التصويت ونسقه في ولايات السودان كافة، ليختار ابن الولاية على مرشَّح المركز العسكري والوالي السابق، وأكَّدت التجربة أن الولايات تفضِّل أبناءها مهما يكُن المرشَّح ضعيفاً، وبدلاً عن ذهاب اللجنة التي أثبت الواقع فشلها، توعَّد "مركزُ القُوَّة" خلفها أن: «الولايات لن تحصل على أي دعم» عقاباً لها على تصويتها

الحُر[٢٤].

أما في الجنوب الذي نبسط لعشر ولايات، فقد واجه الحكم الاتحادي كذلك استهلالاً متعسِّراً ومصيراً أشد قتامةً من نزاعات ولايات الشمال التي تتجاوزُ العشرات في خاتمة المطاف، فرغم أن مشكلة الحرب في الجنوب التي تُعتبرُ الأزمة الأكبر أمام الدولة الوطنيَّة السودانيَّة منذ الاستقلال، هي وجهٌ من وجوه الإخفاق والتقاعُس عن تطبيق الحكم الاتحادي (الفِدْرالي)، فإن قرارات تنظيم الحكم الاتحادي قد تنزَّلت في منتصف العقد التسعين من القرن الماضي والجنوبُ بأكمله يكادُ يُمثِّل أرضاً للعمليات العسكريَّة الأمنيَّة، وإذ أن شهيَّة الأجهزة الأمنيَّة العسكريَّة المركزيَّة كانت منفتحة لالتهام تجربة الحُكم الاتحادي في ولايات الشمال التي تَنعَمُ بالسلام والإحاطة بها واصيمنة على قرارها، فإن التداخُل في شؤون تنزيل نُظُم الحكم الاتحادي في الجنوب بدا لهم أمراً بَديهياً، فقد طلب الجهاز الأمني لأوَّل الأمر كل الأسماء التي يُزمِعُ وضعها في المناصب والوظائف من اللجان والمجالس إلى الوزارات في الولايات العشر، على ألا يُبلَّغَ أيُّ مُرشَّح للتعيين إلا بعد إجراء الفحص الأمني وصُدُور البراءة من الجهاز. وإذ أن ملف الجنوب جملةً تطوَّر نحو ذات الفترة ليكون مصدراً مهماً من مصادر توتُّرات القيادة في المركز، فإن مطالب جهاز الأمن بفحص الأسماء لم تكُن إلا بعضاً من النزاع حول ذات الملف، فإذ رفض وزير الديوان أن تكون الكلمة الأخيرة في التعيينات للجهاز محتجاً بأن ذلك ليس من اختصاصه وإنما عليه باعتباره جهازاً فنياً أن يطرح المعلومات ويوضِّح الخلفيات وقد يتسنَّى له أن ينصح الجهة صاحبة الاختصاص. لكن عناصر الجهاز في ولايات الجنوب عَمَدَت إلى تدخُّلاتٍ سافرة في ولاية بحر الجبل حيث العاصمة التقليديَّة للجنوب "جوبا"، وفي ولاية جونقلي وولاية شمال بحر الغزال جعلت الحكم الاتحادي ينحسر عن معانيه وحقيقة أهدافه ومَغَازيه[٢٥].

كما تزامنت ذات الفترة في الجنوب مع توقيع "ميثاق الخرطوم للسلام"، وتعسُّر المفاوضات في أبوجا ونيروبي، وتمسُّك ذات لمجموعة الأمنيَّة في المركز برفض التوصُّل

---

(٢٤) في ولاية غرب كردفان فاز د. بشير آدم رحمة في جولة التصويت الثانية على مرشح اللجنة العميد الجيلي أحمد الشريف. وفي ولاية الخرطوم رُتِّب لفوز د. مجذوب الخليفة على الأستاذ عبدالباسط سبدرات بطريقة تنم عن سوء التخطيط والإخراج إذ لم يحصل الأخير على أصوات تذكر وضحى بخسرانه في حفلة فوز المرشح المهم. وفي القضارف وفي كسلا سقط اللواء أبوالقاسم إبراهيم ودز إبراهيم محمود مرشح البني عامر، وفي شمال دارفور فاز عبدالله صافي النور وسقط العميد حاتم الوسيلة واللواء رشاد مكي.

(٢٥) اعتقل جهاز الأمن في تلك الفترة أمين حكومة بحر الجبل وأدخله في حاوية لمدة ٤ ساعات أشرف فيها على الموت. كما حاول اعتقال الوالية نفسها "السيدة إجنس لوكودو". وفي ولاية شمال بحر الغزال صُفِّي نحو عشرة من الحرس الخاص للوالي.

لتسويةٍ مع الحركة الشعبيَّة (الفصيل الرئيسي بقيادة د. جون قرنق) لوقف إطلاق النار، فأصيبت ترتيبات الحكم الاتحادي في الجنوب من جرَّاء ذلك إصاباتٍ بالغة، وتجلَّى النزاع هذه المرَّة بين الأمين العام إلى جانبه الجماعة الملتزمة بتمام بسط الحكم الاتحادي كما حدَّدته المراسيم الدستوريَّة والقوانين وخاصة الجزء المُتصل بولايات الجنوب والموصول مباشرة بـ"اتفاقيَّة الخرطوم للسلام - ١٩٩٧"، وبين الجماعة السياسيَّة الأمنيَّة التي تمحورت هذه المرَّة ضد الوفاء بعُهُود الاتفاقيَّة للفصائل الجنوبيَّة المُوقِّعة، مما سنعرِض لتفاصيله في الجزء الأخير من هذا الفصل.

*****

استوعب تطبيق مراسيم ونصوص الحكم الاتحادي شأن معظم قرارات ثورة الإنقاذ المفصلية، استوعب طاقاتٍ كبيرةً من صف الحركة المُلتزم ومن الذين انحازوا للثورة بما حملت من تغييرٍ وبما بشَّرت من مبادئ، ولكن بُنيان المشروع لم يبلغ تمامه المنشود إذ انحَسَرَت الحريَّة السياسيَّة اللازمة لتوازُن السلطة بين مكوِّناتها ومُستوياتها وبينها وبين الشعب، فقد عارض مشروع الحكم الاتحادي لأوَّل طرحه أفذاذٌ من صف الحركة الأول كان يُعَوَّلُ عليهم في نفاذه بما لهم من عِلمٍ مُختص في الإدارة وبما كَسِبوا من تجربة كبيرة ومعرفة بطرائق الحُكم المحلي في السودان، لأنهم كانوا يستشعرون تهميشاً منذ أول التغيير[٢٦]، كما قاومه بغير موقفٍ صريح محوَرٌ في المركز بقيادة نائب الأمين العام وأصحاب النزع المركزي ومناهج التفكير العسكريَّة والأمنيَّة، ثم استقبله الذين تولَّوا أرفع المناصب فيه بغير ما يستحقه من معرفةٍ وإدراكٍ بفلسفته وقوانينه وبغير وعي وتسامُح تحتاجه مراحل الانتقال، لا سيَّما إذا كان شاقاً يقتضي التحوُّل إلى لامركزيَّةٍ باسطةٍ بعد عُقودٍ من المركزيَّة القابضة، فيما استقبله أهلُ الولايات المعنيُّون بجوهر أهدافه ومغازيه بترحابٍ عظيم، ولكن صرفتهُم نزاعاتهم المحدودة عن تنمية ثماره غير المحدودة.

لقد طوَّفت وفود وزارة ديوان الحكم الاتحادي، يحدو ركبها رئيس الديوان (النائب الأول لرئيس الجمهوريَّة) ووزير الديوان (من صف الحركة الإسلاميَّة الأوَّل)، طوَّفت ولايات السودان وأنحاءه قاطبةً بهدف مُلامسة تجربة النظام الاتحادي لأوَّل عهدها وليتعهَّدوا للقائمين عليها بالثقة والنصيحة. ثم لم يَألُ الديوان جهداً يَستَفرِغُه في الشرح النظري لنظم الحكم الاتحادي وتوثيقه بالمنشورات، كُتُباً تحمل ذات نص المراسيم

---

(٢٦) لم يحظ تطبيق الحكم الاتحادي بتأييد السيد (أحمد عبدالرحمن محمد) أحد أهم الإداريين في صف الحركة الأول. إذ تخصص في الإدارة وعمل في أنحاء السودان المختلفة ضابطاً إدارياً، لكنه التحق بمشاورات ومداولات تقسيم الولايات في مرحلة متأخرة، وأفصح عن موقفٍ رافضٍ للنقلة المفاجئة إلى ٢٦ ولاية.

الدستوريَّة وخُطَب رئيس الديوان ووزيره (أصدر الديوان أولاً: "استوت على الجودي" ثم صدر دليل الحكم الاتحادي)، كما قدَّم الديوان في بعض جولاته الولائية أمين عام الحركة ورئيس الجمهوريَّة، وأصطحب كثيرين من رموز المجتمع ووجوهه وقادة العمل الوطني، في حركة دائبة لم تفتُر آثرت رَهَقَ الحركة المأجور آخرةً عن استقرار التمتع بالدواوين.

لكن النقلة الكُبرى كانت تستدعي وعيد بدعوة قادة المؤتمر الوطني لنقل السلطة إلى الجماهير، وتجاوُز صدمات التحوَّل التي حملتها بعض قراراتٍ، مثل نقل العواصم من بعض المدن التي ألفت تقليدياً التمتُّع بالوضع الذي يظُنُّه أهلُها مميَّزاً، فقد كانت إحدى أهداف الحكم الاتحادي أن يَفْتَكَّ احتكار التنمية وأن ينبسط نحو أراضٍ بِكرٍ كان يفوتها الاهتمام في كل مرَّة منذ بداية العهد الوطني، لتكون عواصم لولاياتٍ أو مراكز لمحافظاتٍ فينتقلُ إليها ديوان الحُكم وتغشاها وفودُ الأعمال، وتنهضُ مُدُن ومراكز حضريَّة جديدة.

كانت النقلة كذلك بثوريَّتها وفوريَّتها تستدعي تضافُر الجهود وجمع الطاقات كافة، فإن تشعُّب هياكل الحُكم العُليا في الولايات وكثافة وظائفه تتطلَّب موازنة ضخمة، حاولت الحكومة أن توافي بعضها لكنها كانت تعجزُ عن تمامها. وإذ أُعطِيَ الحُكم الاتحادي سُلُطات أناط الولايات كذلك بمسؤولياتها، فقد كانت مواردها تجيء كُلُّها من المركز لا سيَّما للخدمات الأَلِحّ مثل التعليم والصحَّة، فكانت أولى أزمات الحكم الاتحادي عطالة بعض الخدمات في بعض الولايات، إذ تعسر التعليم بشُح المُرتبات أو انحسارها لأشهر أغلق المدارس الابتدائيّة والمتوسِّطة وأحبط الآباء و لأبناء من الحُكم الذي يُعطيهم سُلطة ولكنه قد يهدِّد مستقبل جيالهم، لكن كل تلك منصرفاتٍ كانت تتطلَّع لمستقبلٍ أفضل مع وعود النفط الذي اكتملت عُدَّة استخراجه بين يدي تنزيل سُلطات الحكم الاتحادي[٢٧].

كذلك ارتَبَطَت دعوة الحكم الاتحادي بضرورة تقليص الجهاز الحكومي المركزي المُتضخِّم في الوزارات الاتحاديَّة والهيآت المركزيَّة، فجاءت قوائم كبيرة بالتنقلات من المركز في الخرطوم إلى الولايات، فقد أضحت الوزارات الاتحاديَّة مراكز للتخطيط لا

---

(٢٧) في المؤتمر العام الأخير للمؤتمر الوطني قبل المفاصلة ١٩٩٩م، كانت رحى المعركة الضروس تدور في محور القيادة حول تعديلات النظام الأساسي: (هل يظل الأمين العام رئيساً للهيأة القيادية أم تقبل شروط الرئيس في أن يكون رئيس الهيأة القيادية والمكتب السياسي ورئيس المؤتمر؟!)؛ ولكن في لجنة الثقافة -إحدى لجان المؤتمر الستة- كانت وفود الأقاليم متمترسة خلف قضيّة واحدة تطلب مناقشتها في حضور وزير التعليم العام، هي تعطُّل المدارس في ولايات شمال دارفور والنيل الأبيض والنيل الأزرق وجنوب كردفان وغيرها.

تُكتَبُ ما في القانون سُلُطاتٌ تنفيذيَّةٌ إلا في الشؤون السياديَّة، شأن الخارجيَّة والدفاع. ولكن عالب عناصر الخدمة المدنيَّة قابلت قرارات الحركة إلى الولايات بالرفض، وتبيَّن أن الخدمة المدنيَّة فقدت روحها المدنيَّة الموروثة منذ الاستعمار، والتي تجلَّت خيراً وبركة بعد الاستقلال، وساهمت في دمج السودانيين، وصهر تبايناتهم في بوتقة وطنيَّة جامعة، ومن ثمَّ في وحدة الشعب نحو استشراف سِماتِ القوميَّة السودانيَّة[٢٨].

أخيراً، فقد كان تطبيق الحكم الاتحادي يتطلَّع لاستِجاشَة الطاقات الكامنة التي أيقظتها هبة الثورة وشعاراتها بالعزَّة والاستقلال وجهادها وشهدائها ودعوتها للإسلام، ثم تخطيطها لإستراتيجيَّة قوميَّة شاملة لعَشرِ سنوات تريد أن تبسط فيها السلطة والثروة، ولكنها تتطلَّع فيها لمُضاعفة الإنتاج الزراعي وزيادة الرقعة المزروعة وتنويع المحصول، وتكثيف التعليم وترقيته وتعميم خدمة الصحَّة فضلاً عن نظافة البيئة والمياه الصالحة للشرب، ثم تخطيط الصناعة وزيادة المصانع ومدّ الطرق أميالاً مضاعفة وبناء الجُسور وتعزيز لحمة التواصل نحو وطنٍ واحدٍ متكاملٍ وحُر، لكن الاجتهاد بالفكر والجهاد بالعمل كان ناقصاً عن التحدِّي الكبير الذي يطرحه وطنٌ بقامة السودان.

*****

(٢٨) كانت القلة كذلك ثورية على مستوى تخفيض القوى المعاملة على مستوى الحكم الاتحادي، فقد سأل الأمين العام د. أحمد علي قنيف وزير الزراعة عن عدد العاملين في وزارة الزراعة. فقال: «ستمئة». فقال له: «كم تحتاج بالفعل لإنجاز عمل الوزارة التخطيطي كما حدّده المرسوم الدستوري الثاني؟».. فقال: «نحو ستين».. لكن قناعة الأمين العام التي أفصح عنها في التعليق على الرقم الأخير هي: «واقع الأمر أنت تحتاج إلى ستة».

الجَنُوب

جاءت ثورة الإنقاذ الوطني في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م وقد تبدَّلت مشكلة الجنوب السوداني عن جوهر أطروحتها الأولى بوصفها وجهاً من وجوه أزمة الحُكم الاتحادي (الفِدْرالي)، إذ كانت ذروة سنام مطالب الجنوبيين بين يدي استقلال السودان في ١٩٥٦م هي إقرارُ حق الجنوب في التمتُّع بوضعٍ فِدْرالي ضمن إطار السودان الواحد، فلو اختير تاريخٌ لمبتدأ الأزمة بين الشمال والجنوب[٢٩] لكان حَنَثُ الوعد بإقرار الفِدْرالية الذي أودعه الجنوبيون لوفد الأحزاب الشماليَّة لمفاوضات الاستقلال، ووعدُ الأخيرة لأولئك بضمان ذلك في أيما وثيقة ترسم معالم الحريَّة للقُطر الأفريقي الجديد. لكن عند أوان ثورة الإنقاذ كانت قضية الجنوب قد عَبَرَت الحَنثَ الأول وتطورت ثورةً مُسلحةً يهديها طرحٌ سياسي لأحزابٍ ناشئة تُطالبُ بتمام الاستقلال لوطنٍ جنوبي مُنفصِل، وبعد أن كانت تمرُّداً لكتيبةٍ عسكريَّة تحرِّكه الرِّيبُ في زُرقَة فجر الاستقلال، وأصبحت يومئذٍ حركة تدعو إلى "سودانٍ جديد"، يُحفِّزُها للمقاومة طرحٌ سياسيٌّ مُبين.

ثم بين القتال والكلام اتَّسعت رقعة المآسي والكوارث التي تُخَلِّفُها الحرب لا محالة، وانتظمت دوائر الحوار مرَّات عديدة "مائدة مستديرة" ودورات من التفاوض ومن اللجان والمُؤتمرات، وتفاقم الموت والنزوح والتشرُّد، واهتزَّ عرشُ الخرطوم البعيد مرَّتين، بالانقلاب العسكري مرَّة في العام ١٩٥٨م، والثورة الشعبيَّة مرَّتين في ١٩٦٤ و١٩٨٥م بأسبابٍ مباشرة من تردِّي الأوضاع بالحرب في الجنوب. ولئن كان أوَّل وقود الثورة في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٤م كلمات الأمين العام للحركة الإسلاميَّة المُقبِل الذي لم يكُن معروفاً وقتها إلا لعددٍ محدودٍ من خارج أطُر الحركة الإسلاميَّة القياديَّة بوصفه عميداً لكلية القانون بجامعة الخرطوم: «**إن المشكلة في الجنوب والشمال هي مشكلة دستوريَّة، ولن تُحَل إلا بزوال الحكم العسكري القائم وتأسيس نظام دستوري يرعى توزيع السُّلُطات وبسطها**»[٣٠]. ولئِن كانت تلك الكلمات هي فاتحة السبيل إلى خطوات الحركة الإسلاميَّة نحو الشهرة والتمكين، فإن البيان الأوَّل لثورة الإنقاذ الوطني الذي أُعِدَّ بالكامل في أروقة الحركة العُليا وقرأه رئيس الثورة وسُجِّل بإشراف الحركة التام، حَمَل

---

(٢٩) أصدر السيد أبيل ألير أوّل جنوبي يتولَّى منصب نائب رئيس الجمهورية كتاباً بعنوان: "جنوب السودان: التمادي في نقض العهود".

(٣٠) د. حسن الترابي في ندوة "مشكلة الجنوب" بقاعة الامتحانات بجامعة الخرطوم قبل بضعة أيام من اندلاع الثورة في أكتوبر ١٩٦٤م. وقد بدأت تنتظم عدة ندوات وجلسات حوار بتحفيز ودعوة من المجلس العسكري الحاكم الذي دفعته التطورات المريعة لسياساته في الجنوب إلى رفع القيود نسبياً عن حرية التعبير ودعوة النخب والشعب للمساعدة في حل المشكلة.

فقرةً كاملةً عن المُشكلة المُتفاقِمَة في الجنوب، وأسنَدَ إليها أكبر دوافع الثورة: «جاءت ثورة الإنقاذ من أجل تحقيق السلام العادل لجميع السودانيين، السلام الذي لا يكون على حساب مواطن أو قبيلة أو دين أو مُعتقد ولا على حساب إقليم من أقاليم السودان على الآخر، السلامُ الذي لا يكون فيه مظلومٌ ولا مغبون ولا غالبٌ ولا مغلوب على أمره، السلامُ أولوية قُصوى وكان دافعاً أساسياً لتفجير الثورة».

لقد كانت قضيَّة الجنوب بالفعل التحدِّي السياسي الأساسي للثورة الوليدة، فبين العناصر العسكريَّة الظاهرة في قيادة الحُكم وبين القيادة المُستَتِرة في يد نائب الأمين العام، نَشَطَت أولى عناصر الحركة من الصف الثاني والثالث في ظاهر مسارح العمل السياسي من عناصر أمانة الجنوب، وإذ لا يتسنَّى لجماعات المكاتب الخاصة الأمنيَّة والعسكريَّة أن يَبرُزوا ظاهرين رغم تولِّيهم أكبر العمل المُباشر من التنفيذ الفني إلى التأمين اليومي لأوَّل الانقلاب، فإن أزمة الجنوب المُتداعية في كل لحظةٍ بتطوُّرات متَّصلة استدعت تلك الطاقات التي اتَّصلت بالجنوب منذ أوَّل العقد الثمانين عندما قامت أمانة خاصة بذلك الجزء من السودان، ليكسروا أوَّل حواجز التمويه الذي نُسِجَت غِلالته من تمام تواري الوجوه الإسلاميَّة المعروفة[٣١]. فبين العسكريين الموصولين بوجوه الحرب والقتال من الأزمة، عناصر أمانة الجنوب الذين عَهِدُوا العمل التنظيمي الدَّعَوِي والإنساني فيه، ثم طبيعة المرحلة وأسلوب نائب الأمين العام بالغ الحِرصِ على ضبط الإيقاع وحَجْب حقيقة الثورة، بين كل تلك العناصر المُتباينة تعثَّرت خُطُوات الثورة الأولى نحو حلٍ جذري لأزمة الجنوب، عبر المفاوضات المتَّصلة التي شرَّعتها الإنقاذ مُبكِّراً وكان إخفاقها أكبر من نجاحها في غالب الأشواط والجولات[٣٢].

في المقابل كانت الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق دي مبيور قد قطعت أشواطها في التحوُّل الجذري بأطروحة الحرب والسلام،

---

(٣١) كان أقرب عناصر الحركة الإسلامية إلى أعضاء مجلس الثورة هو الشهيد فضل السيد أبوقصيصة وقد يسَّرت له شخصيته المنفتحة المقدامة أن يوالي عمله السابق في الجنوب بأسلوب جديد مع لجنة السلام التي يرأسها أحد أعضاء المجلس، وسريعاً ما أصبح أحد أهم العناصر في عملية السلام التي هي في الأساس مفاوضة بين سُلطة حاكمة وحركة متمرِّدة تحمل السلاح، في خطواتٍ متسارعة لا علاقة لها بمناخ التحفظ والتمويه الذي كان سِمَة المرحلة الماثِرة.

(٣٢) في حوار طريف لأوَّل مقاربة الثورة لمسألة الجنوب، دار بين د. علي الحاج محمد مسؤول أمانة الجنوب و اللواء التجاني آدم الطاهر، سأل اللواء الدكتور: «هل لكم طريقة أخرى غير طريقتنا لحل مشكلة الجنوب؟».. فردَّ الدكتور بسؤال: «وما هي طريقتكم؟».. فقال اللواء: «لأوَّل تخرُّجي ملازماً، نُقلتُ إلى الجنوب وكان أول احتفال بحصوري هو طَلب القائد أن أحضر الحلوى من الثلاجة، وعندها رُوِّعتُ فقد تدحرجت الرؤوس والجماجم.. تلك هي طريقتنا.. وأرجو أن تكون لكم طريقة أخرى»!

نحو مَنَفِستُو بيانٍ للحركة يعتمدُ عقيدة الماركسيَّة اللينينيَّة بالكامل ويصل عبر منهاجها إلى تحليلٍ جديد للأزمة، أفضى إلى عقيدة جديدة في السياسة السودانية:

«إن أزمة الجنوب هي بعضٌ من أزمة الأطراف المُهَمَّشة في السودان التي تمثِّل الأغلبيَّة الغالبة من سُكَّانه، وهي اليوم ليست مشكلة الجنوب الدارجة في أدبيات السياسة السودانية منذ الاستقلال، ولكنها جُملة المسألة السودانيَّة التي تبحثُ عن معادلة السويَّة والعدل في السُّلطة والثروة، والمنهج هو ثورة المُهَمَّشين الشاملة التي بدأت وتطوَّرت في الجنوب ولكن بذورها في كل مكان في السودان، فالمُهَمَّشون جميعاً يتطلَّعون إلى سُودانٍ جديد لا تسيطرُ على ثروته وسُلطته نُخبة المركز أو عناصر من القبائل الشماليَّة ذات الأصول العربيَّة، وهو سُودانٌ اشتراكيٌّ ولو كانت الاشتراكيَّة الماديَّة العلميَّة في نسختها الماركسيَّة اللينينيَّة».

وإذ ظلَّت الحركة الشعبيَّة تُعَبِّر عن قضيَّتها باللسان والسِّنان، تُحاربُ وتُفاوضُ في ذات الوقت، فقد كان الأقرب إليها في معارك السلاح هي الدولة المركزيَّة وخط المواجهة الذي تمثِّله القُوَّات المُسلَّحة السودانيَّة، أما أُوي القربى في الكلام والسلام فهُم عناصر اليسار السوداني الماركسي المُنتَمينَ إلى الحزب الشيوعي أو إلى روافده الديمقراطيَّة أو هُم الاشتراكيون الديمقراطيون أو العناصر اللِّبْراليَّة ذات الثقافة الغربيَّة أو التوجُّه الغربي، أما الحركة الإسلاميَّة لا سيَّما تمثُّلاتها الأخيرة في الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة ١٩٨٥– ١٩٨٩م فهي تُمثِّل خط المُواجهة الأوَّل للثقافة التي حملت الحركة الشعبيَّة السلاح لمُقاومتها، لا تستشعرُ سِوى الخصومة تجاه رُمُوزِها وشخصيَّاتها وعناصرها. ورغم أن الحركة الإسلاميَّة تطرحُ نفسها بوصفها حركة تجديدٍ على ذات القوى التقليديَّة التي ثارت ضدَّها الحركة الشعبيَّة، إلاَّ أن الصيرورة الاجتماعيَّة لمسعى السياسي في السودان قد وضعتها على حد المقابلة والعُدوان، فمنذ أول بروز الحركة الشعبيَّة إبان العهد المايوي – مايو (أيار) ١٩٨٣م– تحدَّثت الحركة الشعبيَّة إلى عناصر النُّخبَة اللِّبْراليَّة ذات السابقة الماركسيَّة[٣٣]، إذ دفع إعلان الرئيس جعفر نميري ببدء تطبيق قوانين الشريعة الإسلاميَّة حروب الحركة الشعبيَّة بمَددٍ جديد من الدعم السياسي والإعلامي محلي وإقليمي وعالمي، وبَمدَدٍ مادي من ذلك المحيط كله، فبرغم حرص النميري البالغ على نسبة الفضل في تطبيق الشريعة إلى نفسه خالصاً بغير شُبهة شركة خاصَّة من الحركة الإسلاميَّة ورموزها

(٣٣) في العام ١٩٨٥م التقى البروفيسور محمد عمر البشير (رحمه الله) بالعقيد جون قرنق في العاصمة الأثيوبية.

الكبار، الذين كانوا يتبوَّأون مناصب رفيعة في حكومته ونظامه السياسي، رغم ذلك، تصدَّى العالم قاطبة للشريعة التي تبنَّاها النميري باعتبارها إنتاجاً خالصاً للحركة الإسلاميَّة وما النميري إلاَّ واجهتها وأداتها، وكانت الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان من ذلك الموقف. ورغم أن المشهود في علاقة الحركة الشعبيَّة بالأحزاب الشماليَّة بعد الانتفاضة وتولِّي المجلس العسكري الانتقالي للسلطة هو خيبةُ الأمل في سلامٍ حاسمٍ سريع، عندما رفضت الحركة الاعتراف بالنظام الجديد، بوصفه "مايو الثانية" وأنَّ رئيسه وزيرُ دفاع النظام البائد، ورغم أن الحركة الشعبيَّة تمسَّكت بموقفها حتى بعد انتخاب الجمعيَّة التأسيسيَّة وتشكيل حكومةٍ برئيس وزراء مُنتَخَب لم ترضى بلقائِهِ إلا بوَصفِهِ رئيساً لحزب الأمَّة، فإن الوجه الآخر للحقيقة يكشفُ عن لقاءاتٍ متَّصلة للحركة بعناصر مختلفة، على نحو ما وضعنا في الفقرات السابقة، فإنها كذلك بعد لقاء الأحزاب والنقابات في أمبو ١٩٨٥م، ثم إعلان كوكادام ١٩٨٦م، ثم لقاءاتها مع الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي أفضى إلى "اتفاق الميرغني/ قرنق" في نوفمبر ١٩٨٨م قد كَسِبَت رصيداً يُرجِّح جنوحها للسلام، تهيأت بالكامل للتعاطي معه بفاعليَّة وإيجابيَّة عشيَّة الانقلاب الذي فاجأها و باغت القوى السياسيَّة.

وإذ وافقت الأحزاب كافة ممثلةً في "حكومة الوفاق الوطني" في آخر المداولات مع الحركة الشعبيَّة في العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، قبل عشرين يوماً من التغيير في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، وافقت على تجميد قوانين الشريعة الإسلاميَّة (المقصود المواد التي تتحدَّث عن الحُدود الخمسة في القانون الجنائي التي أقرَّها نميري في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣)، ثم إلغاء اتفاقيَّتي الدفاع المُشترك بين السودان وكلٍّ من مصر وليبيا، اتفقوا على اللقاء في أديس أبابا في الرابع من يوليو (أيلول) ١٩٨٩م لحَسمِ بقية القضايا التي تمهِّد لعقد "المؤتمر القومي الدستوري".

*****

سَعَت الثورة الوليدة إلى لقاءٍ مُبكِّر مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان عَبرَ تكثيف الاتصالات الرسميَّة مع الحكومة الأثيوبيَّة، وإذ أخذت الأمور ظاهراً شكل الترتيب الرسمي فإن الإدارة السياسيَّة للثورة من مخبأ نائب الأمين العام قد أوْلَت قضيَّة السلام في الجنوب اهتمامها الأقصى وأشرفت على تفاصيلها الأدق، وقد تبدَّى منهجها جلياً في تشكيلة الوفد وطريقة عرضه للقضايا واعتماده البنود التي شكَّلت روح الجولة الأولى للمفاوضة مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان في أغسطس (آب) ١٩٨٩م في العاصمة

الأثيوبيَّة أديس أبابا.

دعا الرئيس أعضاء مجلس الثورة لمكتبه في القيادة العامة ليُبلغهُم موافقة الحركة الشعبيَّة للاجتماع مع وفدٍ يمثِّل قيادة الإنقاذ بوساطة أثيوبيَّة وأن رئيس لجنة السلام بالمجلس سيرأسُ ذلك الوفد. أما عناصر الحركة من الصف الثاني والثالث المُمسِكين بملف الجنوب فقد حُبِسُوا عن وفد الجولة الأولى، وظهرت في الوفد إضافةً إلى الوُجوه العسكريَّة ثمة وجوهٍ محايدة تتمحورُ في الشؤون الأكاديميَّة والدِّبلوماسيَّة أو من أهل مهنة القانون وتقف بعيداً عن الانتماء السياسي الصارخ أو التعاطي اليومي مع السياسة، بل هي لا تمارس السياسة إلاَّ من حيث اختصاصها العِلمي، أو مهنتها القانونية[٣٤].

وإذ اتَّجه غالبُ هَمَّ نائب الأمين العام في إحكامِ سيطرته على جملة العمليَّة السياسية، خاصة شُعبة الحرب والسلام التي تستحوذ على قدرٍ كبير من الهَمِّ المحلي والإقليمي والدولي، وتتطلَّعُ إليها العيون قاصبة ترصد أيا نجاح أو فشلٍ فيها، إضافة إلى توفُّرها على حساسيَّة ودقة خاصَّة، كانت خُطة الحركة الشعبيَّة في التفاوض ترتكزُ على استكشاف كُنْهِ الثورة الوليدة وفكِّ شفرتها والنظر إلى وجهها الحقيقي وراء ألغازها الكبيرة، لا سيَّما أن شُبهة النسبة الكاملة إلى الجبهة الإسلاميَّة التي تكثَّفت على امتداد الشهور الثلاثة الأولى التي سبقت جولة المفاوضات، كما كانت أجندة الحركة للتفاوُض تحملُ القضايا الحقَّة التي تهُمُّها والتي قطعت فيها أشواطاً مهمَّة قبل الانقلاب على النحو الذي وصفنا، إذ لم تكن الحاجة إلى معرفة الحقيقة وراء الانقلاب مَحْضَ حُبّ استطلاع لا مكان له في أروقة السياسة الجادَّة الموصولة بأجندة الحرب، بل كان لأحذ الاحتياط اللازم إزاء النكسة المتوقعة لكل تلك المسيرة إذا كانت الجبهة الإسلاميَّة تُمسِكُ بتمام قيادة الأمر الجديد[٣٥].

---

(٣٤) ضمَّ وفد الثورة الأول للتفاوض مع الحركة الشعبية، إضافة إلى رئيس الوفد العقيد محمد الأمين خليفة عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس لجنة السلام بالمجلس، من العسكريين: العميد كمال علي مختار والعقيد حسن ضحوي، ومن الأكاديميين: بروفيسور مدثر عبدالرحيم، ومن القانونيين: عبدالله إدريس ومن الدبلوماسيين: السفير علي عبدالرحمن النميري والسفير عمر يوسف بريدو. وشهد الجلسات العميد بابكر نصَّار، الملحق العسكري للسودان بأثيوبيا، ثم السفير نافع عثمان نافع سفير السودان بأديس أبابا.

(٣٥) ترأس وفد الحركة الشعبية الدكتور لام أكول وضم القائد لوال دينق، دينق ألور، جاستن ياك، نيال دينق، ثم غالب الوجوه الشمالية المهمة في الحركة، د. منصور خالد، ياسر عرمان، محمد سعيد بازرعة، إذ يحتاج الوفد إلى خبرتهم في كشف الأطروحة الجبهوية متى ما استترت. ويحكي رئيس وفد الحكومة قصة طريفة توضِّح جزء من خطة الحركة لكشف حقيقة الانقلاب، إذ أنه فوجئ صبيحة وصوله لأديس أبابا بشقيين يطرقان باب غرفته ويدخلان عليه في مودَّة وترحاب، ومن شكلهما عرف انهما سودانيَّان من أبناء قبيلة الدينكا ولم تنقطع حيرته حينما عرف أنهما دينق ألور ونيال دينق، أقرب عناصر الحركة إلى الدكتور جون قرنق، وبالطبع لم تمنع الأخلاق السودانية أياً منهم من تناوُل شاي الصباح في أهلٍ وسهلٍ مع رئيس وفد الحكومة وقد تولى أحد الضيفين تقديمه.

أغفَلَت مداولات غرفة نائب الأمين العام المُغلقة وهي تهيِّئ لسفر وفدها لمقابلة التحدِّي الرئيسي أمام ثورتها الغضَّة، أغفلت مراجعة تُراث الحركة الإسلاميَّة المُهم إزاء مشكلة الجنوب، وأطروحاتها المتقدِّمة حول قضايا قسمة السُّلطة والموارد، بما في ذلك "ميثاق السودان" -يناير (كانون الأول) ١٩٨٧م- الذي أسَّس الحقوق على الحريَّة والمُواطنة والذي يُمثِّل آخر وثيقة للحركة الإسلاميَّة قبل الانقلاب، والتي اعتبرها كثيرٌ من المُراقبين خاصَّة الدوائر الغربيَّة أطروحة الجبهة الإسلاميَّة للحُكم، فالإنقاذ التي يقودها نائب الأمين العام كانت تَسْتَشعِرُ بداية لتاريخ جديد وتُديرُ ظهرها للماضي كله، لكنَّها تُديرُه بوجهٍ خاص لأيما ذكرٍ للحريَّات السياسيَّة التي لا تنفكُّ عنها حريَّة التنظيم للأحزاب السياسيَّة و"التوالي" على برامج مختلفة، بل إن الإنقاذ الأولى وهي تحزم أمتعتها نحو العاصمة الأثيوبيَّة للتفاوُض حول السلام، قد تركت وراءها ظهرياً خطة الحركة الإسلاميَّة التي قارَفَت من أجلها حُرمَة الانقلاب على الدستور الذي أقسَمَ عليه نُوَّابها، وهي بَسطُ الحُريَّة والاحتكام إلى الشعب في تداوُلٍ سِلمِي للسلطة في مدَّة أقصاها ثلاثة أعوام، وهي ذات نقطة المفارقة الأولى بين طُمُوح الحركة الشعبيَّة وأهداف ثورة الإنقاذ الإسلاميَّة، والتي خلَّفت بضع سنواتٍ من جولات المُفاوضات الفاشلة كان يمكن التماس النجاح لها من قريبٍ.

أما الحركة الشعبيَّة فكان مدخلُها للتفاوض، وهو نفسه التكتيك الذي أعملته للكشف عن مسافة نفوذ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، أي السؤال عن موقف الحكومة الجديدة من حصيلة المفاوضات السابقة لها، والذي ترى الحركة الشعبيَّة أنه قطع أشواطاً أساسيَّة ومهمَّة بتجميد قوانين الشريعة وإلغاء اتفاقيتي الدفاع المُشترك مع مصر وليبيا وعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة الجميع، وهو التطوُّر الذي وافقت عليه كل الأحزاب والنقابات باستثناء الجبهة الإسلاميَّة، كما تولَّى الشماليون في وفد الحركة الشعبيَّة طرح الأسئلة الأساسيَّة الأخرى: الموقف من التحوُّل الديمقراطي، وعودة الأحزاب والنقابات والحريَّات الصَّحَافية.

بالمقابل، عبَّرت إجابات وفد الحكومة عن جملةٍ من تعقيدات النفق الطويل الذي دلفت إليه الحركة الإسلاميَّة بعد الانقلاب الإنقاذي في يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، فقد دفعت قيادتها المُستترة إلى الجولة الأولى من المفاوضات بالعسكريين حديثي العهد بالسياسة، وبالمُستقلين الذين لا يُدرِكُون من الثورة الجديدة سوى مظاهرها المعلنة، ودون إعدادٍ دقيق يقرأ الماضي كما أسلفنا ويستقرئ الواقع الذي تجسِّده الحركة الشعبيَّة، فلا

ريب أن رياح التغيير المُنعشة قد صوَّرت للقيادة ومَن حولَها من عناصر الصف الثاني أن وضع اسم ضابط جنوبي كبير موصول بالنَّسَب القريب لزعيم الحركة في قائمة أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأن النزوع الماركسي القديم للحركة الشعبيَّة يدفعُها تلقائياً إلى تجاوز يوتوبيا الأطروحة الديمقراطيَّة التي تتبنَّى لتعدديَّة الحزبيَّة، وأن اجنوح نحو الواقعيَّة سيدفعُ مجموعة دول الإقليم إلى التفاعُل إيجاباً مع أطروحة الإنقاذ. كما سيضعُ الحركة الشعبيَّة نفسها أمام الأمر الواقع، وسيُجبرها على الجُلوس إلى التفاوُض والوصول إلى اتفاقٍ يحل مشكلة الجنوب.

تعقيدٌ آخر بدأ منذ الجولة الأولى، إذ ظهر جلياً في خطاب وفد الحكومة أنه ينظر للحركة الشعبيَّة لتحرير السودان بوصفها حركة جنوبيَّة ينحصرُ همُّها ويَنْكَتِمُ قولُها في حدود ذلك الإقليم، وأن القضايا التي أسماها وفد الحكومة إجرائيَّة (الحدود الشرعيَّة، الاتفاقات العسكريَّة الدوليَّة، الحكومة الانتقاليَّة، المؤتمر الدستوري، حريَّة التعبير والتنظيم، النقابات، الانتخابات) تمثِّل القضايا الجوهريَّة التي انتهت بالحركة الشعبيَّة فيما بعد إلى التحالُف مع قُوى السودان القديم في التجمُّع الوطني الديمقراطي وتوقيع "ميثاق أسمرا" في ١٩٩٥م، أما القضايا التي اعتبرها وفدُ الحكومة منذ اللقاء الأول قضايا جوهريَّة (وقف إطلاق النار، الممرَّات الآمنة للإغاثة، صفقة لقسمة السلطة تُعطي جون قرنق بعض الجنوب ونصيباً في الشمال) فقد ساهَمَت في تطاوُل حِوَار الطُّرشان وتخلُّف الإنقاذ عن اعتماد رؤية إستراتيجيَّة للتفاوض والحل، رغم توالي جولات المفاوضة وتطوُّر فهم الإنقاذ وتعمُّقه في معرفة الحركة الشعبيَّة[٣٦] نحو نهاية العقد التسعين.

عاد وفدُ الإنقاذ الأوَّل لمفاوضات الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان من الجولة الأولى بأديس أبابا وكأنه دخل بآمال إنجاز السلام الحاسم السريع إلى فراغٍ عريضٍ لا تلوحُ في الأفق ملامح الخروج منه، وأن التحديات النظريَّة للحُكم تبدو محدودة أمام ما يفرضه الواقع من الأهداف المتعارضة والأحلام المُتضادَّة، ولكن حيوية الحركة الإسلامية وشبكة

(٣٦) كتب الدكتور عبدالوهاب الأفندي، المُلحق الإعلامي بسفارة السودان في لندن، والمُتابع اللصيق لملف مفاوضات الإنقاذ والحركة الشعبية: «ظللتُ بعد ذلك لعدة سنوات أحاول فك طلاسم لغز مُوجِّهات سياسة الحكومة تجاه الجنوب فلا أفلح، إلى أن التقيتُ الأخ موسى سيد احمد -رحمه الله- وكان يشغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للسلام، و ذلك في ١٩٩٧ حيث شرحتُ له المشكلة، فأجابني قائلاً: "لا تتعب نفسك فأنا المسؤول عن تنسيق السياسة حول الجنوب وأنا أؤكد لك أنه لا توجد سياسة، فكل قطاع في الحكومة وحتى عدد من القطاعات غير الحكومية له سياسة خاصة حول الجنوب ولا يكاد طرف يُلمُّ بما يقوم به الآخرون"». جريدة القدس العربي، العدد ٦٠٢٣ -- ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨م الموفق ١٥ شوال ١٤٢٩هـ.

علاقاته السياسية والاجتماعيَّة سُرعان ما عبَّرت عن نجازتها برؤيةٍ تقترحُ ملء الفراغ السياسي الذي أعقب الانقلاب بفتح منابر الحوار للناس كافة، على نحو ما أسلفنا في طرح فكرة مؤتمرات الحوار. وبالطبع كانت قضيَّة الحرب والسلام أو قضية الجنوب هي الأولى في سُلَّم الأولويات، وكان "مؤتمرُ الحِوَارُ الوطني حول قضايا السلام" هو الأوَّل انعقاداً في ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩م، أي بعد أقل من شهرٍ على عودة وفد الثورة من المُفاوضات مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، والتي أفضت إلى نتائج محدودة توشِكُ أن تؤول إلى الصِّفْرِ.

مثَّلت دعوة الإنقاذ لأعضاء المؤتمر من ألوان الطيف كافَّة أوَّل فرصة للثورة للتواصُل مباشرةً مع قطاعٍ جديد من النخبة غالبه من خارج الصف الملتزم للحركة الإسلاميَّة، فَمِن بين أعضاء المؤتمر الذين أعلنوا أوَّل الأمر والبالغ عددهم (١٠٦) عضواً لم يَزِد أعضاء الحركة الإسلاميَّة المعروفين عن (١٠) أعضاء، وإذ استشعرت الأغلبيَّة طُمأنينة ومودَّة وصِدقاً لا سيَّما من رئيس المؤتمر رئيس لجنة السلام بمجلس قيادة الثورة[٣٧]، وتعرَّفت عَبْرَهُ لأوَّل مرَّة على وجهٍ جديد إيجابي للإنقاذ وراء الأسماء المُبهَمة والرُّتَب العسكريَّة المُتباينة، وبذات القدر أو أكثر كَسِبَت الإنقاذ تعاطفاً ومَدَداً جديداً من وجوه في المُجتمع وأساتذةٍ في الجامعات ومثقفين وفقهاء في القانون وعلماء تقليديين، أكملوا جميعاً عملهم عند التوصيات الختاميَّة وقد زوَّدوا ثورة الإنقاذ الوطني ببرنامج للسلام أعاد الطمأنينة للوفد المُفاوض في الجولة التالية، إذ ذَهَبَ إلى لقاء الحركة الشعبيَّة وهو يستشعرُ أنه أضحى يتوفَّر على مادة جيِّدة، وعلى أُفقٍ للحلِّ بدا يومَها قريباً.

أفاض المؤتمرون في بحث جذور الأزمة عبر اللجان التي انبَثَقَت وتَوَزَّع عليها الأعضاء (لجنة الخلفيَّة التاريخيَّة، لجنة بحث المعالجات السابقة، لجنة بحث آثار الحرب، لجنة الحُلول والصِّيَغ الأنسب لحُكم السودان، لجنة الإعلام، لجنة التوثيق)، وإذ مضت بعضُ لجانٍ تقطعُ أشواطاً بغير حدود وهي تجتهدُ في تمام عملها الذي وُكِّلت إليه، بَدَت بعضُ لجانٍ ذات حُدودٍ صارمةٍ أو مُبهمة، فقد يسَّر الحضور المتميِّز المُستنير أن تتكامل رؤية حول جذور المشكلة، وان تُحصَى آثار الحرب بما يُدمِي القلوب ويُفَتِّقُ الوعي حول فداحة المأساة المتَّصلة منذ ما يُقارب نصف القرن، ولكن الحُلول الأنسب لِبَسطِ نظامٍ فِدرالي يؤسِّسُ لحُكم العدل في قسمة السلطة والثروة كانت تشوبه مساحةٌ من الغُموض، فقد كان غالبُ المؤتمرين يستشعرون لقُرب عهدِهِم بالحكم التعدُّدي الحزبي مدى خراقة

(٣٧) العقيد (يومئذٍ) محمد الأمين خليفة.

الدعوة لعودة الأحزاب، بما تحملُ ذكرياتها الماثلة من فوضى واضطراب، ورغم وجود كثيرين من أهل النظر ومن أهل العمل في شؤون الحُكم والسياسة، دعوا بجلاءٍ في مُداخلاتهم وتوصيَّاتهم الخاتمة إلى ضرورة بسط الحريَّة في التعبير والتنظيم، وأشاروا إلى التلازم الحتمي بين الديمقراطيَّة والفِدراليَّة، إلاَّ أن المدى المطروح في الزمن لإنفاذ تلك الأهداف والآمال لم يكن منظوراً وواضحاً، وقد استشعر فريق الإنقاذ لُمفاوَضَة الحركة الشعبيَّة رضىً وطمأنينة من الحصيلة الثرَّة من المواقف والآراء التي خرجوا بها من مؤتمر الحِوار الأوَّل في تاريخ الثورة.

لكن الموقف من مبادرات الأحزاب السابقة وجهود النقبات قبل الانقلاب المَوسُوم بالسلبيَّة البالغة من قِبَلِ قيادة الثورة لا سيَّما العسكريَّة والمدنيَّة المُتَعَسكِرة، قد مهَّد الطريق لدخول مقرَّرات مؤتمر الحِوار متاهات حِوَار الطُرْشَان مع احركة الشعبيَّة، الذي اتصل عبر سلسلة جولات المفاوضات التالية.

*****

في أعقاب ختام مؤتمر الحِوار الوطني حول قضايا السلام شَهِدَت الإنقاذ حركةً متَّصلةً دؤوباً نحو العالم الخارجي عبر وُفودٍ قادَها أعضاء مجلس الثورة، يُقدِّمون عبرها مقرَّرات وتوصيَّات مؤتمر حِوار السلام إلى العالم، ويُقدِّمون أنفُسِهم في ذات الوقت بوصفهم حُكَّام السودان الجُدُد الذين استلموا السلطة بقوَّة الانقلاب، ولكنَّهم منفتحون لشُورى قطاعات الشعب كافة ومهَيَّئُون لإنفاذ السلام عبر تلك المقرَّرات. وفيما استقبلت أفريقيا التي بدأت أقطارها، لا سيَّما المُحادِدَة للسودان جولات التفاوض الأولى، استقبلت مقرَّرات المؤتمر باهتمامٍ وحرص، عبَّرت الدول الأوربية لا سيَّما فرنسا وبريطانيا عن تحفُّظاتها الشديدة على أي مبادرة من طرف حكومة جاءت إلى السُّلطة بالانقلاب، وصرفت أغلب خطابها مع أعضاء مجلس الثورة إلى ضرورة رفع الحظر عن الأحزاب السياسيَّة وبسط حريَّة التعبير والصحافة وعودة النقابات المهنيَّة، ثم موضوع الإغاثة الإنسانيَّة للمناطق المتأثِّرة بالحرب وحاجة المجتمع الدولي للاطمئنان إلى تعاوُنِ النظام الجديد في الخرطوم في هذا الصَدَد المُهِم للحكومات والمنظمات غير الحكوميَّة، التي ظلَّت تَنشَطُ منذ سنواتٍ في تلك الأصقاع.

أما الدول العربيَّة وبعض دول غرب أفريقيا والجنوب الأقصى، فقد تناهَت إليها شُبُهات علاقة النظام الجديد في الخرطوم مع الأصوليَّة الإسلاميَّة، فتحفَّظت وهي تستقبلُ وفود مُؤتمر الحِوار حول قضايا السلام. وإذ ما زالت دُوَلُ الجامعة العربيَّة تحت

تأثير اعترافها وترحيبها القريب بنظام الإنقاذ، فإن دول الجنوب والغرب الأفريقي ظلَّت مِنطَقَةً تهُبُّ عليها تأثيرات الحركة الشعبيَّة ومواقفها الموسومة "أفريقيَّة ضد الهيمنة العربيَّة". فبدأ قائد الحركة د. جون قرنق جولة تحرُّكاتٍ واسعةٍ مُضادَّة فور انصراف وفود حكومة الإنقاذ عن تلك الأنحاء، ليُعلِنَ رئيس الإنقاذ العام ١٩٩٠م عاماً لأفريقيا، وليبدأ السِّجالُ من جديدٍ بين الإنقاذ والحركة الشعبيّة، مدعومة بمدٍ غربي أوروبي أمريكي، وعلاقة جيدة تمُدُّها بالسلاح والعون وتُهيِّئ لها مَوئِلاً تفتحُ به مكاتبها وتَنشَطُ منه سياسياً ودِبلوماسياً، وحكومة الإنقاذ التي تحاول مواجهة كل ذلك بإرسال الرُّسُل واستقبال المبعوثين مِن وإلى تلك الدول.

بعد شهرٍ واحد من إجازة مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء لمقرَّرات مؤتمر الحوار الوطني في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩م، تهيأ للإنقاذ أن تجلس إلى جولة جديدة من التفاوُض مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان في العاصمة الكينيَّة نيروبي في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٩م، بمبادرةٍ ووساطةٍ مباشرةٍ من الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر".

وإذ اتَّسع طاقم الحكومة في هذه الجولة ليضُم وجوهاً من الصف الملتزم للحركة الإسلاميَّة (غازي صلاح الدين، فضل السيد أبوقصيصة، موسى علي سليمان)، انفَسَحَ كذلك لآخرين قدَّمهم مؤتمر حوار السلام إلى قيادة الثورة الوليدة (د. عبدالله إدريس، د. عبدالسميع عمر، صلاح محمد إبراهيم، عبدالباسط سبدرات).

لقد عبَّرت تركيبة الوفد عن الشوط الذي قطعته الإنقاذ في المرحلة التي تَلَت مؤتمر الحِوار حول قضايا السلام، إذ بدأت الوجوه الإسلاميَّة في الظهور ضَرْبَة لازِب، وبدأت قبضة الغُرفة المُستَتِرَة لنائب الأمين العام تسترخي قسراً باتساع رُقعَة العمل وتكاثُف المشكلات، ثم بإرساء ملامح فلسفة الحركة، ألاَّ تَحكُمَ وحدها بمنهج طائفي، ولكنها تتخيَّر حُلفاءَها من الجماعة التي أبدَت تجاوباً مع الثورة وحكومتها وبرامجها، كما مثَّلت وساطة الرئيس الأمريكي الأسبق أول إشارة لمدى اهتمام القوة الأعظم في موازين العلاقات الدولية يومئذٍ بالسودان، ورصدها لتحوُّلات الحُكم والسياسة، واستعدادها للتفاهُم والتدخُّل.

إلا أنه مهما اتَّسع الوفد ليضُم بعضاً من أهل الحَلِّ والعَقْد الإنقاذي وبعض أهل الخبرة في القانون والسياسة والإعلام، ومهما يكُن أعضاؤه يستشعرون أنهم يمتلكون بين أيديهم بعد مؤتمر الحوار "برنامجاً كاملاً للسلام"[٣٨]، فإن اللاعب المقابل في طاولة النَّرْدِ

(٣٨) راجع محمد الأمين خليفة "خُطى السلام خلال عهد الإنقاذ" ص ٧٥.

(الحركة الشعبيَّة) جاء يحملُ مواقفه في الجولة السابقة التي بَدَت مقرَّرات المؤتمر عاجزة عن التجاوُب معها. فقد أكَّدت الحركة الشعبيَّة بَندَها التليد بإلغاء قوانين الشريعة الإسلاميَّة، كما عبَّرت عنها نُصوص القانون الجنائي الصادر في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، وإلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك، قبل الشروع في تكوين حكومة قوميَّة تضُمُّ كل الأحزاب، وعقد مؤتمرٍ دُستوري، ثم دمج جيش الحركة في الجيش القومي بنسبة ٥٠٪ لكلا الطرفين، ثم رفع حالة الطوارئ وبَسْط الحريَّة للأحزاب والصُّحُف والنقابات، وإطلاق سراح المعتقلين[٣٩].

إثرَ انهيارِ المُفاوضات التي بادَرَ بمُقترحها والمُشارَكَةِ فيها الرئيسُ الأمريكي جيمي كارتر، تقدَّمت وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة بمبادرةٍ تُمَهِّدُ الطريق للسلام والتحوُّل الديمقراطي، وضعت فيها الإصبع على جوهر الخِلاف بين الحركة الشعبيَّة وحكومة الإنقاذ، إذ اتفقا على الفِدْراليَّة والدِّيمُقراطيَّة، ولكنهما اختلفا على السُبُل التي يبلُغا بها تِلكُم الغايات، فالحركة ترى أن مسؤوليَّتها وفلسفتها التي أسَّست عليها تلك المسؤوليّة لا تخاطب مشكلة الجنوب ولكن مُشكلة كلِّ السودان، ومن ثمَّ فإنّ أي إجراء تمهيدي لعقد مؤتمر دستوري لا بُدّ أن تشارك فيه الأحزاب كافة. ولكن الإنقاذ لم تكن مهيَّأة لذلك، فاقترحت الإدارة الأمريكيَّة فصلاً للقوَّات تنسحبُ فيه القُوَّات المُسلَّحة السودانية إلى شمال خط العرض (١٣) ووضع الجنوب تحت إشراف مُراقبين دوليين، لكن المُقترح الأميركي رُفِضَ من قِبَلِ حكومة الإنقاذ، قبل أن يتكرَّر بذات بنوده تقريباً في مبادرةٍ من الحُكومة المصريَّة، ليجد نصيبَه من الرفض الفوري كذلك.

اتَّصلت المبادرات في العام ١٩٩١م، الذي أُطلِقَ عليه في أدبيات تلك المرحلة "عام المُبادرات"، فبعد الأمريكيَّة والمصريَّة، ظهرت مبادرة ليبيَّة ومبادرة الأمين العام لمنظَّمة الوحدة الأفريقيَّة سالم أحمد سالم، ومبادرة رجل الأعمال البريطاني تايني رولاند صاحب مجموعة "لونرو"، ثم مبادرة كريستوفر ميتلان مسؤولُ الشؤون الأفريقية بقصر الإليزيه، الذي طلب من الطرفين التوسُّط، ولكن عند تقويم الحكومة الفرنسيَّة للقائها مع جون قرنق، قرَّرت أن الوساطة غير مجدية.

إلا أن العام ١٩٩١م شَهِدَ كذلك أحداثاً كبيرة أخرى، حملت آثارها المباشرة

---

(٣٩) باستثناء رئيس وفد الحركة الشعبية د. لام أكول فإن بقية الوفد (د. منصور خالد، أليجو منوك، جون لوكا، برنابا بنجامين، دانيال كودي، ياسر عرمان) بدا مستمسكاً ببرنامجه، رافضاً للمساومة. لكن د. لام أكول ربّما بسبب خلفيته الماركسيّة بدا زاهداً في الديمقراطيّة مشترطاً استبعاد الأحزاب الطائفية (الأمة والاتحادي) ثم حزب الجبهة الإسلاميّة القوميّة من أي تشكيلة لحكومة قوميّة!!

والجسيمة على مشكلة الجنوب أو بين حكومة ثورة الإنقاذ والحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، فقد انهار نظام "الدَّرق" الأثيوبي في ٢٤ مايو (أيار) ١٩٩١م، تحت ضربات ثُوَّار "الجبهة الثوريَّة الديمقراطيَّة لشُعوب أثيوبيا" بدعمٍ مباشرٍ من التنظيم الإريتري التوأم "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" الذي استولى بدوره على العاصمة أسمرا، ومهَّد الطريق بالكامل للاستقلال الإريتري عن أثيوبيا. فقد كانت أثيوبيا مَنجِستُو هيلا مريام المُبادة الملاذ الآمن لنشاط الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان العسكري والسياسي، إذ هيَّأ لها بيانها الماركسي اللينيني موقعاً مُتميِّزاً لدى النظام الأثيوبي الشيوعي، المُتمَتِّع بدعم موسكو ضِمنَ محاور مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكيَّة والاتحاد السوفيتي. ورغم أن الحُكَّام الجُدُد ماركسيين كذلك إلا أنَّهُم طلائع المرحلة الجديدة في المَدِّ التحرُّرِي، فقد تلاشى الاتحاد السوفيتي وأصبحت الحرب الباردة تاريخاً، ولكن الأهم، هو أن الوافدين الجُدُد قد ظلوا مشمولين بآثار الحِلف القديم للحركة الإسلاميَّة مع قضيَّة استقلال إريتريا، ثم بالإسناد المُباشر من ثورة الإنقاذ الذي بلغ معهُم أسوارَ العاصمة، فلم يَدَعْ للحركة الشعبيَّة إلاَّ الهَرَعَ من ملجئها الآمن إلى عواصِمَ أخرى ضمن تحالُفاتٍ أخرى. كما شهد أغسطس (آب) من ذات العام ١٩٩١م خروج القادة الثلاثة الأهم سياسياً وعسكرياً في الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان فيما عُرِفَ بانشقاق مجموعة الناصر[٤٠]، والذي عبَّر عن عُمق الأزمة داخل الحركة الشعبيَّة، وفتح السُبُل نحو اللحظة الذهبيَّة لحكومة الإنقاذ لتحقيق السلام الشامل، وللحركة الإسلاميَّة أن تُوافي عامها الثالث في الحكم (١٩٩٢)، وقد تهيَّأ لها المناخ لتفي بميثاق خُطَّتها الإستراتيجيَّة بأن تَبسِطَ الحُريَّة وتُعيدَ الحُكم شُورى للشعب السوداني كافة.

تدافعت كذلك نحو مطلع العام ١٩٩٢م معادلات السياسة والحُكم ليتحرَّر النشاط والقرار بعيداً رويداً عن المركز المُستَتِر لنائب الأمين العام، لا سيَّما إزاء ملف السلام وحركته الدائبة، المُستوعِبة لكثيرٍ من الطاقات الفاعلة ضمن أطُر الحركة الإسلاميَّة الموصولة من قديم بقضية الجنوب، وظهرت إلى جانب عضو مجلس قيادة الثورة الذي قاد الجولات السابقة، جولة جديدة بقيادةٍ رفيعةٍ من الصف الأول للحركة الإسلاميَّة، سارَعَت تستثمرُ الانشقاق الذي أصاب الحركة الشعبيَّة، ولتبدأ مباشرةً مفاوضاتها مع الفصيل الجديد من المدينة الألمانيَّة فرانكفورت[٤١]، ولتصِل في مطلع العام

---

(٤٠) د. رياك مشار، د. لام أكول، قوردن كونج.

(٤١) قاد جولة فرانكفورت د. على الحاج محمد، وفي أعقاب الجولة بعث نائب الأمين العام علي عثمان سراً بالدكتور دفع علي نافع والمهندس موسى سيد أحمد المطيب لمقابلة القاضي جون لوك، أحد أبرز وجوه الانشقاق الجديد لإدارة مفاوضات من وراء ظهر د. علي الحاج محمد.

الجديد يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣م إلى الاتفاقيَّة التي اشتهرت باسم تلك المدينة.

خاطبت "اتفاقيَّة فرانكفورت" بصورة مباشرة الأطُر اللازمة لتأسيس نظام فِدرالي حقيقي، يوزِّع السُّلطة والموارد وفقاً للأصول والأعراف الدستوريَّة التي رسَخَتْ عليها علومُ وتجارب الحكم الاتحادي في العالم، وأعطت كل ولاية تُستكشَفُ فيها ثرواتٌ قوميَّة أولويَّةً في الاستفادة منها، كما أنها أدخلت لأوَّل مرة منذ بداية المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبيَّة البند الخاص بالاستفتاء حول "تقرير المصير" بعد فترة انتقاليَّة يَتَّفقُ عليها الطرفان[٤٢].

مثَّلت حصيلة العام ١٩٩١م واتفاقية فرانكفورت لحظةً مهمَّة وفَّرت لثورة الإنقاذ سانحةً نادرةً لمراجعة جملة كَسبِها ورَسم معالم واضحة للمرحلة الجديدة التي تمثِّل عمليةُ السلام في الجنوب الجانبَ الأهم منها، ولكنها تشملُ كذلك برنامج احركة الإسلاميَّة في الدولة والمجتمع، إلاَّ أن "فرانكفورت" التي فتحت الطريق إلى عاصمة أفريقيَّة جديدة (أبوجا)، ألبَسَت على موقف حكومة الإنقاذ في التفاوُض وفي جملة حصيلة السلام، فقد دخلت الحركة الشعبيَّة المفاوضات بوفدَين يُمثِّلان الفصيلين المُتفاصِلَين، ولكن أجندة التفاوض سُرعان ما وحَّدتهُما ضد وفد الحكومة، فإذ تناصَرَت منظمات عالمية مهمَّة لإنقاذ الحركة الشعبيَّة من الانهيار الذي بدا وشيكاً بعد انشقاق مجموعة الناصر، تعدَّدت مراكز صناعة القرار الذي يَمَسُّ تطوُّرات مسار السلام في أطُر ثورة الإنقاذ، فهناك دائماً وفدٌ يفاوض في الخارج اكتسب خبرة جيِّدة في التعطي مع علاقات المفاوضة وأجندتها، يحاول أن يكون موصولاً بالمكتب القائد لا سيَّما الأمين العام ونائب الأمين العام، كما أن هناك المجموعة العسكريَّة السياسيَّة، لا سيَّما رئيس الثورة ونائبه الموصولين بتطوُّرات الحرب والجهاد في الميدان، ثم أعدادٌ من المستشارين من خارج وداخل أطر الحركة الإسلامية، وأفراد السكرتاريا والقيادة العسكريَّة من الأفذاذ الأشد نفوذاً في إدارة لعمليات القتاليَّة، وقد بدأ تأثيرهم يزحف نحو السياسة وسياسة السلام خاصَّة.

مثَّلت "أبوجا الأولى"، وتحديداً قضيَّة "حق تقرير المصير" للجنوب التي فتحت اتفاقيَّة فرانكفورت الطريق للتداوُل حولها، مثَّلت تحدياً لجُملة مسار عملية السلام في إطار تعدُّد مراكز القرار الذي أشرنا إليه، فلم تحسم قيادة الإنقاذ الموقف بين الرفض المُطلق لأيما محاولة لإدراجها في الأجندة، وبين الاستعداد الفكري والذهني للتداوُل

(٤٢) نصَّت "اتفاقية فرانكفورت" يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣ على: «بعد نهاية الفترة الانتقالية يجري استفتاء عام في جنوب السودان لاستطلاع آراء المواطنين الجنوبيين حول نظام الحكم الذي يناسب تطلعاتهم السياسية دون استبعاد أي خيار».

حولها للوصول إلى قرارٍ يستصحبُ موقف الحركة الشعبيَّة الملتزم بوحدة السودان، بما في ذلك جماعة الناصر التي التمست فيها موضوعاً جوهرياً يُفارِقُ بينها وبين دعوة الفصيل الرئيسي بقيادة جون قرنق، ولكن فريق الإنقاذ المفاوض بقيادة الدكتور علي الحاج أفلح في إلزامه مرة أخرى بإطار وحدة السودان، إلا أن الفصيل الرئيسي سارع إلى تبنِّي القضيَّة بالكامل، وأفلح بمساعدة جهود الوسطاء في دفع المجموعتين إلى توحيد الوفد المفاوض حول كل القضايا، وعلى رأسها "حق تقرير المصير".

انفضَّت "أبوجا الأولى" إذن بمزيدٍ من الاضطراب في موقف وفد الإنقاذ لمفاوضات السلام، وبانشقاقٍ جديدٍ[٤٣] في صُفوف الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، فَسَحَ الطريق أمام "أبوجا الثانية". فقد بلغت الإنقاذ أفقاً جديداً في ساحة الحرب لا في ساحة السياسة، ضمن الحملة العسكريَّة الواسعة التي حَمَلَت اسم "صيف العُبور"، ففي ٣ أبريل (نيسان) ١٩٩٣م سقطت مدينة "بور" ذات الدلالة المعنويَّة والسياسيَّة للحركة الشعبيَّة، ثم مدينة "كَبُويْتَا" في قبضة القُوَّات المُسلَّحة ومُجاهِدِي الدفاع الشعبي، وتوالى تباعاً انهيارُ المُدُن الأهم في شرق الاستوائيَّة وغربها حتى كادت أن تُسَلَّم عن آخرها لهُم، وذلك بعد الحملات المُنتصرة في ولاية أعالي النيل وسُقُوط "فشلا"، المُستَودَعُ الأهم للأسلحة والذخائر، في مارس (آذار) ١٩٩٢م بعد تدمير ثمانية معسكراتٍ في بحر الغزال وخمسة عشر معسكراً بجنوب كُرْدُفان، وبعد صَدِّ حملة الحركة الشعبيَّة المفاجئة إلى دارفور مطلع ذلك العام.

لدى عودة المفاوضين إلى أبوجا للمرة الثانية، تَصَوَّبَت رؤية الوفد الحكومي إلى التوصُّل لسلامٍ عادلٍ وشامل مع الحركة الشعبيَّة بفصائلها المتعدِّدة، باعتبار أن الهزائم العسكريَّة المتلاحقة ثم انشقاقات الحركة قد وضعت الفصيل الرئيسي بقيادة جون قرنق في اللحظة الأنسب لقبول تسوية تُفضي إلى وقف الحرب، وإذ تراجعت أكثر مع استحماء حملات الجهاد وسُفُور حملات المُعارضة بقيادة التجمُّع الوطني الديمقراطي، تراجعت دعوة بَسْط الحرية مهاداً لبَسْطِ السُّلطة والثروة، تبلورت بقوَّة مناهج ومداخل قسمة السُّلطة بين الإنقاذ وفصائل الحركة الشعبية، ورغم تفاؤل المفاوضين الإنقاذيين لا سيَّما قائد المفاوضات المعروف بمَقدِرَاته الهائلة في السياسة ووزنه الراجح في وجوه الصف الأول، كانت توجُّهات القيادة في الداخل (نائب الأمين العام والرئيس ونائبه) قد

(٤٣) أفلحت جهود الكنيسة الألمانية اللوثرية في توحيد وفد الحركة الشعبية لمفاوضات أبوجا ولكن اعتراض د.جون قرنق على هذه الخطوة التي تمت دون استشارته دفعت القائد وليم نون إلى الانشقاق بفصيل جديد.

استسلمت بالكامل لمزاج القيادة العسكريَّة والسياسيَّة لحَمَلات ذلك الصيف، لا سيَّما العُضو الأصغر في مجلس الثورة وأصحابه العسكريين الذين يُقارِبونه في العُمر والرتبة العسكريَّة، في قيادة حملات القتال برفض التوصُّل إلى تسوية سياسيَّة أو عسكريَّة، بدءً من تجديد دعوة وقف إطلاق النار وحتى الاتفاق الأشمل، وعَلَت سطوة العسكريِّ على السياسي، وتعطَّل مسارُ السلام وانحسرت لحظته السانحة في انتظار كتائب الجيش والمجاهدين لتَعبُر "جسر نِمُولي" ويُسَلِّم الجنوب بالكامل للإنقاذ، ولا يُجدي الحركة الشعبيَّة عندئذ إلاَّ أن تأتي صاغرة مُسَالمة تُذعِنُ لشروط الإنقاذ[٤٤].

اختَتَمَت أبوجا جولاتها في أبريل (نيسان) ١٩٩٣م بعد استقرار الانتصارات العسكريَّة وفشلها في عبور النقطة الأخيرة (نِمُولي)، التي استَنْزَفَت كثيراً من الطاقات الماديَّة والسياسيَّة، وبعد تدخُّل نائب الأمين العام شخصياً في ملف السلام، فالتقى ببعض شخصيَّات مهمَّة في الفصيل الرئيسي بقيادة جون قرنق في العاصمة البريطانيَّة لندن، ثم تيسَّر للمُفاوض الرسمي د. علي الحاج أن يلتقي لأوَّل مرَّة بقائد الحركة د. جون قرنق في كمبالا قبل بداية الجولة بشهرين في فبراير (شباط) ١٩٩٣م، وإذ اتَّجَهَت تلك الجولة مباشرةً نحو قسمة السُّلطة مع الحركة الشعبيَّة، أحرزت تقدماً لاحَت معه في الأفُق معالم اتفاقٍ نشرتها بعض الصحُف العربيَّة، فأهاجت محاور العالم العُظمى المُتحالفة مع الحركة الشعبيَّة، والتي اجتهدت إداراتها بحزمٍ في تلك المرحلة لإزالة النظام الأصولي المتحكِّم في السودان، كما حفَّز النشرُ جُهُود المُعارضة السودانيَّة الشرسة يومئذٍ ضد الإنقاذ لبلورة علاقاتها مع الحركة الشعبيَّة بدخول الحركة إلى تحالُف المعارضة الشماليَّة الموسوم بـ"التجمُّع الوطني الديمقراطي"[٤٥].

*****

(٤٤) يقول أحد شهود تلك الجولة والناطق الرسمي باسم وفد الإنقاذ لمفاوضات أبوجا: «ولكن الطرف الحكومي لم يكن وقتها أكثر حماساً للاتفاق، خاصة وان الحكومة قد بدأت في تلك الفترة حملتها العسكرية التي سُمِّيت بـ"صيف العبور" وبدأت مواقع الجيش الشعبي تتساقط تباعاً.. وكادت زلة لسان من د. علي الحاج أن تؤدي إلى مشكلة حين قال للحضور في الاجتماع اليومي الذي كان يعقد كل مساء في جناح رئيس الوفد الحكومي العقيد محمد الأمين خليفة: "ليكن معلوماً لكم أننا لم نحضر إلى هنا لعقد اتفاق مع قرنق".. فأدى هذا إلى ثورة من بعض الحضور، على رأسهم حسين أبوصالح وزير الخارجية الذي استغرب أن يكون هذا الموقف ولم يخطر به بقية أعضاء الوفد» – د. عبدالوهاب الأفندي – سلسلة مقالات بجريدة القدس العربي – ٧ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٨م.

(٤٥) تراجعت مفاوضات أبوجا الثانية مع مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية التي اتهم فيها نظام الإنقاذ بمساندة نظام الرئيس صدام حسين في غزوه للكويت، وإذ اعتُبِرَ السودان في إطار الجامعة العربية في محور "دول الضد" الثمانية التي أحكمت عزلتها، تصاعد عداء الدول الغربية للنظام الذي يتولاه الإسلاميون ويقف ضدها في حربها العالمية. وقد استثمر التجمع الوطني ذلك المناخ فدعا إلى حظر السلاح عن نظام الإنقاذ ووقف البترول وتعيين مبعوث أممي خاص لملف حقوق الإنسان في السودان.

فَتَحَ اجتماع الهيأة الحكوميَّة لمُكافحة الجفاف والتَصَحُّر "إيقاد" في العاصمة الأثيوبيَّة أديس أبابا مطلع العام ١٩٩٤م، كُوَّةَ الأمل في استئناف مسار مفاوضات السلام، إثر مبادرةٍ وحماسةٍ من الرئيس الكيني دانيال أرَاب موي، تحت تلك المظلَّة التي تجمعُ سبعَ حكوماتٍ تمثِّل شرق أفريقيا، بعد انضمام دولة إريتريا المُستقلَّة حديثاً إلى تلك الجولة.

التأمَت الإيقاد الأولى في الفترة ١٧ - ٢٣ مارس (آذار) ١٩٩٤م في العاصمة الكينيَّة نيروبي، بعد جولة لوزير خارجيَّة كينيا بين طرفي النزاع (حكومة الإنقاذ والحركة الشعبيَّة)، جَمَعَ فيها الوثائق السابقة في تُراثِ المُشكلة ومسار المفاوضات ومُقترحات الحلِّ ودِراسَتها عبر اللجنة الرباعيَّة المُشتركة التي ضمَّت وزراء خارجية كينيا وأثيوبيا وأوغندا وإريتريا، والتي عُرِفَت بـ"وُسَطَاء الإيقاد". وكان التقديرُ أن كينيا وأوغندا تُقارِبَان الحركة الشعبيَّة وتُوالِيانها، وان أثيوبيا وإريتريا هُما حليفتان للإنقاذ، وهي المعادلة التي سُرعان ما اختلَّت في العام التالي بتحوُّل أثيوبيا وإريتريا إلى العداء الجهير لنظام الإنقاذ، وتحوَّل مَخْرَجُ الإيقاد إلى مأزِق يُطَوِّقُ عُنُق الحكومة السودانيَّة، ولم تثمر الإيقاد الأولى إلا اتفاقاً يفصلُ المسار الإنساني للإغاثة عن المسار السياسي، ثم جدول الأعمال الذي اقتصَرَ على مبادئ وأسُس فضِّ النزاع ثم الإجراءات الانتقاليَّة.

اتَّصَلَت جولاتُ الإيقاد في ذات العام ١٩٩٤م، فانعقدت الثانية في مايو (أيار)، ثم الثالثة في يوليو (تموز)، كما استمرَّت الإنقاذ بكل أعضاء وفدها للجولة الأولى الذي عبَّر بدوره عن تطوُّر التجربة نحو مزيدٍ من الاعتدال والتمثيل، ترأَّسَ الوفد عضو مجلس الثورة، وضمَّ د. علي الحاج محمد ود. نافع علي نافع وأجنِس لوكودو وأنجلو بيدا، ثم الجولة الثالثة التي اتَّسعت لتضُم وفداً استشارياً وسكرتارياً، بلغت أكثر من عشرين عضواً، عبَّرت كذلك عن تشعُّب عملية السلام ومدى تَعَقُّد موضوعاتها ومقدار اهتمام العالم بها(٤٦).

دفعت كذلك جولتا الإيقاد الثانية والثالثة لمفاوضات السلام في السودان بقضايا الأصُول الأشد حساسيَّة لدى الطرفين، وعلى رأسها علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وإذ انحازت دول الوساطة الأربعة بداهةً لأطروحة فصل الدين عن الدولة، لأنها تمثِّل عقيدتها في الحُكم وما تظُنه منتهى التجربة البشريَّة عِبرَةً بالتاريخ الأوروبي ثم خوفُها الجليل من عَدوَى نظام إسلامي يقومُ إلى جِوارِها، وقد يصلُ

(٤٦) تبرَّعت لمقابلة تكاليف هذه الجولة من مباحثات السلام: بريطانيا ٢٥ ألف جنيه إسترليني، هولندا ٤٠ ألف دولار، النرويج ١٠٠ ألف دولار.

أو يتّصل بالأقليّات المُسلِمَة الكبيرة المُتوطِّنة في أقطارها، فإن نظام الإنقاذ الذي يمثِّل خلاصة تجربة الحركة الإسلاميَّة ومدى إنجازها في الحكم والدولة قد أسَّس أطروحته وخطابه على توحيد الحياة ديناً يجمع الكسب الخاص والعام والدولة والمجتمع أو السُّلطان والوُجدان، كما أنه لم يتهيأ بعد لمراجعة اجتهاده القديم منذ "ميثاق السودان" في ١٩٨٧م في تأسيس دولة المُواطنة على الحقوق المتساوية وبسط حُكم الشريعة الإسلاميَّة بإجماع الشعب، ثم استصحاب خصوصيَّة قطر السودان المُركَّب من تنوُّع الأديان والثقافات واللهجات والأعراق، مراجعة ذلك الاجتهاد على ضوء تطوُّرات مسار السلام في ظِلِّ تجربةٍ في الحُكم أحالت كثيراً من الصور النظرية السابقة إلى قضايا ملموسة، فما بدا بداهة لدُول الإيقاد تلقته وفود الإنقاذ للسلام بما يُشهُ صدمة الإساءة لها وجُمهورها الذي ينتظر نتائج مباحثاتها.

أما قضية تقرير المصير، فقد كان التعاطي معها ميسوراً خاصة بعد النص الجريء الذي حملته "اتفاقية فرانكفورت" عام ١٩٩١م. وإذ دفعت التجربة ورُسُوخ الخبرة لدى قيادة الحركة الإسلاميَّة إلى التوكُّل الذي يُغَلِّب خيار الوحدة مهما التزمت الحركة الإسلاميَّة وحكومة الإنقاذ بالوفاء لحق شعب الجنوب في اختيار صيغة الحكم التي تُوافي حق الإنسان في الانتماء الطوعي وفي تبنِّي الفِدراليَّة أو الكونفِدراليَّة علاقةً مع بقيَّة أجزاء السودان، فإن عقدة التاريخ في العلاقة مع التمرُّد في الجنوب، لا سيَّما صيغته يومئذٍ، الحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ثم الدهاليز والمطبَّات الخاصة التي شابَت علاقة القيادة الإنقاذية وهي تتعاطى مع ملف السلام، لا سيَّما تداخُل السياسي مع العسكري وغَلَبَةُ العسكري، كُلُّ ذلك جعل موضوع تقرير المصير قضيَّة لا تقِلُّ صُعُوبة عن علاقة الدين بالدولة، وأدَّى إلى ختام تلك الجولات من مباحثات السلام بجولةٍ رابعةٍ قصيرة امتدَّت ليومٍ واحد في ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٤م، شَهِدَتها الحركة الشعبيَّة ودولُ الوساطة الأربع ووفدٌ محدود مثَّل حكومة الإنقاذ بأشدِّ وجوهها صرامة يومئذ، د. نافع علي نافع مدير جهاز الأمن، ود. غازي صلاح الدين وزير الدولة برئاسة الجمهورية، ليُبْلِغَا مِنبَر الإيقاد ألاَّ مساحة في الإنقاذ الإسلاميَّة للحديث عن "فصل الدين عن الدولة"، كما أنه لا سبيل في الإنقاذ العسكريَّة المُنتَصِرَة لوضع "تقرير المصير" على أجندة التفاوض[٤٧].

---

(٤٧) أثار "إعلان المبادئ" الذي اعتمدته وساطة الإيقاد كثيراً من المواقف والآراء المستطنة والمسكوت عنها في صرع القيادة الإنقاذية، وفي اجتماع عاصف بوزارة الخارجيَّة تصدَّى د. الطيِّب إبراهيم محمد خير (الذي تولى مناصب رسمية مهمة في الإنقاذ الأولى - وزير مجلس الوزراء وحاكم ولاية دارفور الكبرى) تصدِّي للتعبير السافر عن=

مع تعثُّر مسار الإيقاد، أفلَحَت جُهُودُ العمل مع أهل الجنوب في فتحِ مسارٍ جديد، ظلَّ يُعرَفُ بـ"السلام من الداخل"، فمُنذُ مداولات مؤتمر الحوار حول قضايا السلام، التَفَّت جماعةٌ من مُثقَّفَة الجنوب وسياسيِّيه وسلاطينه وإداراته الأهليّة المختلفة حول أطرُوحات ثورة الإنقاذ الوطني واتَّصلت من قريب مع قيادتها ورموزها، واستأنفَ كثيرون منهم سابقة علاقاته مع الحركة الإسلاميَّة منذ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة، وتفاعَلَت معهُم بالطبع جماعةٌ ظلوا من صفها الملتزم منذ "الإخوان المسلمين" و"جبهة الميثاق"، ثم كَسْبُ أمانة الجنوب أعداداً من المسلمين رَعَت تأهيلهم ودفعهم لتولِّي الوظائف والمناصب في الجنوب منذ إنشائها في أول العقد الثمانين.

كان أوَّل اجتماع لأولئك جميعاً في "مؤتمر جوبا" مايو (أيار) ١٩٩٤م في أعقاب الفشل الذي تبدَّى من جولة الإيقاد الأولى، وضِمنَ تعزيز خطوات الإنقاذ لتمام تنفيذ فلسفة وإحكام الحكم الاتحادي للسودان كافة، ومخاطبة جوهر قضية الجنوب في محوَرَي بَسط السلطة وبَسط الثروة، وتصدِّياً لجدول أعمال وساطة الإيقاد الذي صدَّره الوسطاء الأفارقة بقضيَّة فصل الدين عن الدولة، والاستفتاء سبيلاً للجنوب حقَّه في تقرير المصير. فقد جاء البيان الختامي رافضاً الدعوة للانفصال و"المؤامرات الأجنبية" مستمسكاً بالوحدة الوطنية، مُعبِّراً عن عزم الجنوب والجنوبيين خاصة لإنجاح تجربة الحُكم الاتحادي في السودان، باعتبارها سانحةً فريدةً كانت في الأساس مطلباً جنوبياً منذ مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧م. وإذ ناشَدَت حَمَلة السلاح وفُرقَاءَ السياسة أن يصغوا إلى كلمة السلام، عدَّدت ويلات الحرب ونَدَّدت بها ورأت في خسائرها هزيمةً لكُل ما تدعو له الثورة المُسلَّحة من حفظ الإنسان الجنوبي وكرامته وثقافته، بل ووجوده على أرضه. تأسَّس كذلك مع ظهور ثمراتٍ مباركةٍ لخُطُوات السلام من الداخل "المجلس الأعلى للسلام" في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤م برئاسة رئيس الثورة و٨٩ عضواً توزَّعوا على دوائر: (التفاوض الخارجي، النازحين واللاجئين والعائدين، الاتصال الخارجي). فقد عادت واستقرَّت بعض وجوهٍ من الحياة في الجنوب لأوَّل مرَّة بعد مُلتقى جُوبا، لا سيَّما الزراعة والحصاد والتجارة والنقل والمواصلات والنقل النهري، وبدأت بعضُ دواليب

=توجُّهات المجموعة العسكريَّة والمدنيَّة المُتعسكِرة حول نائب الأمين العام، موضِّحاً أن وضع ملف الجنوب وقضية الحرب والسلام في يد اثنين من أهل دارفور (العقيد محمد الأمين خليفة ود. علي الحاج محمد) يُنذِرُ بخطر التضحية بعروبة السودان لصالح "حق تقرير المصير" الذي أقرَّه أولئك بالموافقة على إعلان المبادئ. كما يذكر د. محمد الأمين خليفة في كتابه "حطى السلام خلال عهد الإنقاذ" أن حواره المتميِّز مع شخصية جنوبية مميزة (اروك طون اروك) قد أفهمه أن قضية حق تقرير المصير ليست للانفصال ولا للوحدة ولكنها آلية لتحقيق "الوحدة الطوعية إلى الأبد وصورة من صور الحرية وحق أساسي من حقوق الإنسان.

الحُكم والخدمة المدنيَّة في العمل، وقام نشاطٌ تشريعيٌّ في المجالس الولائيَّة، وشهدت مدينة واو سَعْياً خاصاً للسِّلم الأهلي بين المجموعات السكانيَّة التي كانت تتعازَلُ وتتقاطع (الدينكا، الجور والفرتيت)، وهبَّت نسمة عافية، مهما تكن محدودة، فقد أحيَت الأمل في الحياة بعد عُقودٍ من الهجرة والنُّزوح في تلك البقاع.

أحيت كذلك ثِمارُ السلام من الداخل. وتأسيسُ المجلس الأعلى للسلام، أحيَت الأمل في استيعابٍ أوسع يجتهدُ ليشمل المُجانِبين للحركة الشعبيَّة (الفصيل الرئيس) كافَّة ضِمنَ مشروع الإنقاذ للسلام، فيَستَشعِرُ الفصيلُ الرئيس العُزلة ويجنحُ للسلام، رغبةً أو رهبة. ومع بلوغِ انشقاقِ جماعةِ النَّاصر عن الحركة عامَهُ الخامِس، أثمرت اتصالات فريق السلام الإنقاذي عن مبادئ للتفاهُم وملامح ميثاقٍ مع الحركات التي تبلورت بين يدي الزيارة المِفتاحيَّة التي قام بها النائبُ الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة الفريق الزبير محمد صالح إلى مدينة الناصر، ثم إلى داخل الغابة في مارس (آذار) ١٩٩٦م، حيثُ استقبله قائد المجموعة د. رياك مشار ومعاونوه. وإذ كان للزيارة وقعٌ كبيرٌ على جماعة النَّاصر، رَشَّحَ لديهم نُزوع الإنقاذ المُجِدِّ نحو السلام وشجاعة قادتها و ستعدادهم للتضحية في سبيله، دفعهُم إلى المُسارعة لتوقيع الميثاق السياسي الذي عُرِفَ بـ"ميثاق النَّاصر"، ريثما يُحتَفَلُ به في حدائق القصر الجُمهوري في الخرطوم، وقد وافق طرفٌ مهم على الانضمام والتوقيع عليه، "مجموعة بحر الغزال" بقيادة القائد كاربينو كوانين[٤٨]، ثم "مجموعة قوة دفاع الاستوائيَّة" بقيادة الدكتور تِفْلُوس أوشانق، كما انضمَّت المجموعة المستقلَّة التي تضم أروك طون ممثلاً لمجموعة أبناء بور وعددٌ مقدَّر من القيادات الجنوبيَّة (صمويل أرو ودانيال كوت ماثيوس).

لكنَّ الطريق إلى أوان تنزيل مبادئ الميثاق وتفصيلها في اتفاقٍ شامل يُخاطبُ أصول الأزمة بين الشمال والجنوب، أو بين المركز والأطراف في أبريل (نيسان) ١٩٩٧م، فيما عُرِفَ بـ"اتفاقيَّة الخرطوم للسلام" شَهِدَ عوائق كثيفة من جدليَّات العلاقات الإنقاذيَّة السلطويَّة، وتناقُضاتها التي تبلورت نحو العام الثامن من عمر الثورة وتهيَّأت للتأزُّم والمُفاصلة. فمساقُ السلام عامة ظلَّ يُثيرُ مشكلات المُباينَة التي طَفِقَت تتجلَّى وتبرُز بين الخطة الإستراتيجيَّة والتطبيق، بين المبادئ المؤسِّسة للمشروع والخُطَّة ومدى إيمان القائمين عليها ببرنامجها الإسلامي وضرورة المُسارعة عليه والاصطبار على ابتلاءات

(٤٨) وقعت على الميثاق السياسي بحدائق القصر بالخرطوم: حركة استقلال جنوب السودان، مجموعة بحر الغزال، مجموعة قوة دفاع الاستوائية، المجموعة المستقلة. وذلك في ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٩٦م.

الولاء، لا سيَّما عندما تثور مطامح بعض القادة ومطامعهم ومخاوفهم من تداعيات ذلك السياق. وإذ أتاح لقاء الغابة مع النائب الأوَّل للرئيس سُبُلاً جديدة من الثقة والمودَّة بين أطراف الميثاق السياسي، وتتالت الزياراتُ السريَّة والعلنيَّة إلى الخرطوم من قادته (لام أكول، كاربينو كوانين، وليم نون، رياك قاي، تعبان دينق)، وانفتح بابٌ للحوار الصريح والمداولة الحرَّة، واتصلت المفاوضات للتوصُّل إلى اتفاقٍ شاملٍ للسلام، واقترب الصف الجنوبي الأشد تطرفاً والمُتبنِّي لتقرير المصير واستقلال الجنوب عقيدةً تميِّزُه عن الفصيل الرئيس بقيادة جون قرنق المُمسِك بالوحدة المؤسَّسة على "السودان الجديد"، اقترب كأنه بعض كيان ثورة الإنقاذ بعساكرها وبرموزها الإسلاميَّة.

ثارت كذلك مشكلات المنافسة والحساسيَّة بين قادة الإنقاذ وأضحت الشخصيَّات المُتولِّية للتفاوُض عن الثورة والحركة الإسلاميَّة أكثر أهمية من المكتسبات الإستراتيجيَّة التي حملت بشائرها تلك العلاقة الطيبة بعد عقود أزمة الثقة، فقد تجلَّت في لحظة التوقيع على "اتفاقيَّة الخرطوم للسلام" جُلَّ التناقُضات في المسار الإنقاذي في عامه السابع من الحُكم، وتأخَّر التوقيع لبضع ساعاتٍ رغم احتشاد حدائق القصر بالآلاف من الجنوبيين والشماليين، دَعَتهُم أبواق السلطة إلى عيدٍ كبير، فجاءوا من كل فجٍّ عاصمي عميق بطبولهم ومزاميرهم ونَحَاسِهِم ورِيشِهِم وزُخرُفِهِم يرقصون للسلام وليَشهَدُوا أحد أهمَّ فصوله.

لكنَّ الرئيسَ المتذبذب بين الطائفتين الإنقاذيتين القويَّتين، اقترح طابور شرف للرؤساء الأفارقة الذين دَعَتهُم بدورهم الوسائط الرسميَّة لشُهُود الحدث بدلاً عن توقيع الميثاق، ترده النصُوصُ البيِّنة التي حملتها الاتفاقيَّة من: (حق تقرير المصير، قيام مجلس تنسيق أعلى للولايات الجنوبية، إدراج القوات الحاملة للسلاح في منظومة ونسق مع القوات المسلحة السودانية وتطوير تجربة القوَّات الصديقة، استيعاب قادة الفصائل في المناصب الدستوريَّة العليا، فسحُ الطريق لاستيعاب القوات والقواعد في الوظائف المدنية والعسكرية)، لم تكُن تلك النصوص التي هيَّأت لها ثورة الإنقاذ من قبل ببضع مراسيم دستوريَّة تؤسِّس السودان كله على حكمٍ لامركزيٍّ اتحاديٍّ فِدْرالِيٍّ يتشاركُ فيه المركزُ والأطراف، ويتسع للإنقاذ وخُصُومها المُقاوِمين السابقين، لم تكُن تلك النصُوص وحدها التي تثيرُ قلق الرئيس، ولكن وساوِسُ زُملائِهِ الآخرين وهواجِسُهم من مسارٍ جديد يتهدَّدهُم باسترخاء قبضتهم عن تمام الإمساك بالقادم الجديد.

*****

رَسَخَ في رَوْعِ الرجُل الأقوى في الإنقاذ لحظتئذٍ، نائب الأمين العام ووزير الخارجيَّة، ما جاهَرَ به من رأيٍ: إن السلام الحَق لا يَتِمُّ إلا باستيعاب الفصيل الرئيسي الذي يقوده الرئيس المُعتَرَف به إقليمياً ودولياً (الدكتور جون قرنق) والقَبيلُ الأكبرُ الأفعَل (قبيلة الدينكا)، أما الذين يتهيَّأون في أُمسِيَة القصر الجمهوري للتوقيع، فغالِبُهُم من قَبيلٍ شَرِس ولكنّه ليس الأوَّل (قبيلة النوير)، بل إن المجموعة منذ انشقاقها تزدَادُ هامشيَّة بسبب رفض القُوى الإقليميَّة والدوليَّة الاعتراف بها، وأنها ما جَنَحَت للسلام إلا بعد خيبة المَسعَى المُتَّصل في الحصول على دعم السلاح ومنافذ الأرض اللوجستيَّة من النظام الأثيوبي المُوالي وقتئذٍ للفصيل الرئيس.

إلاَّ أنه مهما تكُن وجاهة المنطق الذي نطق به مُعَسكَرُ نائب الأمين العام في بعض وجوهه، فإن مخاوفهم ما بُسِطَت للمُداولة في مؤسَّسة القيادة المعروفة والتي يقومون في عُمقها، ولكنَّها سَلَكَت السبُل الخفيَّة التي تُتقِنُها في التأثير على الرئيس وترهيبه، ثم دَفْعِ عضو مجلس الثورة السابق والمُستشار الذي يُديرُ الحرب أميراً لها ليُعَبِّر عن رأي ورؤية ترفُضُ الاتفاقيَّة ولكنَّها مُزوَّدة بثقل القوة وحقائقها في ميدان الحرب والجهاد، شأنه شأن مدير عام جهاز الأمن السابق المعبأ ضد كل خُطوَةٍ نحو الانفراج والاستيعاب والانفتاح، الأحدُّ في رفض الاتفاق وكل ما يُفضِي إليه، والمُعلِنُ براءته وتحلّله من كلِّ التزام أمام وفد المُعارِضين الإنقاذيين الذين استفرغوا وسعَهُم في تعبيد السبُل وصياغة النصوص لذلك اليوم المشهود[٤٩].

لكن على الجانب الآخر من الطريق، أقبل القادة الجنوبيون المُوقِّعون على اتفاقيَّة الخرطوم للسلام بروحٍ عاليةٍ من التفاؤل والثقة والاستعداد الأتم للتعاوُن في إنجاز استراتيجي مُشتَرَك، فقد زوَّدتهُم زيارة النائب الأوَّل في حامية النَّاصر أبريل (نيسان) ١٩٩٦م بشُعلة الأمل والثقة الأولى، ثم توالت الزيارات والمُداولات لا يرون إلا وجهاً واحداً صادقاً للإنقاذ، من السياسيين والتنفيذيين، وتعرَّفوا من قريب على أمين عام الحركة الإسلاميَّة ورئيس المجلس الوطني الذي أدار مع قادة الفصائل المُوقِّعة حِواراً اتسموا فيه الموضوعيَّة والحرص على وحدة السودان، وظلّوا منذ تلك الأيام يشهدون له بالصدق مهما تكُن الحقائق أو وُجهات النظر لا توافي رأيه أو أطروحاته الفكريَّة، وقد تسامى في هذه المرحلة من التجربة والعُمر على أيما تحيُّزاتٍ حزبيَّة أو سُلطويَّة، وظلَّ ينتقدُ

---

(٤٩) الإشارة بالطبع إلى قادة صف السلام من د. رفور، محمد الأمين خليفة ود. علي الحاج محمد و مهندس دم نصاهر حمدون، ومن الجنوب موسى المك كور، والملاحظ أنهم جميعاً تحدوا المؤتمر الشعبي بعد المفاصلة.

عمل أتباعه في المُفاوضات بذات الموضوعيَّة التي انتقد بها بعض آراء قادة الفصائل الجنوبية[٥٠].

وإذ استقبلت قطاعاتٌ واسعة في أواسط الحركة الإسلاميَّة والإنقاذ وقواعدها الاتفاق بالرِضَى والحماس، أتاحَ ذلك لقادة الفصائل أن يُشاركوا بفعاليَّة في المسار السياسي لتنفيذ الاتفاقيَّة، وقد تولوا جميعاً راضين عن تنفيذ البروتوكول السياسي، مُوافقين قادة ملف السلام من الإنقاذيين أنه يكاد يبلغ نسبة ٩٠٪ من التطبيق الفعلي، كما يُوافقونهم بأن الوجوه الأخرى من الاتفاقيَّة قد انتهت إلى إخفاقٍ مُريع، لا سيَّما الأمني والاقتصادي.

وإذ انفتَحَت أمام قادة الفصائل سُبُل العمل السياسي، انبَسَطَت لهم كذلك ما يلحق بها من وسائل الإعلام، فأضحوا ضُيوفاً دائمين لأوَّل عودتهم في الإذاعة والتلفزيون الرسمِيَّين، وفي صُحُف الإنقاذ المحدودة العدد يومئذٍ، فأضاءوا لجمهورٍ عريضٍ من شَعبِ شمال السودان جوانِبَ مُثيرة ومهمَّة في قصَّة العلاقة بين الشمال والجنوب، لا سيَّما الفصولُ الماثلة القريبة من التدافُع المؤلم مع الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، وقد كان بعضهم في الثلَّة القليلة التي أسَّست الحركة الشعبيَّة وشرَّعت المقاومة، والآخر في أعلى سُلَّم القيادة والمسؤوليَّة لسنواتٍ وإلى عهدٍ قريب، وجُلُّهم يُتقِنُ العربيَّة وعاش دهراً في الشمال وارتبط بثقافته وفنِّه، وقد مثَّلوا جميعاً، بما قدَّموا من أطروحاتٍ باهرةٍ فكريَّة وسياسيَّة، أملاً للكثيرين أن يهدأ أوَارُ الحرب وتصمُت المدافِع ويتوحَّد السودان، فحديثُ القادة يُطمئِنُ أن يجمع أكثف وأبرَكَ ممَّا يُفرِّق، ويُبدِّد أوهاماً كثيرة ترسَّخت مع القطيعة بين شطري الوطن.

أخيرا أهدَت التجربة قادة الفصائل الموقِّعة على اتفاقيَّة الخرطوم للسلام أن روح العلاقات التي تُوَقَّعُ في ظِلِّها الاتفاقاتُ هي أهمُّ من نُصُوص المواثيق وبُنُودِهَا بل هي الضامِنُ لأن تطبَّق الاتفاقات بأفضل وجوهها فلا يبطُلُ جوهرها بالتحايُل وتزييف

---

(٥٠) في تعقيبٍ ضافٍ للدكتور رياك مشار على محاضرة قدَّمها الدكتور جون قرنق بمركز إيمانويل بمنطقة "بملكو" في لندن عام ٢٠٠٣م، وقد أوكل للدكتور مشار الرد على اعتراضات القيادية الشيوعية فاطمة أحمد إبراهيم على توقيع الحركة الشعبية لمذكرة تفاهُم مع حزب المؤتمر الشعبي (جنيف ٢٠٠٢م)، أشار مشار إلى أن: قادة الحركة الإسلامية والإنقاذ ليسوا سواء، فقد جلستُ معهم ٣٣ شهراً في المكاتب والأسفار والمؤتمرات والمناسبات الاجتماعية وأستطيع أن أقول يُمكن أن تُدير حواراً موضوعياً مع د. حسن الترابي أو د. علي الحاج من أوَّل الليل إلى لصباح، ولكني أسأل الحاضرين: هل يتصوَّر أحدكم أن يتحاور مع أشخاص مثل الدكتور نافع علي نافع أو صلاح قوش أو الدكتور غازي العتباني؟! وقد ظلَّ الدكتور كوستيلو قرنق يحكي بدوره تعليقاً للشيخ حسن الترابي على بنود اتفاقيَّة الخرطوم عندما سأله ومعه الدكتور مشار: «أليس معكم قانوني؟» وعندما ذكروا اسم أحد قادة الإنقاذ الذين ينتسبون إلى القانون، أشار الترابي على الفور أن هذا القيادي من أعضاء حزبه لا يعرف القانون!!

المضامين أو إفراغ عن محتواها الحق أو حَرفِهَ عن مقاصدها، ثم المحافظة على عهدها فلا يُخانُ ولا يُنقَض، ذلك رغم نُزُوعٍ حِربَائِي ومنهجٍ براغماتي ظلَّ سِمَةً لبعض قادتها[٥١].

تَعَوَّقَت اتفاقيَّة الخرطوم للسلام كذلك من ثغرة المال والاقتصاد اللازم لحياة الاتفاقيَّة ولكل حياة، إذ انتظم وزير الماليَّة في صفِّ الصَدِّ عن تنفيذ بنودها مُتَّسقاً مع مواقفه المُتَوالِيَة مع مِحوَرِ الشمال الجديد في الحركة الإسلاميَّة، المُناوئ للأمين العام وجُملة حركة الأطراف وطُموحها، فقد حَبَسَ المُوازنة عن مجلس التنسيق ورفض دفع استحقاقات قادة الفصائل الجنوبيَّة، فعادَت فواجٌ من جُنودِهِم تلتمسُ الرزق في قتالٍ جديد، وعاد بعض قادة الإنقاذ يلتمسون تمويلاً للاتفاق خارج الموازنة المعروفة لإنقاذ السلام فلا ينهار[٥٢]. كما عطَّلت عَطَالَةُ المُوازنة وإعاقة العناصر الأمنيَّة المتربِّصة بالاتفاق العودة الطوعيَّة للاجئين إلى مراكزهم وقُراهُم، التي تمثِّل عِمادَ الجوهر الشعبي للسلام الجديد الموصول بالأرض، فيستَشعِرُهُ المُواطن القروي والمَدِيني البسيط، ولكنْ عملُ الإغاثة والخير الإنساني ظلَّ مُغرياً لانسِرابِ العناصر الأمنيَّة إلى أطُرِه الموصولة كذلك بأرض العمليَّات وظروف الحرب، كما ظلَّ عُرضَةً لصراع السياسي والأمني وتأخير الإنساني، وفي حالة اتفاقيَّة الخرطوم كان يعني تطبيقه نجاحاً كبيراً يستدعي جهداً كبيراً لم يُتَحمَّس له، بل لعكسه.

لم يكُن كذلك قَدَرُ اتفاقيَّة الخرطوم للسلام سعيداً في أقدار الموت والحياة ثم في حركة تبادُل المواقع فقد استُشهِدَ النائبُ الأوَّل لرئيس الجمهوريَّة الذي كان السندُ الأهم للاتفاق بعد أقلّ من عامٍ من التوقيع، ففقَدَت جماعة السلام برحيله مدَداً مُهِماً اجتهد في دأبٍ شديد لتحقيق قدرٍ من التوازُن والصمود في وجه العُصبة أولي القوّة الرافضة للاتفاق، لا سيَّما وقد عاودت قُبَيْلَ وفاته بقليلٍ غَلَبَةُ العسكري على السياسي تجدد الحلم القديم منذ ١٩٩٣م تنتظر انتصاراً حاسماً في لقتال تبلُغُ به القوَّات المُسلَّحة والمُجاهدون نقطة "نِمُولي" وتؤمِّن الحُدود على العُدوَة الدُنيا من واردات دول الجِوارِ وغازيَّاتها.

---

(٥١) النحق د. لام أكول بالفصائل الموقّعة في ٢٠/٩/١٩٩٧ بتوقيع (اتفاقية فشودة) وأصبح وزيراً للنقل، بعد أيام من هجوم كاسح على الاتفاق بمقالين له بجريدة (الحياة) السُنية تساءل فيه: (ألم يكن من الممكن تفادي ارتماء رياك مشار في أحضان حكومة الجبهة الإسلامية؟ لقد مرس نظام الجبهة أبشع أنواع التعذيب والقمع ضد شعبنا...) ثم أردف: (إن اتفاق الخرطوم هو رد فعل مباشر من الجبهة الإسلامية على هزائمها العسكرية فهي تريد سحب البساط من تحت أقدام المعارضة بإحداث شرخ في العمل العسكري في جنوب السودان ونظيره في الشمال كي تقضي عليها لاحقاً فرادى). جريدة (الحياة) ٦ و٧ سبتمبر ١٩٩٧.

(٥٢) من سوء طالع "اتفاقية الخرطوم للسلام" أن غدر الأستاذ عبدالله حسن أحمد من منصبه وزيراً للمالية ليتولاه د. عبدالوهاب عثمان الذي التحق بالحركة الإسلامية في أوان الجبهة الإسلامية وكان أحد نوابه في الجمعية التأسيسية، وقد اضطر السيد محمد الأمين خليفة للعمل على بيع السكر التجاري يلتمس تمويلاً للاتفاقية.

ثم جَرَت الكَرَّة بعد استشهاد النائب الأول الفريق الزُبير محمد صالح بحركة التنقُّلات والتبادُلات ولِيُرزَأ السلام ببلاءٍ جديد، فذهب رئيسُ مجلس السلام محمد الأمين خليفة إلى موقع في وزارة مجلس الوزراء، وذهب وزير الحُكم الاتحادي د. علي الحاج متفرِّغاً لشؤون الحزب، ووُضِعَ السلام كله على ثالثة الأثافي بتعيين مدير جهاز الأمن السابق د. نافع علي نافع مستشاراً للسلام في أوَّل سانحة إعادته إلى خِضَمِّ السياسة بعد عطالة العفو عن المنصب الأمني الأوَّل، وليتهيَّأ للحرب من بوَّابة السلام، لا سيَّما إشعالها القريب داخل صف المؤتمر الوطني والحركة الإسلاميَّة.

لم تَلقَ اتفاقيَّة الخُرطوم للسلام الرفضَ الأتَم من الفصيل الرئيس للحركة الشعبيَّة بقيادة الدكتور جون قرنق فحَسْب، بل استفزَّت قوَّاتهم لاشتِراعِ هُجُومٍ كبيرٍ نحو جُوبا في مارس (آذار) ١٩٩٧م، أوقفته قوَّات د. رياك مشار على بعد ٦٠ ميلاً من جُوبا، قبل أن تلحق بهم القُوَّات المُسلَّحة الحكوميَّة لاستعادة حاميتي "البونج" و"المابان"، إلى جانب "قُوقرِيَال"، وأوقفت زحفها نحو أويل وواو بالتعاون مع كاربينو كوانين. وفي شرق الاستوائيَّة، استعانت بـ"قوَّات دفاع الاستوائيَّة"، وفي إقليم بحر الغزال اعتَمَدَت على قوَّات كاربينو ونكنورا مقار أوشيك.

وإذ اتجهت غالب وعود فريق السلام في الصراع الإنقاذي إلى الجَزْمِ بأن توقيع اتفاقيَّة الخُرطوم سيُسكِت أصوات المدافع إلى الأبد بتجريد الحركة الشعبيَّة الفصيل الرئيس من مَدَدِها البشري الذي ظلَّ يُزوِّدُها بالجنود، وباستثمار نجاحات السلام لتوجيه الذين زَهِدُوا في الحرب وآيَسُوا منها بالانعطاف لمُعسكر السلام والتنمية، فإن تجدُّد الحرب وتطوُّرها عقب التوقيع أبرَزَ لأوَّل مرَّة أصواتاً في أعلى القيادة الإنقاذيَّة تتحدَّثُ عَبرَ لسان "الرئيس"، عن استحالة حماية حُدود السودان وحفظها حتى الجنوب الأقصى في نِمُولي، وتستَثْقِل استصحاب الإقليم المُتوتِّر بصراعاته المتفجِّرة المتطاولة وتمرُّده العنيد ضد المركز وتزهد عنه دفعاً لبَتْرِهِ مُستقِلاً عن بقية السودان.

لكن كل ذلك الذي تجلَّى زُهداً في الاتفاقيَّة وإهمالاً لبنودها، تردَّدت أصداؤه بعد اصطبارٍ جميلٍ من قادة الفصائل ثم تململُ مُتبرِّم وهُم يرقُبون المشهد ويعانون من قبض المُوازنة الماليَّة، فبدأوا مناجاةً شاكيةً من سُلوك الأمنيِّين تجاهَهُم إلى العناصر الإسلاميَّة القياديَّة المُناصِرة للاتفاقيَّة، ثم تطوَّر الاحتجاجُ استقالةً من المنصب الرسمي لرئيس مجلس التنسيق ومساعد رئيس الجمهوريَّة في تعبيرٍ هو الأحَدُّ عن عَطَلَةِ التنفيذ وتراخِي الوفاء للمَواثيق، ولكن كذلك الأوضح إبانة وتفصيلاً للأخطاء التي اقتُرِفَت والمُعَوِّقات

الأمنيَّة والاقتصاديَّة التي نُصِبَت على طريق التطبيق[٥٣].

وإذ تراجَعَ رئيس التنسيق مُساعدُ الرئيس عن قرار الاستقالة حين راجَعَهُ بعض قادة الإنقاذ باذلين وعوداً بتصحيح المسار، انقلبت العوائق لتغدو قتالاً بالسِّنان لا كلاماً باللسان، فقد وظَّف المِحوَرُ العسكري الأمني في الإنقاذ الحساسيَّات الجنوبيَّة الجنوبيَّة وتناقُضاتها لجرِّ رِيَاك مَشَار لحربٍ مع الفصائل الجنوبيَّة تَشغَلُهُ عن تنفيذ الاتفاق وتوطيده على الأرض، خاصَّة ما اتصل بالشق العسكري، إذ زَعَمَ مُستشار السلام ومِن ورائِهِ العسكريُّون السياسيُّون الموصولون بملف الحرب في الجنوب، زعموا جميعاً أن رئيس مجلس التنسيق يريد أن تَخلُصَ له القوَّة العسكريَّة في الجنوب مَحضَةً بغير شريك، فاستقطبوا للقوَّات الصديقة (المليشيات الجنوبيَّة المتحالفة مع الجيش ضد الحركة الشعبيَّة) استقطبوا لها قادةً وجنوداً من ذات قوَّات رِيَاك مَشَار دون استشارته، ثم وظَّفوهم جميعاً قُدَامَى وقادِمِين لقتال القوَّات المُسالِمة المُوقِّعة على اتفاق السلام[٥٤]،رغم صِدقِها في التصدِّي لقوَّات الحركة الشعبيَّة في المعارك السابقة ووفائِها لما وَعَدَ به قادتُها قادةَ الإنقاذ أنهم خيرُ من يتصدَّى لذلك. ثم تطوَّر النزاع أمام قناعة مساعد الرئيس التامَّة أنه معتقلٌ بالكامل بواسطة شُعبَة الاستخبارات العسكريَّة التي اغتالت عدداً من الوُزراء الجنوبيين، وصَفَّت غيلةً الحرس الشخصي لوالي ولاية الوحدة، قبل أن يتهدَّده أحد أرباب الإنقاذ ليُفسِح المكان ساحِباً ترشيحه في انتخابات المجلس الوطني مُخلِياً دائرة جبل الأولياء على تُخُوم الخُرطوم لأحد أصحاب الحَظوَة البيضاء من ولاية النيل الأبيض[٥٥].

امتدَّ كذلك مسلكُ تهديد الوُلاة بالجنوب وترهيبهم من قبل جهاز الأمن، إذ تعوق

---

(٥٣) تحدَّث الدكتور رياك مشار مساعد رئيس الجمهورية رئيس مجلس التنسيق للقيادي الإنقاذي الجنوبي موسى المَك كور عن التجاوُزات المنكرة المُستفزَّة للدكتور دانع علي دانع الذي لم يكن يُبالي باستدعائه إلى مكتبه رغم أن لرئيس البروتوكولية أحفظ ما تكون مراعاة في رئاسة الجمهورية لا سيَّما بين مساعد الرئيس ومستشارين آخرين!!

(٥٤) اعتبر د. رياك مشار تنسيب قادته وجنوده للجيش السوداني مُكرَهاً سيئاً وخرقاً صريحاً للاتفاقية، وقد اضطرَّ لمواجهة الرئيس شخصياً بالاتهام في اجتماع مشهود، مُشيراً إلى اللواء فولينو ماتيب الذي خضع لقيادة الجيش السوداني وقامت قواته بقتال قوات رياك مَشَار رغين بقية نقيبة في قلب لوير.

(٥٥) منذ تأسيس الحركة الشعبية برز تعبان دينق قائداً عسكرياً وسياسياً متميِّزاً، وانضم لاتفاقية الخرطوم للسلام ضمن قادة فصيل رياك مشار لكن فاولينو ماتيب قتل عدداً من وزرائه وأمهله لوقت قليل ليغادر الولاية رغم معرفته أن فولينو ضابط في الجيش السوداني. أما في الخرطوم، فقد هدَّده بكري حسن صالح حتى يُخلي الدائرة لعبدالباسط سبدرات ونصحه أحمد إبراهيم الطاهر مستشار السلام حينها بالمُغادرة، ووفر له تأشيرات الخروج والتذاكر عائداً في نيروبي إلى صفوف الحركة الشعبية مرَّة أخرى. وفي ندوة كأنها خاتمة الوداع في رحلة تعبان دينق، تحدَّث معلقاً على حديث مستشار السلام د. دانع علي دانع بمقر المؤتمر الوطني – النادي الكاثوليكي سابقاً– قائلاً: «عندما جاءنا الفريق الشهيد الزبير محمد صالح في الغابة نصحتُ إخواني في الفصائل أن يصدِّقوا ما يقول لأن الصدق بمثابة الأبجدية في الإسلام (ABC الإسلام) لكن عندما جئت إلى الخرطوم وعاشرنا الناس ثبت أن ذلك ليس كذلك دائماً. أما أن يضرب الإنسان حليفه فهذا لم أعرفه من العلوم السياسية ولا في تجربتي ولم تحدِّثنا به جداتنا في أحراش الجنوب».

دأبه في حراسة الأبواب وتوجيه السياسات المُوحاة من عَلِ، فتعرَّضت والية بحر الجبل لترعيبٍ صريح في موقعها الأرفع وفي قلب ولايتها، أن تُؤخذ وتُحبَس لَمَّا لم توافق على مطالب الجهاز وتُذعن مُستجيبةً لقراراتهم، وقد تضخَّموا مُتنَفِّذين منذُ دهر في تلك البقاع بوصفها مناطق عمليَّات تنطلق فيها الأيدي بغير سياسة ولا قانون.

كما اتَّصلت ذات المظاهر في قلب القصر الرئاسي حيث يعمل مساعد الرئيس وبعضُ قادته وبعضُ قادة الفصائل، فإذ لم يُفلِح جهاز الأمن في فَرْضِ مديري المكاتب، تواترت على كبار المسؤولين الجنوبيين المُوقعين شواهد كثيفة أن مكاتبهم ملغومة بأجهزة التنصُّت بعد أن لُفِظَت موقعاً في أطراف المبنى، كما تجلَّت ذات مظاهر التعويق والمؤامرة في المعهود الروتيني من الإجراءات، فلا تخرُج جوازات السفر لمواقيتها ولا تُصرَفُ يوميَّاتهم على غير ما عُهِدَ من سُرعة ونَجَازَة هذه الإجرائيات في مثل تلك المواقع، ثم في تصريحاتٍ صريحةٍ تُعلِن: «**ألاَّ تملأوا علينا القصر بالجنوبيين**»(٥٦).

في ذلك الوضع بالغ التعقيد، بدأت الاتفاقيَّة تفقد عناصرها من القادة المُوقعين حين بادر القائد كاربينو كوانين ليكون أوَّل الخارجين عَوْداً إلى الغابة المُرحِّبَة دائماً بالغاضبين، فقد استشعر على المستوى الشخصي خيبةً إذ كان يتطلَّع طامحاً لمنصب رئيس مجلس التنسيق، ويرى في نفسه أهليَّة فوق الأكاديمي والسياسي الذي تولاَّه، فهُو تلميذه عند ساحة الحرب والمقاومة يتقدَّمه أقدميَّة من القلَّة التي أسَّست الحركة الشعبيَّة لأوَّل يوم. كما زادت من تذمُّرِهِ المقاربة البطيئة من قِبَل الحكومة في تعيينه لمنصب نائب رئيس مجلس التنسيق وتعطُّلها لستة أشهر، ولم يستدرك مَطَل الإجراء إلاَّ بعد أن خرج واستعصَمَ بقوَّاته ببحر الغزال، قبل أن يتحرَّك لمهاجمة مدينة واو، عاصمة الإقليم التليدة، مُعلِناً خروجه الصريح على اتفاقيَّة الخُرطوم للسلام. ورغمَ جُهودٍ سارَعَت لاحتوائه وإعادته مُسالماً من قِبَل طاقم السلام في قيادة الإنقاذ، فان رفض كبار القادة الأمنيين لأي تواصُلٍ أو تعامُلٍ معه من جديد قد أبقاه بعيداً، قبل أن تقوده جهودٌ أخرى لمواقع القائد فاولينو ماتيب، التي لم يلبث بعدها قليلاً حتى قُتِلَ في عمليَّة غامضة ظلَّت طلاسِمُها مجهولة في أدغال الغابات.

أخيراً جاء خُروج د. رِيَاك مَشَار تماماً لانهيار اتفاقيَّة الخُرطوم للسلام ونجاحاً لأعدائِها الذين ثابروا على نَقضِ غَزلِها، فلم يَسلَمْ منها بَندٌ ولم يُحفَظْ لها عَهْد، فقد بلغت

---

(٥٦) السيدة "إجنس لوكودو" والية بحر الجبل هدَّدها ضابط الأمن بالاعتقال داخل حاوية وأنهم سيكتبون مُوصين بطردها من موقعها، ورغم استنجادها بالنائب الأول للرئيس، الزبير محمد صالح، أدركتها أخيراً جهود الإنقاذ التي سارع إليها وزير الحكم الاتحادي يومئذٍ د. علي الحاج.

مُمارسات الاستخبارات العسكريَّة ذُروَتها في تضييق الخناق على رئيس مجلس التنسيق وفصائله، ثم عضَّدتها سياسة الحصار المالي من وزارة الماليَّة الاتحاديَّة. وبإعلان رئيس الجمهوريَّة حَلَّ المجلس التشريعي في ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩م، وما تلاه من عزلٍ غير دستوري لوُلاة الولايات، أرسل د. رِيَاك مَشَار من ألمانيا استقالةً من كافة مسؤولياته في حكومة السودان، عائداً إلى صفِّه القديم في الحركة الشعبيَّة لتحرير السودان، ثم مُهدِياً في مستقبل الأيام عِبرَة الإنقاذ في التمادي في نقضِ العُهود والمواثيق، فجاءت اتفاقيَّة نيفاشا للسلام الشامل كتاباً مُفصَّلاً يذكُرُ أدقَّ الشِّعاب ويُحدِّد أضبط المواقيت للتنفيذ، وذلك بعد أن تجلَّى منهج اجماعة الإجرامي نحو أقصى الغرب دارفور، في فتنةٍ جديدة، لكنها ماحقةٌ حالِقَة[٥٧].

(٥٧) كانت الجماعة الداعمة للاتفاقية في قيادة الإنقاذ عازمة في إصرار على إعادة كاربينو كوانين بعد تمرُّده إلا أن القادة الأمنيين الكبار، (المُقدَّم إبراهيم شمس الدين واللواء احمد الدابي) كانوا رافضين لذلك. وإذ عاد كاربينو بترتيبٍ ما ونزل ضيفاً على صهره فاولينو ماتيب، وقيل إن أحد قادة الأخير تمرَّد وطارد كاربينو وقتله في الغابة، وتردَّدت أنباء عن ضلوع الاستخبارات العسكرية رغم غموض الصلة، كما تردَّدت أخرى حول تورط الحركة الشعبية الفصيل الرئيس، لكن بغير أدلّة. نبَّه المهندس آدم الطاهر حمدون مستشار السلام لسابق، نبَّه الرئيس إلى فداحة أخطائه بعزل الوُلاة الجنوبيين لأن اتفاق الخرطوم لسلام التي ضُمَّ للدستور لا يتيح له ذلك.
أصرَّ الرئيس على قراره مراهناً على عودة وشيكة لرئيس مجلس التنسيق الذي فاجأهم بالظهور في نيروبي إلى جانب وفد الحركة الشعبية، مُصغياً لنصيحة مستشاره القانوني الأستاذ عبدالباسط سبدرات الذي تصدَّى للمهندس حمدون قائلاً: «متى تعلمت القانون حتى صرت تحاجج به؟».